رسائل وأطروحات جامعية

297

إبراهيم عبدالحليم عبادة
دور البنك الإسلامي للتنمية في التبادل التجاري للدول الإسلامية، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أحمد محمد السعد، ورياض عبد الله المومني، 2002م، الصفحات 182.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأهداف والخدمات التي تقوم بها البنوك الإسلامية ودورها في مجال تمويل التجارة، وكذلك التعرف على ما تملكه الدول الاسلامية من إمكانات، وآلية توظيفها واستغلالها في مجال التجارة؛ لما للتجارة من أهمية كبيرة في رفع مستوى الشعوب والمجتمعات. وتهدف الدراسة -أيضًا- إلى تتبع دور البنك الإسلامي للتنمية في التبادل التجاري للدول الإسلامية من خلال البرامج الخاصة بالتجارة، وكذلك بناء نموذج قياسي يوضّح أثر التمويل المقدَّم من البنك الإسلامي للتنمية في التجارة الإجمالية والبينية للدول الإسلامية الأعضاء في البنك.

وقد تبيَّن أن البنوك الإسلامية تُسهم إسهامًا إيجابيًّا في التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية، ويمكن أن تؤديَ دورًا رائدًا في مجال تمويل التجارة.

ويمكن القول: إن الدول الإسلامية بما تملكه من إمكانات يمكن أن تلعبَ دورًا بارزًا على الساحة الدولية في ظل العولمة والتكتلات الاقتصادية الدولية الكبيرة، إلا أن التجارة البينية للدول الإسلامية لم تصل إلى المستوى المطلوب.

298

إبراهيم محمد إبراهيم خريس
الضرائب في النظام المالي الإسلامي، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية إشراف: محمود الخالدي، 1991م، الصفحات 213.

تتناول الدراسة الضرائب في النظام المالي الإسلامي، حيث تبين الدراسة بدايةً

مصادر الإيرادات العامة في الإسلام: الزكاة، والجزية، والعشور، والخراج، والملكية العامة، وملكية الدولة، والضرائب، وغيرها.

وتتناول الدراسة الضرائب من حيث مفهومها، وأغراضها، وقواعدها، وأنواعها، ومشروعيتها إسلاميًا، حيث تبيَّن السند الشرعي للضرائب، مع استعراض الآراء المؤيدة والمعارضة.

وتشير الدراسة إلى أن فرض الضرائب مباح عند الحاجة، لكن المشروعية ليست مطلقة، فهناك ضوابط تحول دون جعل هذه المشروعية سبيلاً إلى الظلم، ومن هذه الضوابط: وجوب وجود حاجة عامة ضرورية، وتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي، وأن تكون الضريبة مما يفيض عن إشباع الحاجات الأساسية للفرد والجماعة، وتحديد قدر الضريبة المفروضة بما لا يزيد عن نفقات الحاجة العامة، وعدم أخذ الضريبة من أهل الذمة، والتقيد بأحكام الشرع عند إنفاق الضرائب. وتتطرق الدراسة إلى الآثار الاقتصادية للضرائب مقارنة بين الضرائب الإسلامية وتلك الوضعية، وتقدم الدراسة مشروع قانون مقترح للضرائب الإسلامية.

299	**إبراهيم محمد أحمد البطاينة** **الإسلام والمشكلة الاقتصادية، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، 1994م، الصفحات 119.**

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية مقارنة مع الأنظمة الوضعية، حيث تتعرض بداية إلى مفهوم المشكلة الاقتصادية، وأسبابها، ووسائل معالجتها من وجهة نظر رأسمالية واشتراكية وإسلامية. وتتعرض الدراسة -أيضًا- إلى العلاقة بين طرق حيازة الثروة وبين المشكلة الاقتصادية، حيث تبين الدراسة الأضرار الناجمة عن حيازة المال عن طريق الربا والغش والقمار والسرقة وغيرها.

وتبين الدراسة بشكل عام أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على تنظيم النشاطات

الاقتصادية في المجالات الاقتصادية الرئيسة، كالعمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك، بشكلٍ يصل بالمجتمع إلى حفظ التوازن الاقتصادي من خلال استخدام المعايير والمقاييس والأحكام الشرعية الواردة في القرآن والسنة.

وتبرز الدراسة دور النظام الإسلامي في معالجة هذه المشكلة عن طريق: أولاً، الزكاة ودورها في حل مشكلة الفقر والبطالة وفي الحفز على الاستثمار. وثانياً، الدولة ودورها في توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، ومن حيث تدخل الدولة لحل الأزمات الاقتصادية.وثالثاً ترشيد الاستهلاك ودوره من خلال تحريم التبذير والحجر على السفيه وتحريم الإسراف والنهي عن الترف.

300	**أحمد إسحاق الأمين حامد** **الصكوك الاستثمارية الإسلامية وعلاج مخاطرها، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2005م، الصفحات 181.**

جاءت هذه الدراسة، الموسومة بِـ: الصكوك الاستثمارية الإسلامية وعلاج مخاطرها، تلبية لحاجة المؤسسات المالية الإسلامية في دراسة الصكوك الاستثمارية الإسلامية، والمخاطر التي تتعرض لها، وتقديم آليات كفيلة بعلاجها، وعليه فإنها تشكلت موضوعيًا من ثلاثة محاور:

المحور الأول: الصكوك الاستثمارية الإسلامية: دار هذا المحور حول الصكوك الاستثمارية الإسلامية بدءًا بعملية تصكيك الأصول على أساس صيغ التمويل الإسلامية لتكون صكوكًا استثمارية قابلة للتداول في أسواق المال، ومرورًا بأنواع هذه الصكوك باعتبار الصيغ التي تصدر بها، وانتهاء بالأطر الشرعية والفنية التي تحكم عملية إصدار الصكوك وتداولها.

المحور الثاني: مخاطر الصكوك الاستثمارية الإسلامية. عني هذ المحور بدراسة المخاطر التي تتعرض لها الصكوك الاستثمارية الإسلامية وطبيعتها وأبعادها، وقد ركزت الدراسة على أبرز المخاطر المتمثلة في: مخاطر مخالفة القواعد المالية

الإسلامية، ومخاطر صيغ التمويل الإسلامية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق وسعر الصرف، ومخاطر سوء إدارة المشروع والمحفظة الاستثمارية وسوء الأخلاق، والمخاطر السياسية، ومخاطر البيئة، والمخاطر الرقمية.

المحور الثالث: علاج مخاطر الصكوك الاستثمارية الإسلامية.

301	**أحمد أسعد المسعودي** **الاقتراض الحكومي للإنفاق على المصالح العامّة في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أبو اليقظان الجبوري، 1997م، الصفحات 131.**

تتناول هذه الدراسة موضوع الاقتراض الحكومي من أجل الإنفاق على المصالح العامة من منطلق أن الاقتراض واحد من مصادر الإيرادات الحكومية لتغذية الخزانة العامة.

ناقشت الدراسة بداية معنى المصالح العامة لغة واصطلاحاً، وأقسامها، وتطرقت إلى بيان الإنفاق الحكومي من حيث تعريفه وأولوياته وأقسامه وأوجه الإنفاق على المصالح العامة. وبيَّنت الدراسة أهم الإيرادات الحكومية الدورية (الزكاة، والجزية، والخراج، والعشور، والملكية العامة، وملكية الدولة) وغير الدورية (الغنائم، والفيء، وتركة من لا وارث له، والضرائب، والاقتراض)، من وجهة نظر شرعية، وبيَّنت أوجه إنفاق هذه الإيرادات.

وتحدثت الدراسة عن طبيعة الاقتراض العام من حيث تعريفه وتطوره وأنواعه في النظم المعاصرة، مع بعض الإشارات المقارنة مع النظام المالي الإسلامي. وبيَّنت الدراسة ضوابط الاقتراض الحكومي في الاقتصاد الإسلامي، ثم تطرقت إلى أولويات الاقتراض الحكومي، وإلى الأساليب والبدائل والطرق الشرعية لتمويل الإنفاق على المصالح العامة.

302	**أحمد أسعد محمود إبراهيم** **السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد جبر الألفي، 1997م، الصفحات 144.**

تتناول هذه الدراسة السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه. وقد جاءت هذه الدراسة التاريخية للفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في تلك الفترة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول. يتعرض الفصل الأول من الدراسة لقواعد المالية العامة في خلافة الإمام علي.

ودار الحديث في الفصل الثاني حول التنمية الاقتصادية عند الإمام علي، حيث جاء المبحث الأول حول مفهوم التنمية والعمارة، وجاء المبحث الثاني حول وسائل تحقيق العمارة "التنمية" عند الإمام علي.

أما الفصل الثالث فإنه تعرض لسياسة التوزيع والتوازن عند الإمام علي، حيث جاء المبحث الأول حول مفهوم التوزيع وصلته بالسياسة الاقتصادية، وجاء المبحث الثاني حول الإجراءات التي وضعها الإمام لضمان عدالة التوزيع، وجاء المبحث الثالث حول سياسة ومعايير التوزيع عند الإمام علي، وجاء المبحث الرابع حول توزيع الثروات والدخول، وجاء المبحث الخامس حول سياسة الإمام علي في إعادة التوزيع وحفظ التوازن الاقتصادي.

303	**أحمد الجداية** **تأصيل المقاصد العامّة في النظام الاقتصادي الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أبو يحيى، ومنذر محمد الشرع، 1995م، الصفحات 235.**

تتناول هذه الدراسة موضوع تأصيل المقاصد العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي. ويتعرض الفصل التمهيدي من الدراسة إلى المقاصد العامة ودورانها حول مصالح الفرد والجماعة، حيث ناقشت الدراسة مفهوم المقاصد العامة ومشروعيتها وحفظ الضرورات الخمسة (الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل) ووسائل حفظها.

وتتعرض الدراسة في الفصل الأول إلى المقاصد العامة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، من خلال الحديث عن ضمان إشباع الحاجات الأساسية على مستوى الفرد والجماعة، حيث بيَّنت الدراسة حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي، وتتعرض الدراسة -أيضًا- إلى التوازن الاقتصادي والوسائل التي تؤدي إلى تحقيقه، مثل: الزكاة والميراث والنفقة والكفارات ومراقبة النشاط الاقتصادي.

ويتناول الفصل الثالث الآثار الرئيسة لتأصيل المقاصد العامة في الحياة الاقتصادية من خلال الحديث عن: دور العمل وترغيب الإسلام فيه وعن حقوق العامل في الإسلام، وعن التسعير وجوازه عند الضرورة. وتحدثت الدراسة بتوسع عن العدالة التوزيعية في الإسلام وبينت أهمية دور التوزيع العادل في تحقيق الكرامة الإنسانية.

304	**أحمد الصويعي شليبك** **المضاربة التي تجريها البنوك الإسلامية في ضوء الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمد عبد العزيز عمرو، 1993م، الصفحات 179.**

تتناول هذه الدراسة موضوع المضاربة كما هي مطبقة في عدد من البنوك الإسلامية في ضوء الشريعة الإسلامية. فتتناولُ بداية المضاربة في الفقه من حيث مشروعيتها وأدلتها وأركانها وشروطها. وينتقل الحديث إلى المضاربة التي تجريها البنوك الإسلامية من حيث مفهومها، وأقسامها، ومدى ملاءَمتها للاستثمار المصرفي، بالإضافة إلى الحديث عن الودائع في البنوك الإسلامية.

وتتناول الدراسة أحكام المضاربة التي تجريها البنوك الإسلامية من حيث توقيت العقد، وتغطية النفقات، وضوابط تحقيق الربح وقسمته، وعلاقة البنك بالمودعين والمستثمرين في المضاربة، ومسألة الضمان، ومن حيث انتهاء عقد المضاربة.

تعرض الدراسة نماذج من عقد المضاربة كما تجريها بعض البنوك الإسلامية من حيث عرض المنهج النظري لتلك البنوك التي تمارس المضاربة على أساس العلاقة بين البنك والمودعين، مثل: البنك الإسلامي الأردني، وبنك دبي الإسلامي، وبنك

فيصل الإسلامي المصرفي، ومصرف فيصل الإسلامي/ البحرين، والشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي، بالإضافة إلى عرض المنهج النظري لبعض البنوك التي تمارس المضاربة على أساس العلاقة بين البنك والمستثمر.

305	**أحمد حافظ موسى** **الضمان في عقود الأمانات في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: عبد المجيد الصلاحين، 2005م، الصفحات 306.**

توصل الباحث في رسالته إلى أن أسباب الضمان تنحصر في ثلاثة أسباب: الإتلاف، والعهد، واليد. وبقية الأسباب التي ذكرها العلماء يمكن إرجاعها إلى هذِهِ الأسباب الثلاثة، وأنه يجب على الأمين أن يرجع إلى العرف السائد في التصرف عند إطلاق العقد، فإذا خالف العرف فإنه يكون ضامنًا، وكذلك على الأمين أن يلتزم بشرط المالك، وعليه الضمان إذا خالفه، حيث إنَّ اشتراط الضمان على الأمين يُعَدُّ باطلاً، وتظل يد الأمين لا يد ضمان، وتظل يد الأمين يد أمانة على المال المتعاقد عليه ولو فسد العقد.

من خلال الاطلاع على هذه الدراسة تبيَّن بأنها توسعت في الأحكام الفقهية، مع ذكرٍ لبعض التطبيقات المعاصرة، وبحثت أحكام الضمان بشكل عام، ولم تتعرض هذه الدراسة للضمانات؛ كونها مصدرًا لتنفيذ التعهد بالإيفاء، لتقي الدائنين خطر عدم الوفاء بالدين.

306	**أحمد حيدر أحمد عبيدات** **نظرية السعر في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: فخري أبو صفية، 2000م، الصفحات 131.**

تهدف الدراسة إلبى بيان نظرية السعر في الاقتصاد الإسلامي وأهميتها في السوق، وبيان مميزات هذه النظرية في الاقتصاد الإسلامي عن النظم الاقتصادية الأخرى.

وللوصول إلى هذا الهدف تبدأ الدراسة بعرض العوامل المؤثرة في تشكيل السعر، ثم الأحكام الشرعية المتعلقة بالسعر، وهل يسمح الإسلام بترك الأسعار تتحدد وفقًا لنظام السوق أو لقوانين العرض والطلب؟ وقد بيَّنت الدراسة الوظائف التي تقوم بها نظرية الأسعار من خلال تفاعل أسعار عناصر الإنتاج وقوى العرض والطلب من أجل تحديد أسعار السلع والخدمات وأسعار الأجور، وكيفية تدخل الدولة في ذلك، وكيف يكون ذلك.

كما عرضت الدراسة إلى قضية التسعير كجزء من نظرية الأسعار، وبينت مفهوم التسعير وحكمه وأنواعه ومجالاته، ومتى تتدخل الدولة للتسعير، مع بيان كيفية ذلك، وما هي الآثار الاقتصادية التي تترتب على الفرد والمجتمع، من خلال تطبيق هذه النظرية.

307	**أحمد خالد** **التجارة في بلاد الشام حتى نهاية العصر العباسي الأول، رسالة ماجستير، كلية الآداب، إشراف: فالح حسين، الجامعة الأردنية، 1992م، الصفحات 192.**

تتناول هذه الدراسة التاريخية التجارة في بلاد الشام حتى نهاية العصر العباسي الأول، حيث تحاول الدراسة إلقاء الضوء على دور بلاد الشام في النشاط التجاري.

تتناول الدراسة بداية حدود بلاد الشام كما ذكرها الجغرافيون العرب، والدور المهم الذي قامت به الدولة الإسلامية في تمهيد الطرق ووضع العلامات عليها. كما تناولت الأسواق الشامية، وبعض الموانئ الشامية، ودورها في النشاط التجاري.

وتتناول الدراسة -أيضًا- أساليب التعامل التجاري، من مقايضة ونقد وصيرفة وصكوك وسفاتج، علاوة على أنواع البيوع، والأسعار، والسلع التجارية المصدرة، كالحبوب والزيت والزيتون والفاكهة، إلى جانب بعض السلع المستوردة، كالتمور والميعة والقطن والرقيق والبغال. وتحدثت الدراسة عن التجار وعن العلاقات التجارية، حيث بينت الدور الذي اضطلع به التجار المسلمون وعبيدهم، إلى جانب تجار أهل الذمة، في النشاط التجاري. وبيَّنت الدراسة -أيضًا- دور السماسرة في

تسهيل العمليات التجارية، وإلى جانبهم الوكلاء الذين كانوا يراقبون أسعار السلع لإخبار تجارهم، فضلاً عن قيامهم بتحويل السفاتج إلى نقود لأصحابها.

308 **أحمد سالم العلي**
بيع المرابحة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: مصطفى الزرقا، 1987م، الصفحات 286.

تتناول هذه الدراسة المرابحة كواحدة من الآليات التي تتعامل بها المصارف الإسلامية. وتبين الدراسة أن المرابحة بمعناها المعروف تختلف عن المرابحة الحديثة التي ظهرت مع ظهور المصارف الإسلامية، التي تقوم على المواعدة بالشراء والبيع بالمرابحة وبثمن مؤجل، والتي يتطلب انعقادها ثلاثة أطراف هي: المصرف، والآمر بالشراء، والبائع.

وقد شملت الدراسة بصورتها النظرية دراسة المرابحة في البنك الإسلامي الأردني، وبيت الاستثمار الإسلامي، وبنك فيصل الإسلامي المصري والسوداني، والمصرف الإسلامي الكويتي، والبنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية. وركّزت على الدراسة العملية للممارسات التطبيقية القائمة في البنك الإسلامي الأردني كنموذج للمصارف الأخرى.

وتبين الدراسة أن المرابحة بصورتها النظرية جائزة شرعًا، ولكن الحكم عليها بصورتها العملية يختلف من مصر إلى آخر، وذلك تبعاً لطبيعة الممارسات العملية. وتنتهي الدراسة إلى أن الحكم على المرابحة الذي وصلت إليه يخص البنك الإسلامي الأردني فقط، حيث تبين الدراسة أن هناك بعض الأخطاء التي تقع في الممارسة مشيرة إلى تصويبات تلك الأخطاء.

309 **أحمد سعيد حوا**
صور التحايل على الربا وحكمها في الشريعة الإسلامية،رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: ماجد أبو رخية، 1998م، الصفحات 338.

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة ما طرح ويطرح من حيل يراد بها الالتفاف على

حرمة الربا. وقد بينت الدراسة معنى الحيل وأنواعها، وأن الفقهاء متفقون على عدم جواز مصادمة مقاصد الشرع، ولكنهم يختلفون فيما يُعَدُّ أو لا يُعَدُّ كذلك، ثم يختلفون في إثبات التحايل.

وقد تصدت الدراسة لأنواعٍ من الحيل في باب القروض وفندتها، وبينت الحالات التي تخرج عن دائرة التحايل في بعض المسائل. ثم عرضت الدراسة للحيل في باب الاستثمار والتوفير، وبيَّنت أنّ شهادات الاستثمار نوعٌ من السندات الربوية، وكذا أرباح صناديق توفير البريد، وفي المقابل فإن سندات المقارضة يمكن أن تكون مخرجاً شرعياً مقبولاً. ثم عرضت الدراسة للحيل المتصلة بباب الصرف، فناقشت الشيك المؤجل، وبينت عدم جوازِهِ، ثم ناقشت مسألة اعتبار القيود الدفترية بديلاً عن التقابض في عمليات التحويل المصرفية وأقرتها.

310	**أحمد سليمان محمود خصاونة** **الفكر الاقتصادي عند الإمام محمد بن الحسن الشيباني، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل إبراهيم أبو شريعة، وعبد الرزاق بني هاني، 1997م، الصفحات 253.**

تناولت الدراسة الفكر الاقتصادي عند الإمام الشيباني من خلال التعرض للمواضيع التي طرحها في كتابه "الكسب" الذي يعد أول كتاب في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

وبناءً عليه، فقد تعرضت الدراسة للمواضيع الآتية: أ) مفهوم الكسب وأهميته وحكمه عند الإمام الشيباني وعند غيره من العلماء في المذاهب الأخرى مع ذكر الأدلة، وموقف أهل التقشف والتصوف من الكسب وأدلتهم ورد الإمام عليهم. ب) أنواع الكسب والمفاضلة بينها عند الشيباني وعند غيره، فضلاً عن الحديث عن قيود الكسب والآثار الاقتصادية المترتبة عن الانصراف المطلق إلى الكسب. ج) التخصص وتقسيم العمل والأثر الاقتصادي لذلك، إذْ أشارت الدراسة إلى أن الشيباني قد تحدث عن تقسيم العمل قبل أن يفعل ذلك (آدم سمث) بألف عام. د) التوزيع في فكر الشيباني، مع بيان مفهومه ومراحله، بالإضافة إلى الغنى والفقر، حيث تم تحديد مفهوم الفقر في الإسلام، ونظرة الإسلام إليه، والتفاوت الطبيعي في الدخول هـ) مفهوم

Openkan.com

الاستهلاك وطبيعته، والسلع والحاجات، وأهداف الاستهلاك وضوابطه، والحديث عن مفهوم الشيباني لتناقص المنفعة.

311	**أحمد سليمان محمود خصاونة** **آثار العولمة على المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2006، الصفحات 321.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان آثار العولمة في المصارف الإسلامية، وبيان أهم التحديات التي تواجهها، واقتراح استراتيجية عمل لهذه المصارف حتى تتمكن من مواجهة هذه الآثار والتحديات، من خلال الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، والحد من آثارها السلبية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد تم تقسيمها إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

في الفصل الأول، تم التعرض لمفهوم العولمة والعولمة المالية، وفي الفصل الثاني، تم التعريف بالمصارف الإسلامية، والخدمات التي تقدمها.وفي الفصل الثالث، تم التعريف بتقرير لجنة (بازل)، فيما يتعلق بكفاية رأس المال ومتانته، وبيان آثار اتفاق (بازل) (2) على المصارف الإسلامية.

وفي الفصل الرابع، تم استعراض أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية.

وفي الفصل الخامس، تم اقتراح استراتيجية عمل للمصارف الاسلامية،

وفي الخاتمة تم استعراض أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، واقتراح بعض التوصيات التي تساعد المصارف الإسلامية على تجاوز آثار العولمة، ومتابعة مسيرتها بنجاح.

opeikan.com

312 **أحمد صبحي مصطفى العيادي**
إحياء الأرض الموات بين النظرية والتطبيق "دراسة اقتصادية فقهية مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية إشراف: زكريا القضاة، 1991م، الصفحات 163.

تتناول هذه الدراسة موضوع إحياء الأرض الموات نظريًا وتطبيقيًا من وجهة نظر فقهية واقتصادية. وتتناول الدراسة في فصلها الأول مراحل إحياء الأرض الموات، وشروط الإحياء. ويتعرض الفصل الثاني لضوابط تقلب الأرض الموات بين العشر والخراج، وأما الفصل الثالث فيتحدث عن الإقطاع بين النظرية والتطبيق، مبيناً أحكام الإقطاع، وأنواع الإقطاع: كالاستغلال، والتمليك، والإرفاق، وإقطاع المعادن.

وتتعرض الدراسة في الفصل الرابع إلى التطبيقات التاريخية للإقطاع والإيحاء في الدولة الإسلامية منذ عهد الرسول -عليه السلام- وإلى زمن الدولة العباسية. وتتحدث الدراسة في فصلها الخامس عن الأمن الغذائي من حيث مفهومه، ومن حيث الفجوة الغذائية في الوطن العربي، وأهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية، وإمكانية تحقيق الأمن الغذائي العربي. وعطفًا على موضوع الأمن الغذائي تتحدث الدراسة في فصلها السادس عن الإصلاح الزراعي من حيث مفهومه وقوانينه، مع التركيز على الزراعة وإنتاج الغذاء في الأردن، والفجوة الغذائية والتطورات التي مرت بها تجربة الاستصلاح في الأردن، مع التعرض إلى القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة.

313 **أحمد طه العجلوني**
آثار العولمة المالية على المصارف الإسلامية الأردنية، والاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، إشراف عبد المنعم السيد علي، 2004م، الصفحات 203.

تهدف هذه الدراسة إلى تشكيل ردة فعل استراتيجية لمساعدة المصارف الإسلامية الأردنية على الإفادة من الفرص التي تتيحها العولمة المالية، والحد من المخاطر التي ستنتج عنها. وقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، وهي على النحو الآتي:

أولاً: التعرف على النظام المالي الإسلامي: أهدافه، وخصائصه، وجذوره، ونشأة المصارف الإسلامية، وأهدافها، وأساليبها الاستثمارية، ثم استعراض أهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية.

ثانيًا: مفهوم العولمة المالية من خلال تعريف العولمة، ونشأتها، وأبعادها، ودائرة العولمة الاقتصادية وأهم مظاهرها وأدواتها، والعولمة المالية، والتحرير المالي.

ثالثًا: تحليل مدى تأثير العولمة المالية في المصارف الإسلامية والاستراتيجيات التي يمكن للمصارف الإسلامية تبنيها لمواجهة الآثار الناجمة عنها.

و بعد توزيع استبانة على المصارف الإسلامية المشمولة بالدراسة تبين أن إمكانية استفادة المصارف الإسلامية من الانفتاح المالي، إضافة إلى أن العولمة المالية ستعمل على حفز المصارف الإسلامية على ابتكار أساليب استثمار جديدة، وحل مشكلة السيولة لديها.

314	**أحمد عايد خليف ديلان** **إدارة واستثمار أموال الأيتام في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية إشراف: زكريا القضاة، 1991م، الصفحات 193.**

تتناول هذه الدراسة إدارة واستثمار أموال الأيتام من وجهة نظر إسلامية في إطارين: نظري، وعملي تطبيقي. وقد خصص الإطار النظري لدراسة الولاية على اليتيم والتصرف المشروع في أمواله وأساليب استثمار أمواله حسب أحكام الشريعة، مع بيان تصور لإمكانية تنمية أموال الأيتام بشكل مؤسسي. وأما الإطار العملي فقد جاء لدراسة التطبيقات المعاصرة لإدارة واستثمار أموال الأيتام في الأردن والكويت كنماذج عملية.

ففي الأردن تمت دراسة مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام من حيث إجراءات ضبط وحصر التركات، وقانون المؤسسة وأهدافها ونظامها الإداري، وأساليب الاستثمار المتبعة، مبيناً أنواعها وحجم عائدات الاستثمار، ودور المؤسسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

وأما في الكويت فقد تمت دراسة الهيئة العامة لشؤون القصّر، حيث استعرضت الدراسة نشأة إدارة واستثمار أموال الأيتام، وأهداف المؤسسة المسؤولة عن ذلك وقانونها، والأساليب الاستثمارية المتبعة، مع تبيان حجم الاستثمار وعوائده، وأهم منجزات تلك المؤسسة، كما قامت الدراسة بإجراء مقارنة بين المؤسستين في الأردن والكويت.

315	**أحمد عبد الرؤوف أبو شريعة** **أثر الترشيد في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية إشراف: أبو اليقظان الجبوري، ومنذر الشرع، 1995م، الصفحات 121.**

تتحدث الدراسة عن سياسة الترشيد في الاقتصاد الإسلامي انطلاقاً من أن هذه السياسة تقوم على مجموعة من الأسس والمرتكزات الشرعية المتمثلة بالجانب العقدي وحق الجماعة في الاستهلاك ضمن إطار التصور الإسلامي الشامل لطبيعة الحياة وموقع الإنسان منها.

وتنطلق الدراسة من هذه التصورات والأسس الثابتة من أجل الوقوف على أهم المعالم التي تحدد أنماط السلوك الاستهلاكي وضوابطه وقيوده بما يكفل تحقيق مبدأ الوسطية الذي يتميز به الإسلام لضمان العيش الكريم لكل فرد من أفراد الرعية داخل المجتمع الإسلامي. وقد تناولت الدراسة اهتمام الإسلام بالحياة من خلال الحديث عن القوت ودور الدولة في توفيره، ومعنى الترشيد وعلاقته بمراحل النشاط الاقتصادي، ومرتكزات الترشيد وضوابطه وأهميته وآثاره الاقتصادية.

ويتناول الفصل الثاني من الدراسة التفاوت في المعيشة وأثره في الترشيد من خلال التعريف بمعنى التفاوت وموقف الإسلام منه، وقواعد تنظيم الإسلام للاستهلاك وأثره الاقتصادي من خلال تحريم كنز الأموال والنهي عن التبذير والترف والحجر على السفهاء.

316	**أحمد عبد الله العون** **التجارة الإلكترونية في العملات الدولية وأحكامها في الفقه الإسلامي،رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: وائل عربيات، 2008م، الصفحات 140.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح الأحكام الشرعية لعمليات التجارة الإلكترونية بالعملات، وللوصول إلى هذا الهدف، تقدم هذه الرسالة محاولة لتعريف التجارة الإلكترونية في العملات الدولية وآلياتها، ووضع بعض الضوابط الفقهية التي يمكن من خلالها ضبط هذه التجارة، وتنقيتها مما يعتريها من الحرام، وتصحيح ما يجري فيها من معاملات إن أمكن ذلك، كما أتت على ذكر تطبيقات هذه التجارة من التجارة الفورية والعقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود الخيارات ومبادلات العملة، كما حاولت هذه الدراسة التوصل إلى الحكم الشرعي لأهم تطبيق من هذه التطبيقات وأكثرها انتشارًا في هذه التجارة، وهو تجارة الهامش، وبيان جوانب المنع وعدم الجواز فيها، ثم توصَّل الباحث إلى طرح بعض المقترحات والبدائل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في محاولة إيجاد البديل الإسلامي لبعض هذه التطبيقات.

317	**أحمد محمد سليمان العثمان** **نظرية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: راضي البدور، 1991م، الصفحات 170.**

تستعرض الدراسة موضوع الإنتاج من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي مقارنة مع وجهات نظر كل من الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي.

وتنطلق الدراسة أساساً من مفهوم النظام الاقتصادي، والأسس التي يبنى عليها كل واحد من هذه الأنظمة، ومن ثم المقارنة بين الأصول والمذهب في الأنظمة المذكورة.

من ناحية أخرى، تركز الدراسة في تناولها لموضوع الإنتاج على عدد من العناصر ذات العلاقة الرئيسة والأهمية الكبرى للموضوع، وهي: الملكية والنشاط الاقتصادي، والحرية الفردية والمشكلة الاقتصادية.

openkan.com

وتتعرض الدراسة إلى مفهوم الإنتاج من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وأهداف الإنتاج، وتتناول عناصر الإنتاج بعد تقسيمها إلى: عوامل اقتصادية، وهي تلك التي تتضمن العوامل الإنسانية مثل العمل والتنظيم، وعوامل مادية مثل رأس المال والمواد الخام وغيرها، وعوامل حرة مثل الهواء والأرض والطاقة والفلك والماء وغيرها. وأخيراً تتحدث الدراسة عن تنمية الإنتاج من خلال الحديث عن تنمية الإنتاج رأسياً وأفقياً من خلال الحديث عن القوانين الفنية والاقتصادية للإنتاج.

318	**أحمد محمود أحمد زلط** **أحكام قبول الودائع وأعمال الخدمات في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الرؤوف الخرابشة، وصالح الخصاونة، 1996م، الصفحات 230.**

تتناول هذه الدراسة أعمال المصارف الإسلامية في مجالي قبول الودائع وأعمال الخدمات بالدراسة والتحليل؛ وذلك لبيان المستند الشرعي الدال على مشروعيتها، ثم صياغة الأحكام الفقهية بصورة مواد قانونية تتمكن المصارف الإسلامية من الاستناد عليها في عملها. ولتحقيق هدفها اعتمدت الدراسة منهجين: المنهج الاستقرائي المتمثل باستقراء أعمال المصارف الإسلامية في المجالات المذكورة، والمنهج الاستنباطي المتمثل بدراسة ما ورد في مصادر الفقه الإسلامي من قواعد وأحكام ذات علاقة بالمعاملات المالية التي تبلورت عنها المعاملات المصرفية وتحليلها وفهمها.

تتعرض الدراسة إلى طبيعة الودائع من حسابات ائتمان واستثمار، حيث تم حصر أهم الأحكام الفقهية والنتائج في صورة مواد قانونية، وإلى أعمال الخدمات مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والأوراق التجارية والأوراق المالية والحوالة المصرفية وتأجير الخزائن والصرف وإدارة أمناء الاستثمار والبنك المراسل مع التكييف الفقهي لكل من هذه الأعمال. وقد اعتمدت الدراسة على تقارير ونشرات من عدد من البنوك الإسلامية وهي: البنك الإسلامي الأردني، وبنك دبي الإسلامي، ومصرف قطر الإسلامي، وبنك البحرين الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي.

319 **أحمد محمود طنش**
مرتكزات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دراسة مقارنة بالمناهج الوضعية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: راضي البدور، 1991م، الصفحات 150.

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مرتكزات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي بعد أن عجزت المناهج التنموية المستوردة عن ذلك.

تحاول الدراسة إعطاء لمحة عن اقتصاديات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعن سيطرة المناهج المستوردة على ساحة الفكر الإنمائي في العالم الإسلامي بحكم التبعية المنهجية لأوروبا، ولتقصي جذور هذه التبعية وآليّاتها. وتتعرض الدراسة للبعد الحضاري لمفهومي التخلف والتنمية انطلاقاً من أن المقومات الحضارية هي القاعدة لمرتكزات التنمية الاقتصادية كافة، وللتلازم بين مفهومي الحضارة والتنمية؛ كون التنمية هي الحلقة الأساسية في عملية الحضارة.

وتناولت الدراسة موقف الدولة والفرد من التنمية، والدور التخطيطي والتنظيمي للدولة لتحقيق الرفاهية المتوازنة للمجتمع، سواء أكان ذلك عن طريق التدخل في النشاط الاقتصادي الفردي أم بالدور المباشر للدولة في تحقيق التنمية، مع الحديث عن وسائل الدولة لضمان فاعلية التنمية واستمرارها. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح التنمية مرهون بتبني المنهج الإسلامي الشمولي النظرة للمشكلة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي.

320 **أحمد معجب العتيبي**
المحافظ المالية الاستثمارية: أحكامها، وضوابطها في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف محمد عبد العزيز عمرو، 2005م، الصفحات 147.

تناولت الدراسة موضوع المحافظ المالية الاستثمارية بوصفها أداة حديثة لمواجهة مخاطر الاستثمار وما يتعلق بها من أحكام في الفقه الإسلامي، وتتلخص

فكرة عمل المحافظ المالية في التنويع بين الأوراق المالية المكونة للمحفظة لتقليل مخاطر الاستثمار، كما تناولت بيان العلاقة بين العميل ومدير المحفظة، وأنها علاقة فردية تحكمها بنود العقد، وللعميل اختيار نوع الإدارة الخاصة بمحفظته، كما ناقشت الدراسة التكييف الفقهي لأنواع عقود المحافظ الاستثمارية والأوراق المالية التي يصح أن تكون في محفظةِ العميل من الناحية الشرعية، وذلك بحسب نشاط الشركة المصدرة لتلك الورقة، ثم تعرضت الدراسة إلى زكاة المحافظ المالية، بالإضافة إلى ضوابط بناء محفظة أوراق مالية إسلامية، ثم المخاطر التي تواجه الاستثمار بالأوراق المالية.

321	**إسماعيل عبدالسلام جبر العماوي** **المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية لآثارها على البنك الإسلامي الأردني"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف عبد الهادي علي النجار، 2003م، الصفحات 186.**

حققت المصارف الإسلامية في السنوات الأولى من انطلاقها نجاحات كبيرة في بعض أوجه نشاطها، وتمثل هذا في اجتذابها لودائع العملاء، وانتشارها السريع، إلا أنها لم تحقق نجاحًا موازيًا في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية كما كان يُعوَّل عليها؛ لذلك كان هذا الخلل من المؤشرات الدالة على وجود معوقات واجهت المصارف الإسلامية خلال الفترة الماضية من تجربتها، وتمثلت هذه المعوقات في نوعين هما: المعوقات الخارجية، والمعوقات الداخلية. وقد تم تناول موضوع المعوقات الخارجية فقط في هذه الرسالة وقد عرفت بالخارجية لأن سبب وجودها يعود إلى واقع البيئة التي تعمل فيها هذه المصارف، سواءً أكانت البيئة المحلية المتمثلة في سيطرة وسيادة الطابع الربوي على النظام الاقتصادي والمصرفي معًا: كالسياسة النقدية للبنك المركزي، والأسواق المالية، والعقلية الربوية للمتعاملين، ونظم التعليم، فضلاً عن بعد القوانين والتشريعات عن أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تم فحص أثر المعوقات في العاملين والمتعاملين في البنك الإسلامي الأردني بالدراسة الميدانية.

322 **إشراق محمود جميل الخطيب**
الحيل الشرعية في مجال الاقتصاد، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية إشراف: محمد جبر الألفي، 1998م، الصفحات 182.

تتناول هذه الدراسة موضوع الحيل الشرعية في مجال الاقتصاد في فصلين: يتعرض الفصل الأول إلى تعريف الحيلة ومفهومها عند الأصوليين والفقهاء، ونشأة الحيل في القانون وفي الفقه الإسلامي، وأقسام الحيل وحكمها. ويناقش الفصل الثاني الحيل في مجال الاقتصاد، منها بيع العينة، والتورّق، والمرابحة. وتتناول الدراسة كلاً من بيع العينة، ومسألة التورق وحكمها، والمرابحة مع تعريفها وضوابطها والتحايل الوارد عليها، والتحايل في البيع أو بيع الوفاء، مع التعريف به، ومقارنته مع الرهن، والحكم الشرعي لبيع الوفاء، وبيع الوفاء في التشريعات المعاصرة، سواءً المتأثرة بالفقه الإسلامي أو المتأثرة بالقانون الفرنسي، والإيجار المنتهي التمليك في التشريعات المعاصرة وفي الفقه الإسلامي، والتحايل في الإجارة، والإيجار المنتهي بالتمليك، وتطبيقات الإيجار المنتهي بالتمليك في المصارف الإسلامية، والتحايل في الشركة، والمشاركة المنتهية بالتمليك (المشاركة المتناقصة)، مع التعرض لمفهوم الشركة وصور التحايل عليها، والحيل في الشركات، وتطبيقات المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلامية.

323 **إقبال عبدالكريم نوفان عبيدات**
واقع التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية وإمكانات تطويره (دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين والعملاء، جامعة آل البيت، كلية المال والأعمال، 2008م، الصفحات 148.

تتناول هذه الدراسة واقع التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية وإمكانات تطويره، من وجهة نظر العاملين والعملاء، ومفهوم التأجير التمويلي في النظام المالي المعاصر، وأيضًا في الشريعة الإسلامية. وقد عرضت الدراسة أهم صور

التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وأهميتة ومزاياه بالنسبة للمؤجر والمستأجر والاقتصاد القومي. كما عرضت الدراسة أهم العقبات التي تواجه تطبيقه على نطاق واسع في هذه المصارف، وسبل تفعيله وتطويره.

324	**إلياس عبدالله أبو الهيجاء** **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن "رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف كمال حطاب وأحمد السعد،2007م، الصفحات 263.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في الواقع العملي، وفي تطوير آليات تساعد عند استخدامها في زيادة التمويل بصيغ المشاركات، عن طريق الحد من المعوقات والمخاطر التي تقابل ذلك من ثلاثة محاور:

المحور الأول: التعريف لصيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.

المحور الثاني: معوقات الاستخدام المصرفي للتمويل بالمشاركة ومخاطرها.

المحور الثالث: تطوير آليات لعلاج معوقات صيغ التمويل بالمشاركة ومخاطرها.

325	**آمنة أحمد محمد بشتاوي** **أثر الزكاة في السياسة المالية في الفكر الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف محمد أبو زيد، 2006م، الصفحات 171.**

أمام تزايد الإنفاق وعدم كفاية حصيلة الزكاة أجاز الفقهاء فرض الضرائب على الموسرين، وقد بدأت الضرائب عهدها في العهد الراشديّ، ولكن ما يحدث في الدول الإسلامية من فرض للضرائب أوقعها في الجور والتعسف في نظام هذه الضرائب. لهذا لابُدّ أن تعاد الأمور إلى نصابها من خلال نموذج عادل للضريبة في المجتمعات الإسلامية، وهذا النموذج لابد له من أصول تجمع بين الملاءَمة

والعدالة، ويمكن للزكاة أن تكون نموذجًا يحتذى في تقديم المنهجية السليمة للضرائب المعاصرة.

وهدفت الدراسة إلى إبراز دور النموذج الزكوي في صياغة السياسة في الاقتصاد الإسلامي، وذلك ببيان أثر الزكاة في نموذجي الضرائب والنفقات العامة في الأدبيات المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الزكاة يمكن أن تكون أصلاً يقاس عليه ويحتذى به لصياغة الضرائب والنفقات العامة، وتوصي الدراسة باعتبار الزكاة أداة من أدوات السياسة المالية؛ لضمان العدالة الضريبية في المجتمعات الإسلامية في أي زمان ومكان.

326	**أنس سليمان أحمد إغبارية** **العمل الخيري وآثاره الاقتصادية، حالة فلسطين الداخل عام 1948م، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف محمد أحمد صقر، 2008، الصفحات170**

يُعَدُّ العمل الخيري المؤسسي في فلسطين الداخل عام 1948م عملاً منظمًا ومؤثرًا في المجتمع الفلسطيني، إذ إنَّهُ يسهم في جل مجالات الحياة، دعوية كانت أو اجتماعية أو تعليمية أو صحية أو إغاثية أو صمودية.

تناولت الدراسة وصف تجربة العمل الخيري المؤسسي في فلسطين الداخل عام 1948م، وبيان المعوقات والتحديات التي تواجه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، سواءً على مستوى المعوقات القانونية والتنفيذية والرقابية، أو على مستوى المعوقات المالية والإدارية، وتضمنت -أيضًا- توصيات عدَّة، وحلولاً لهذه المعوقات والتحديات.

وقد عرضت الدراسة أربعة نماذج للمؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية في فلسطين الداخل، وبينت الآثار الاقتصادية المترتبة على نشاطاتها، وهي: مؤسسة الصدقة الجارية، ومؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، والرابطة الإسلامية كفركنا، وجمعية اتجاه جمعيات أهلية عربية.

327 **إنعام بسام خطاطبة**
النفقات في العصر المملوكي الأول، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، إشراف: يوسف حسن غوانمة، 1998م، الصفحات 242.

تتناول الدراسة موضوع النفقات في فترة زمنية محددة بالعصر المملوكي الأول، وتتحدث الدراسة بداية عن مفهوم النفقة لغة واصطلاحاً، فضلاً عن نبذة عن الدولة المملوكية وعن النفقات ذات العلاقة بالقصور والسلاطين والأمراء وغير ذلك.

تركز الدراسة اهتمامها بداية على النفقات العسكرية ورواتب وأرزاق الجند. ويتناول الفصل الثالث النفقات الإدارية، كنفقات الوزارة والقضاة ونفقات الطباق والدواوين والبريد. ويدور الحديث في الفصل الرابع عن نفقات العمارة والمنشآت الدينية والمدنية التي شيَّدها بعض السلاطين، فضلاً عن الحديث عن نفقات الحرمين الشريفين من ترميمات وإصلاحات، والمنشآت العلمية، موضحة أسباب الاهتمام المتزايد بهذا النوع من العمارة. وتحدثت الدراسة في الفصل الخامس عن النفقات العامة، مثل النفقات الزراعية، محاولة الإلمام بما قام به سلاطين تلك الفترة من جسور وقناطر تبين اهتمامهم المتزايد بهذا الجانب، فضلاً عن الحديث عن النفقات الطارئة على الدولة في حالة الرسل والوفود ونفقات الحج.

328 **إنعام عرفات موسى حمدان**
الجوائز التشجيعية في البنوك الإسلامية (دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف أحمد محمد السعد، 2001م، الصفحات 121.

من أجل تحقيق توظيف أفضل للأموال قامت البنوك الإسلامية بتشجيع صغار المودعين؛ من أجل توسيع الوعاء الادخاري لهم، فاعتنت بهذه الفئة من المودعين حينما طرحت جوائز تشجيعية.

لهذا تهدف هذه الرسالة إلى إيضاح المقصود بالجائزة بمفهومها العام، وبيان أنواعها من نقدية ومعنوية، وذكر الألفاظ ذات الصلة بالجائزة، ثم الوقوف على أقسام

الودائع في البنوك الإسلامية، وخصص الفصل الأول لتحديد ماهية الجائزة المصرفية، وآلية تحديد الفائز بالجائزة. وخصص الفصل الثاني لحكم الجائزة وضوابطها.أما الفصل الثالث فكان دراسة مالية لأثر الجوائز المطروحة على حسابات التوفير في البنك الإسلامي الأردني في زيادة حجم الودائع منذ طرح الجوائز، إذ لوحظ بمقارنة أحجام الودائع قبل الإعلان عن الجوائز وبعد الإعلان عنها بأن أحجام الوادائع قد زادت بعد الإعلان عن الجوائز، إلا أن حسابات التوفير ومع طرح الجوائز عليها، لم تنافس أحجام ودائع الحسابات الاستثمارية الأخرى.

329	**أيمن علي خشاشنة** **آثار الجرائم الاقتصادية وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: فخري أبو صفية، وقاسم الحموري، 2001م، الصفحات 203.**

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الجريمة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي، مبينا بأنها: التعدي على الموارد الاقتصادية والثروات والنشاطات الاقتصادية التي تقع في حيازة الأفراد أو المجتمعات أو الدول، فكل فعل فيه مخالفة لأمر الله عز وجل أو نهيه فيما يتعلق بالأموال أو النشاطات الاقتصادية يعد جريمة اقتصادية، وكذلك بيان الجريمة الاقتصادية في القوانين العربية، مع الوقوف على دوافعها: الاجتماعية، والاقتصادية، والإعلامية.

كما قام الباحث بذكر أمثلة على الجريمة الاقتصادية، مبينًا معنى كل جريمة لغة واصطلاحًا، وأدلة التحريم، وآثارها في الفرد والمجتمع والاقتصاد، ثم أتبع ذلك منهج الإسلام في مكافحة الجرائم الاقتصادية والوقاية منها، مع التركيز على القواعد العامة والخاصة لذلك.

330 **باسل يوسف محمد الشاعر**
التدابير الاحترازية والتشريعية لحماية المستهلك في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه الجامعة الأردنية، إشراف: محمود علي السرطاوي، 2004م، الصفحات 258.

تناولت هذه الدراسة موضوع حماية المستهلك في الفقه الإسلامي مقارنًا بالقانون والنظم الاقتصادية. وقد بينت هذه الدراسة المقصود بحماية المستهلك، ثم ذكرت الدراسة أهداف حماية المستهلك ومجالاتها، كما تناولت الدراسة التدابير الاحترازية والتشريعية لحماية المستهلك في الشريعة والقانون، وأجرت الموازنة بينهما وسلطت الضوء على النصوص القانونية الخاصة بحماية المستهلك في القانون الأردني، وبينت دور الدولة في حماية المستهلك من خلال نظام التسعير ومراقبة الدعاية والإعلان ونظام الحسبة. وتوصلت الدراسة في نهاية البحث إلى نتائج، هي:

أولاً: وضع التشريعات التي تكفل تحقيق العدالة بين المستهلك والبائع.

ثانيًا: اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المستهلك في مراحل الإنتاج والتسويق.

ثالثًا: مراقبة الدعاية والإعلان بحيث لا تؤدي إلى غش أو تغرير.

رابعًا: إيجاد مؤسسات وجمعيات لحماية المستهلك.

خامسًا: تطبيق نظام التسعير إذا دعت الحاجة إليه.

331 **باسم أحمد عامر**
نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم، رؤية اقتصادية. رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2009م، الصفحات 249.

تتناول هذه الدراسة آيات الإنفاق في القرآن الكريم بالتحليل الاقتصادي، في محاولة لصياغة نظرية يمكن من خلالها معرفة طبيعة الإنفاق ونظامه في ضوء القرآن الكريم، إضافة إلى الآثار الاقتصادية التي يتركها نظام الإنفاق على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وكذلك الآثار الاجتماعية والأخلاقية.

وقد خلصت الدراسة إلى أمور رئيسة عدَّة، منها: أن موضوع الإنفاق له أهمية بالغة وحضور كبير ضمن آيات الله تعالى؛ وذلك لكثرة المرات التي جاء فيها ذكر لفظ الإنفاق واشتقاقاتها اللغوية، إلى جانب الألفاظ ذات الصلة، كالزكاة والصدقة وغيرهما، ومما يدل على الأهمية -أيضًا- ذكر الإنفاق مقرونًا بقضايا شرعية كبرى في سياق واحد، كالإيمان والصلاة، واقتران الإنفاق كذلك بالوعد والوعيد، فكل هذه الأمور تدل على عظم منزلة الإنفاق وأهميته الكبيرة في القرآن الكريم.

332	**بثينة عبد الرحمن عيسى** **الضرائب والتكاليف الإضافية في صدر الإسلام، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، إشراف: فالح حسين، 1997م، الصفحات 128.**

تتناول هذه الدراسة الضرائب والتكاليف الإضافية في صدر الإسلام؛ إذ تعرضت بداية إلى تعريف الضرائب الأساسية في تلك الفترة. وتتطرق الدراسة إلى الأنظمة الضريبية السابقة للإسلام، ومنها البيزنطية والساسانية، حيث دار الحديث عن النظام الضريبي البيزنطي في مصر وبلاد الشام، وعن النظام الضريبي الساساني في العراق. ويتناول الفصل الثاني التكاليف في فترة الرسول -عليه السلام- والخلفاء الراشدين، وأهمها: تكاليف الضيافة والأرزاق وهدايا النيروز والمهرجان وبعض أعمال السخرة. وتطرق الفصل الثالث إلى الحديث عن التكاليف والضرائب الإضافية في فترة الدولة الأموية من حيث أسس فرضها، ومما دار حوله الحديث هدايا النيروز والمهرجان والضيافة وضريبة الطعام والأرزاق وبعض الرسوم التي تجبى من دافعي الضرائب وعدد من المواد والخدمات التي تطلبها الدولة في حالات استثنائية. كما تتعرض الدراسة إلى إدارة وتنظيم جباية الضرائب من حيث: كيفية إدارة وتقدير الضرائب الإضافية، وطرق الجباية وأثرها في دافعي الضريبة، والسياسة التي اتبعها الخلفاء في أساليب الجباية، والأساليب التي اتبعها عُمَّال الجباية وأثر ذلك في السكان.

333	**بدر بن علي السليم** **الربح: تحديده وتوزيعه بين المودعين والمساهمين في المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: عبد الله الصيفي، 2007م، الصفحات 207.**

تناولت هذه الدراسة تحديد وتوزيع الربح بين المودعين والمصرف (المساهمين). وقد بينت العلاقات التي يتضمنها عقد الوديعة الاستثمارية.ثم تناولت الأسس التي يتحدد على أساسها استحقاق الربح. ثم تناولت توزيع الأرباح وأسسها وقررت مبدأ التحقق وأثره على التوزيع، ثم تطرقت إلى مبدأ استمرارية المشاريع، واستعرضت الأساليب المتبعة في توزيع الأرباح مع استمرار العمل، ثم استعرضت طرق توزيع الأرباح بين المودعين والمصرف، ثم تناولت أسس تحديد استحقاق كل مودع من الربح وبينت الأساليب المتبعة في ذلك مع النقد والتوجيه والتعليل. وختمت الرسالة بالنتائج التي توصلت إليها، ذاكراً أهم العقبات التي تواجه المصرف الإسلامي في سبيل التوزيع العادل للأرباح. وبينت الحلول التي يقترحها الباحث.

334	**بدر ناصر الربابة** **السرية المصرفية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني، 2007م، الصفحات193.**

تهدف الدراسة إلى بيان أوجه الشبه والاختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية من حيث تطبيق آليات السرية المصرفية، واستشراف مواطن الخلل والقصور عندها، التي تحول بطبيعتها بينها وبين أهداف وطبيعة المصارف الإسلامية السماح لها بعد بلورتها وعلاجها شرعا في مزاولتها، واتخاذ مكانها الصحيح من بين أدوات وآليات المصارف الإسلامية الأخرى. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق سرية التعاقد بين المصرف الإسلامي وعميله ومساهمه تحت مظلة سرية المهنة المصرفية، هي أفضل بكثير من تطبيق نظام السِّرِّيَّة المتشددة في بنوك سويسرا؛ مما سيكون له الأثر البالغ

في جذب مدخرات مشروعة قائمة على الرضا والمكاشفة بين جميع الأطراف، دون وجود أية سرية سلبية منقطعة بينهم، الأمر الذي سينعكس إيجابًا على الأفراد والدولة دون استثناء.

335 **بسام يوسف التل**
القيم الإسلامية وأثرها على الإنتاجية في المؤسسات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: رياض المومني، 1996م، الصفحات 105.

تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى معرفة أثر القيم الإسلامية في إنتاجية العمل في المصانع الأردنية، مستخدمة عينة عشوائية مكونة من 300 عامل وعاملة عن طريق الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما هو مدى شيوع القيم الإسلامية لدى العمال في الصناعات الأردنية؟

هل هناك علاقة بين القيم الإسلامية وإنتاجية العامل؟ وما هو اتجاه العلاقة؟

هل تتأثر العلاقة المذكورة بمتغيرات الجنس أو المؤهل أو الدخل أو الوظيفة؟

استخدم الباحث المعالجة الإحصائية لمعرفة تأثير القيم الإسلامية في مستويات الإنتاجية من خلال تحليل التباين والمقارنات المتعددة والارتباط البسيط. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير بلغت نسبته 71% بين المتغيّرين، وإلى وجود تأثير لمتغير الوظيفة على الإنتاجية والقيم الإسلامية. وقد تم تفسير النتائج في ضوء الدور الكبير الذي تضطلع به القيم الإسلامية في حياة العمال بشكل عام.

336 **بسمة محمد نوري كاظم**
خصوصية بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات القانونية العليا، إشراف: مروان الإبراهيم، 2007م، الصفحات 140.

تناول البحث في هذه الدراسة خصوصية بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك

الإسلامية، واشتملت الدراسة على فصل تمهيدي لماهية كل من الائتمان وبطاقات الائتمان، وأهميتها، وأنواع بطاقات الائتمان التي أخذت بها البنوك الإسلامية ونماذج منها، وفي الفصل الاول التكييف الشرعي والقانوني لبطاقات الائتمان والعلاقات التعاقدية الناشئة عنها، ثم تناولت تجربة بنك أبو ظبي الإسلامي في إصدار بطاقة ائتمان تعمل وفقًا لعقد المرابحة، وفي الفصل الثاني مزايا بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية، والصعوبات التي تواجه إصدارها. وخلصت الدراسة الى أن بطاقة الائتمان ضرورة عصرية، وعليه لا تستطيع البنوك الإسلامية تجنب إصدارها، إضاقة إلى أن هناك بنودًا وشروطًا في عقد بطاقات الائتمان تبين بعض التزامات أطرافها وحقوقهم ونطاق وظيفتها كأداة وفاء وائتمان، ولكنها ما زالت بحاجة إلى تشريع خاص بها، وقوانين تنظم التعامل بها لحماية حقوق أطرافها في حالة نشوء نزاع نتيجة لاستخدامها.

337	**بشر محمد موفق لطفي** **التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: نجاح أبو الفتوح، 2010م، الصفحات 272.**

تمحورت مشكلة الدراسة حول قلة الكتابات في الأساس النظري للتخطيط الاقتصادي الإسلامي، وإنما وجدت دراسات عديدة للتخطيط في الاقتصاد الاشتراكي؛ ولذا هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على التخطيط الاقتصادي الإسلامي، ومفهومه ومشروعيته، وأهدافه، ومجالاته، وأدواته، وضوابطه، من منظور إسلامي، كما هدفت إلى وضع أساس نظري للتخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي أمام القائمين على التخطيط في الدول الإسلامية.

وناقشت الدراسة أهم الأساسيات في التخطيط الاقتصادي الإسلامي، مثل: الشورى، والحرية المنضبطة، والشمولية، والتنسيق، والالتزام، والمرونة، وتوطين التكنولوجيا، وفن الإنتاج، وتوصلت الدراسة إلى أن التخطيط الاقتصادي أصيل في النظام الاقتصادي الإسلامي، كما أنه لا يتعارض مع الخصائص الأخرى لهذا النظام،

وأن حجر الزاوية فيه هو المصلحة العامة للدولة المسلمة وشعبها، وأن له هدفًا ساميًا يتمثل في تحقيق العدالة بأنواعها والكفاءة بأنواعها.

338 **بلال محمود رشيد الخلايلة**
مدى تطبيق المؤسسات المالية الإسلامية الأردنية للمعيار المحاسبي الإسلامي "المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء" رقم (2)، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، إشراف: غسان فلاح المطارنة، 2008م، الصفحات 108.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق الأسس والشروط الواجب اتباعها في عمليات التمويل بالمرابحة في المؤسسات المالية الإسلامية الأردنية من خلال التعرف على متغيرات عدة، منها:

بيان مدى تأثير وضوح معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء على تطبيق الأسس والشروط في عمليات التمويل بالمرابحة. وبيان مدى توعية الموظفين والعملاء بالأسس والشروط الواجب اتباعها في عملية التمويل بالمرابحة. ومعرفة مدى متابعة هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية للشروط والأسس في عمليات التمويل بالمرابحة. وقد قام الباحث بتصميم استبانة علمية محكّمة، وتم توزيعها على (60) فردًا من أفراد عينة الدراسة، المكونة من مجتمع الدراسة، وهو كُلٌّ من البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، والبنك العربي الإسلامي الدولي، ومؤسسة تنمية أموال اليتيم، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط (بيرسون) واختبار الانحدار البسيط.

339 **بنان محمد سعيد**
تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالتي البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامي للفترة (1992 – 2003م)، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، 2006م، الصفحات 115.

تهدف الدراسة إلى تقييم أداء نماذج من البنوك الإسلامية. واعتمدت الدراسة في

تقييمها بُعدين أساسيين هما: العائد والمخاطر، تمثل الأداء المالي للبنوك الإسلامية عن طريق استخدام مؤشرات المخاطر كمتغيرات مستقلة متمثلة في مخاطر السيولة، ومخاطر الاستثمار، ومخاطر رأس المال، ومدى تأثيرها في مؤشرات العائد كمتغير تابع، وتتمثل في: العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار، وصافي هامش الدخل، ومعدل استخدام الأصول.

واختارت الدراسة عينة من البنوك الإسلامية التي تُعَدُّ من البنوك الرائدة في التعاملات الإسلامية، فتم اختيار البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، وبنك البركة الإسلامي، في محاولة للتعرُّف على الفروقات في الأداء المالي خلال فترة الدراسة، لاسيَّما وأن هذه القترة شهدت أحداثا عالمية وإقليمية هامة.

340	**جابر علي صالح مليس** **الإقطاع في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة - دراسة فقهية،رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: وائل عربيات، 2009م، الصفحات 162.**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الإقطاع في التشريع الإسلامي وما ورد عن النبي ﷺ وخلفائه الراشدين في سياستهم للإقطاع، وأبرز القرارات التي اتخذوها في تنظيمه، وبيان اختلاف الإقطاع في مفهوم الشريعة عن المفهوم الجاهلي، وكونه في المفهوم الإسلامي أحد مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم تناول البحث ما اعتمده الفقهاء في تقسيم الإقطاع وما ساقوه من أقوال في أحكامه، وترجيح الراجح من تلك الأقوال التي يمكن الاعتماد عليها في التنمية الاقتصادية في العصر الحاضر. وعمل الباحث على مقارنة الإقطاع في المفهوم الإسلامي بالمفاهيم الرأسمالية، وتميز المفهوم الإسلامي عن المفهوم الرأسمالي والاشتراكي، ثم تناول المنظور الشرعي للإقطاع والآلية التي يمكن اتباعها في تنفيذه وطرحه كأحد الحلول الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها في تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية، كما يدعو البحث إلى اعتماد المفهوم الإسلامي باعتبارهِ حَلاً جذريًّا لمعوقات التنمية الاقتصادية في الدول

obeikan.com

العربية والإسلامية، وتبنيه كمفهوم عقد قانوني بديل لعقود الامتياز في تنمية الموارد وتفعيل إنتاجها في الدول العربية والإسلامية.

341 **جاد الله عبد الرحيم الخلايلة**
حماية الودائع الاستثمارية بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية "الأردن نموذجا"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار حمد السبهاني، وكمال توفيق حطاب، 2004م، الصفحات 173.

يمثل الاستقرار المالي والمصرفي شرطًا للاستقرار الاقتصادي، وهو بذلك يكون هدفًا للسياسة النقدية من خلال إيجاد مؤسسة حماية الودائع الاستثمارية، بالإضافة إلى قوامة البنك المركزي، والحماية التي تؤمنها الصيرفة التقليدية للمودعين من خلال الإطار العقدي المتمثل بالاقتراض بضمان أصل القرض وفوائده. والأمر الفارق في الصيرفة الإسلامية يتمثل في كون الإطار العقدي الذي تعبأ بموجبه الموارد للمصارف الإسلامية هو المضاربة، الذي لا يسمح بصيغته التقليدية بضمان هذه الودائع إلا في حال التعدي والتقصير. لأجل ذلك، جرت محاولات جادة لإعادة تكييف العلاقة بين المودعين والمصارف الإسلامية حتى يمكن لهذه المصارف ضمان أموال المضاربة. وتمثل حصافة إدارة المصرف الإسلامي البعد الأكثر أهمية في حماية الودائع، وتمثل مؤسسة ضمان الودائع الاستثمارية باعتبارها طرفًا ثالثًا خارجًا عن العلاقة العقدية بين المودعين والمصرف خط الحماية الأخير الذي يسعى إلى تكييف العلاقة تكييفًا شرعيًا يتيح للمصارف الإسلامية الاستفادة منه.

342 **جاد الله محمد عبد الرحيم الخلايلة**
الضمان الاجتماعي الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: سعيد الحلاق، وأحمد السعد، 2009م، الصفحات136.

يعيش الإنسان في صراع دائم مع تغيرات الحياة، وحاجة الإنسان للأمان هي

الدافع في البحث عن الوسائل التي يمكن بها مواجهة الأخطار، فيسعى الإنسان إلى العمل واقتطاع جزء من دخله على سبيل الادخار، وقد تبين له أن هذه الوسيلة وحدها لا تكفي، مما حدا به إلى تشكيل جمعيات تعاونية مكونة من أعضاء معرضين إلى المخاطر نفسها حتى انتهى ذلك إلى مفهوم التأمين التبادلي والتجاري.

وقد جاءت هذه الدراسة لبيان تميز نظام الضمان الاجتماعي الإسلامي عن النظم الوضعية، واقتراح ما يمكن فعله لإصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي القائمة، وما مدى إمكانية تطوير الأطر التكافلية والتأمينية في صياغة نظام تأمين اجتماعي إسلامي شامل، وتوصل إلى أن الضمان الاجتماعي حق على الدولة لكل المواطنين القادرين في الأجل القصير والعاجزين في الأجل الطويل، لاسيَّما في ظل النقصان الذي طرأ على حقوق الإنسان.

343	**جمال أحمد أبو شريعة** **زكاة البترول والثروة المعدنية، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، إشراف: أحمد مصطفى الزرقاء، 1986م، الصفحات 168.**

تتناول هذه الدراسة موضوع زكاة البترول والثروة المعدنية انطلاقاً من أهمية هذه الثروات في اقتصاد العديد من الدول الإسلامية من ناحية، ولأهميتها للزكاة من ناحية أخرى. وتلقي الدراسة بداية الضوء على النصوص القرآنية والأحاديث الشريفة المتعلقة بزكاة الثروة المعدنية، فضلاً عن آراء الفقهاء في الموضوع فيما لو تم اكتشاف الثروة المعدنية في أرض خاصة أو عامة. وتتعرض الدراسة بعد ذلك إلى مفهوم الثروة المعدنية بالنسبة للفقهاء، مع توضيح مواقف المدارس الفقهية المختلفة من الحقوق المالية في الإسلام، كالزكاة والخمس وغيرها، التي يجب أن تدفع عن الثروة المعدنية المكتشفة في أملاك الخاصة. وتبين الدراسة أن الثروة المعدنية الطبيعية هي ثروة عامة تعم الأمة الإسلامية، ولا يجوز أن تكون ملكًا خاصًا، وأن اكتشافها في دولة ما لا يجعلها ملكًا لتلك الدولة.

344 **جمال الدين محمود زغنون**
البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسياسة النقدية والمصرفية في المنهج الاقتصادي الإسلامي، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: ياسين درادكة ومحمد الروابدة، 1993م، الصفحات 178.

تتناول هذه الدراسة موضوع البنوك الإسلامية؛ وذلك لتوضيح دورها وعلاقتها بالسياسة النقدية والمصرفية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

تستعرض الدراسة بداية النظام النقدي في صدر الدولة الإسلامية وحتى زمن الدولة العباسية. وتقوم الدراسة بتوضيح أسماء وأوزان العملات القديمة وقياسها بالأوزان المعاصرة. وتستعرض الدراسة النظام النقدي المسمى بنظام المعدنين، ثم قاعدة الذهب، وتتحدث -أيضًا- عن النقود الورقية، ونقود الودائع، ووظائف النقود من منظور إسلامي.

وتتطرق الدراسة إلى تأثير السياسة النقدية والمصرفية في البنوك الإسلامية حيث تعرف السياسة النقدية والمصرفية تعريفًا مقارنًا، وتبين طبيعة العلاقة التي تربط بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية. وبينت الدراسة كيفية تأثير السياسة النقدية والمصرية في الائتمان، وفي عمليات الإقراض والاستثمار، والسياسات المتبعة في حالتي الانكماش والتخضم بأسلوب مقارن ما أمكن. وتتناول الدراسة التكييف الشرعي لصور التمويل المصرفي، والأسس القائمة عليه، والشروط العامة والخاصة، مع تقديم بعض صور التمويل كالمضاربة والمرابحة.

345 **جمال حسن الحمصي**
الكفاءة والعدالة في الاقتصاد الإسلامي: مدخل إسلامي لاقتصاديات الرفاه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمود سالم شحادة، 1989م، الصفحات 245.

تتناول الدراسة مبدأ الكفاءة والعدالة في الاقتصاد الإسلامي كمدخل لاقتصاد الرفاهية، حيث تهدف إلى بلورة نظرية اقتصادية إسلامية للرفاهية، لها مسلماتها

وتوصياتها المتميزة عن النظرية الغربية.

تتناول الدراسة مفهوم ومنهجية وافتراضات اقتصاديات الرفاهية، وموضوع القيم والحقائق، فضلاً عن تقييم علمي وإسلامي لافتراضات المدخل الباريتي. وتناقش الدراسة الكفاءة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي والوضعي، موضحة مفهومها، وآليات التنسيق الاقتصادي، ونظرية الفشل السوقي والحكومي، ومشكلة جماعات المصالح الخاصة، وتدني كفاءة المؤسسات العامة. وتتعرض الدراسة إلى الاختيار الاقتصادي الجماعي ومعاييره في الاقتصاد الغربي، ونظرية استمالة (آرو) ومعاييره في النظام الاقتصادي الإسلامي، وإلى الحرية كقيمة مطلقة، وإلى نقائص الديموقراطية.

وتخلص الدراسة إلى أن اقتصاديات الرفاهية ليست علماً خالياً من القيم، وإنما هي نظرية أخلاقية أو معيارية، تهدف إلى تحديد المقصود بالوضع الاقتصادي الأمثل، وكيفية الوصول إليه، وثانيًا إيجاد أسس أو معايير للاختيار بين الأوضاع الاقتصادية البديلة، ولكي تقوم اقتصاديات الرفاهية بهذين الدورين لابد من الاستناد إلى مُسلَّمات قيمية وواقعية.

346

جميل بني سلامة
الأجور والرواتب في العراق في العصر العباسي خلال الفترة (132-334هـ/ 749-954م)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، إشراف: صالح حمارنة، 1997م، الصفحات 188.

تتناول هذه الدراسة موضوع الأجور والرواتب في العراق في العصر العباسي خلال الفترة ما بين عام 132 و 334 هجرية؛ وذلك لإبراز دورها كونها كانت تمثل نسبة كبيرة من النفقات الإجمالية للدولة. وتتناول الدراسة بداية الأجور والرواتب لغة واصطلاحاً، مع الحديث عن العمل والكسب من وجهات نظر متعددة. وتطرقت الدراسة إلى مصادر الأجور والرواتب خلال الفترة التي تنوعت ما بين بيت المال ومصادره وبيت مال الخاصة ومصادره والمصادر الشخصية. وبينت الدراسة طبيعة الأجور والرواتب تبعاً لمصدرها والعوامل المؤثرة فيها وطرق صرفها وتطور هذه الطرق من نقد إلى عين مع استخدام الصكوك والإقطاع. وتتناول الدراسة رواتب الجيش وتطورها وأوقات

صرفها وأثر عدم صرفها في مواعيدها على الحياة العامة واقتصاد الدولة وسياساتها، والفئات التي تصرف لها الأجور والرواتب من موظفي دواوين ووزراء وقضاة وغيرهم، حيث تبين من ذلك التفاوت في مقادير الأجور والرواتب بين تلك الفئات، الأمر الذي كان يؤثر في الحياة العامة، وفي السلم الاجتماعي والطبقي.

347	**جهاد غالب الزغول** **الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية كلية الآداب، إشراف: محمد عبده حتاملة، 1994م، الصفحات 260.**

تتناول الدراسة الحرف والصناعات في الأندلس لبيان أهمية تلك الحرف والصناعات في الحياة الاقتصادية للمجتمع ودورها في تقوية الاقتصاد.

وتتناول -أيضًا- تطور الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح وإلى سقوط غرناطة، مثل صناعات المنسوجات الحريرية والقطنية والكتانية والصوفية والجلدية والنجارة وأعمال الخشب وصناعة السفن وصناعة الذهب والفضة والنحاس، بالإضافة إلى الحدادة وأعمال الحديد. وتناولت الدراسة -أيضًا- الصناعات الغذائية والكيماوية كالأصباغ والورق والزجاج والزيوت والصابون والخزف، والأسلحة وسك النقود والعاج والرخام.

وتناولت الدراسة -أيضًا- الحالة الاجتماعية للعاملين في تلك الصناعات؛ إذ تبيِّن أنهم كوّنوا تنظيمات أشبه بالنقابات، وتتحدث عن عدد العاملين وأجورهم ولباسهم، وتؤكد الدراسة على نظرة المجتمع الإيجابية نحو العاملين في الصناعات. وبحثت الدراسة في علاقة الدولة بأصحاب الحرف من حيث اهتمامها بإنشاء الأسواق وتنظيمها ومراعاة التخصص الحرفي في ذلك، وأن الدولة أوجدت جهازاً خاصاً للإشراف والرقابة على الأسواق، وهو الحسبة.

348 **جهاد محمد عبابنة**
أثر استخدام قاعدتي الذهب والفضة على استقرار قيمة النقود في النظام الاقتصادي في الإسلام، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمود السرطاوي، 1993م، الصفحات 133.

تتناول هذه الدراسة أثر استخدام قاعدتي الذهب والفضة على استراتيجية النقود في النظام الاقتصادي في الإسلام.

تناقش الدراسة بداية عددًا من المواضيع الفرعية مثل: نشأة النقود، وتطور النظام النقدي، والنقود في الدولة الإسلامية، والأحكام الشرعية المتعلقة بنظام المعدنين، وأحكام الصرف، والربا، والتغير في قيمة النقود، وأثر ذلك على الدين في الاقتصاد الإسلامي. وتعرضت الدراسة -أيضًا- إلى نظام الصرف بالذهب، وتطور النظام النقدي العالمي حتى عام 1945م، والآثار الاقتصادية المترتبة على إلغاء نظام المعدنين من أزمات نقدية وتضخم وتبعية نقدية ومديونية. وتتناول الدراسة بعد ذلك مزايا نظام المعدنين، وأدوات تحقيق الثبات النسبي في قيمة النقود. وتناقش الدراسة معوقات العودة إلى ذلك النظام مثل: تجزئة البلاد الإسلامية، وهيمنة الرأسمالية العالمية، وعدم تطبيق الإسلام عمليًا، وعدم كفاية كميات الذهب.

وخلصت الدراسة إلى أن الإسلام قد حرص على تحقيق العدالة بين الدائن والمدين، ولهذا اهتم الفقهاء بضرورة ثبات قيمة النقود كي تكون معياراً مستقراً؛ لأنها ذات صلة وثيقة بالربا والزكاة والصرف والبيوع ورأس مال السلم والشركة والمضاربة والدية ونصاب السرقة وغيرها.

349 **جودت محمد علي بدوي العيسى**
اشتراط العوض في عقود التبرعات وتطبيقاته المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الفقه وأصوله، إشراف: أحمد السعد، 2006م، الصفحات 247.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الحكم الشرعي للعوض المشروط في عقود

التبرعات وتطبيقاته المعاصرة، حيث بيَّن الباحث من خلالها المعيار المتبع عند الفقهاء للتفريق بين المعاوضة والتبرع، مع تعريف كل منهما، وبيان أقسام عقود التبرع في الفقه الإسلامي.

ثم بين الحكم الشرعي للعوض المشروط في عقود التبرعات اللازمة وغير اللازمة.

وتطرقت الدراسة -أيضًا- إلى التطبيقات المعاصرة لمسألة اشتراط العوض في عقود التبرعات من خلال المعاملاتُ المصرفية المعاصرة وظاهرة تقديم الهدايا في المناسبات.

350	**حاتم الخطيب التميمي** **الحياة الاقتصادية في الحجاز خلال فترة الرسالة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الآداب إشراف: سلامة النعيمات، 1997م، الصفحات 189.**

تتناول هذه الدراسة الحياة الاقتصادية في منطقة الحجاز خلال فترة بعثة الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام.

وتتناول الدراسة منطقة الحجاز: جغرافيًا؛ لتحديد البعد المكاني وإبراز دور الطبيعة الجغرافية على اقتصاد المنطقة، وسكانياً؛ لإلقاء الضوء على سكان المنطقة من عرب متحضرين وبدو ويهود. وتتعرض الدراسة إلى ملكية الأرض من حيث طبيعتها وما طرأ عليها من تغيير بعد قيام دولة المدينة وامتداد سلطانها على الحجاز، وإلى إحماءات النبي -عليه الصلاة والسلام- وإقطاعاته للقبائل والصحابة وما نتج عن ذلك من ملكيات للأفراد والجماعات، وإلى الزراعة في الحجاز، مبينة أهم مناطقها ومواردها المائية، والأساليب والأدوات المستخدمة فيها، وأنواع الغلة المنتجة، والحيوانات المستخدمة.

ويدور الحديث -أيضًا- عن التجارة الداخلية بين مكة والمدينة والطائف، والخارجية بين الحجاز وبلاد فارس والشام واليمن والحبشة، والطرق التي كانت تسلكها القوافل، والأسواق المحلية الدائمة والأسواق الموسمية، والنقود والمكاييل والأوزان المستخدمة والحرف والصناعات، وتنظيمات الرسول المالية من فيء وغنائم وصدقات وحفظ للمال العام وتحريم الربا، وأثر هذه التنظيمات في حياة المسلمين.

351 **حاج نورليزم بن حاج علي أكبر**
المضاربة في مؤسسة صندوق الائتمان في بروني – دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،كلية الشريعة، إشراف عدنان العساف، 2009م، الصفحات 222.

تبحث هذه الدراسة في موضوع المضاربة في مؤسسة صندوق الائتمان الإسلامي في بروني، وقد تناولت تعريفًا عامًّا بالمؤسسة، ببيان أهدافها، والأسس التي تقوم عليها، وبيَّنت طبيعة معاملة المضاربة التي تجريها المؤسسة، مع تحليل هذه المعادلة من الناحية الشرعية؛ للوقوف على حكمها ومستندها الفقهي. كما تناولت هذه الدراسة في الفصل الأول المضاربة في الفقه الإسلامي، وذلك بتعريفها، وبيان الأدلة على مشروعيتها، والحكمة منها، وبيان التكييف الفقهي للمضاربة، وأركانها، وشروطها، وأسباب انقضائها.

وفي الفصل الثاني تم بحث صيغة المضاربة التي تجريها مؤسسة الائتمان الإسلامي ببيان صور المضاربة المطبقة في المؤسسة، ودور المؤسسة في المضاربة، وحكم تصرفاتها بمال المضاربة كخلط الأموال ودفعها لآخرين ليستثمروها، وبيان حكم تحديد مدة المضاربة وما يتعلق بتقسيم الأرباح وتنضيض رأس المال، وقد تعرضت الدراسة لمجالات استخدام المؤسسة للمضاربة في الاستثمار عن طريق شهادة الودائع الاستثمارية والتأمين التعاوني.

352 **حازم محمد الوادي**
كفاءة السياسة النقدية في الإسلام: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 2006م، الصفحات191.

تهدف الدراسة إلى بيان كفاءة السياسة النقدية عن طريق بيان قدرتها على التأثير في الادخار والاستثمار وتخصيص الاستثمار، فينعكس ذلك على الناتج المحلي والنمو الاقتصادي بالزيادة.

وقد أثبتت الدراسة أن للسياسة النقدية الإسلامية تأثيرًا إيجابيًا في أولويات الاستثمار في مشاريع القطاعات الاقتصادية، وفي عدالة التوزيع الاقتصادي بين الأفراد والأقاليم المختلفة؛ مما يحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الإسلامي، كما أن للسياسة النقدية الإسلامية تأثيرًا كبيرًا في استقطاب الاستثمار الأجنبي باستثمارات حقيقية؛ مما يزيد من التنمية الاقتصادية.

353	**حازم محمد الودي** **الدوال الاقتصادية لقيم الأنصبة الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، اشراف: أحمد السعد، 2002م، الصفحات 116.**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة قيم الأنصبة الشرعية في العصر الحالي، ومقارنتها بما كانت عليه في عصر التشريع من خلال طرح بعض الأسئلة التي جاءت نتائجها على النحو الآتي:

أولاً: الأنصبة الشرعية محددة بنصوص ثابته لامجال للاجتهاد فيها.

ثانيًا: إن مقادير الأنصبة الشرعية ثابتة، بينما قيم الأنصبة النقدية السائدة هي التي تتغير بتغير الظروف والأحوال الاقتصادية.

ثالثًا: إن تحول النظام النقدي من قاعدة الذهب والفضة الذي كان زمن التشريع إلى النقود الورقية أدى إلى الحاجة إلى إعادة تعريف قيم الأنصبة الشرعية.

رابعًا: إن قيم الأنصبة الشرعية لكل الأموال ما زالت متساوية كما كانت في عصر التشريع.

خامسًا: عدم صلاحية أسعار الذهب والفضة لتحديد مقادير الأنصبة الشرعية في الوقت الحاضر.

354 **حسام توفيق راغب طباخ**
استخدام الصيغ المالية المتنوعة في عمل المصارف الإسلامية والآثار الناجمة عنه، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، إشراف: فخري أبو صفية، 2008م، الصفحات 78.

إن استخدام الصيغ المالية المتنوعة في عمل المصارف الإسلامية له آثار واضحة جدًا داخل المصرف الإسلامي وخارجه (الآثار في الاقتصاد والمجتمع) حيث يستطيع المصرف الإسلامي بوساطة الصيغ المالية المتنوعة المحللة شرعًا والمتاحة له أن يكون فعالًا ومستثمرًا في جميع المجالات والقطاعات الاقتصادية.

لقد حاول الباحث في هذا البحث إظهار أهم الآثار الداخلية من مخاطر وعوائد وكفاءة الإدارة والموظفين والمنافسة والاستراتيجيات والمزيج الملائم لاستخدام هذه الصيغ، كما حاول الباحث -أيضًا- إظهار الآثار الخارجية الاقتصادية والاجتماعية على حدٍّ سواء؛ فقد تم البحث في الآثار الاقتصادية من خلال دمج عنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) والإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والنقود ومستوى الأسعار والتضخم.

أما الآثار الاجتماعية فقد تم البحث فيها من خلال العمالة والبطالة ومستوى المعيشة وتفاعل المجتمع مع الاقتصاد.

355 **حسن حسين المحمود**
رقابة الدولة على سوق السلع والخدمات في الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إشراف: راضي بدور، جامعة اليرموك، 1989م، الصفحات 176.

تناقش هذه الدراسة موضوع رقابة الدولة الإسلامية على سوق السلع والخدمات على اعتبار أنه واحد من المواضيع ذات الأهمية في الاقتصاد الإسلامي. ويدور الحديث عن الموضوع في أربعة فصول: يتناول الفصل الأول أهداف وأنواع رقابة وضبط الدولة في إطار الاقتصاد الإسلامي مقارنة مع الاقتصاد الوضعي التقليدي.

ويعْطي الفصل الثاني الاهتمام بالمبادئ الأخلاقية في السوق الإسلامية ودور الدولة الإسلامية ومحددات هذا الدور.

وتتعرض الدراسة إلى القطاعات الاقتصادية التي تمارس الدولة من خلالها قوتها الاقتصادية دعماً للفرد والمجتمع في إطار المبادئ الأخلاقية الإسلامية. ويتناول الفصل الثالث مؤسسة الحسبة على اعتبار أنها الدائرة الرسمية الإسلامية المعنية بإدارة ومراقبة وضبط السوق، حيث تؤكد الدراسة على أن هذه المؤسسة قد أثبتت قدرتها وكفاءتها في القيام بالدور الموكول إليها. ويتناول الفصل الرابع الإطار المبدئي المقترح للأسس العامة التي يمكن أن تبنى عليها دائرة للرقابة في إطار إسلامي. وتبين الدراسة أن الإطار المؤسسي المقترح انبثق من مبادئ وتطبيقات مؤسسة الحسبة كما هو معلوم في الاقتصاد الإسلامي مضافاً إليه بعض وجهات النظر الإيجابية المستخلصة من الدراسات العلمية المعاصرة.

356	**حسن علي صالح بتران** **ضوابط حرية الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا محمد القضاة، وسعيد الحلاق، 2000م، الصفحات 409.**

يَعُدُّ النظام الإسلامي الحرية الاقتصادية الركن الأول في السوق الإسلامية، فأعطى المسلم حرية العمل والدخول إلى السوق والخروج منه، ومنع التدخل غير المشروع، وألغى بعض أنواع الوساطة في التبادل، وحرم التأثير في مستوى الأسعار بشكل اصطناعي، ومنع التسعير، ومع ذلك فهذه الحرية مقيدة بقيود أخلاقية وتشريعية ضمن حدود تقتضيها المصلحة العامة والخاصة، بحيث يتم التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

فهذه الحرية يجب ألا تتناقض مع المقصد الأسمى للشريعة وهو المصلحة، إذ إنّها الأصل، ولذلك نص في الإسلام على كل ما هو حرام، وترك ما سواه في دائرة الحلال.

وهناك حدود لتدخل الدولة التي تُعَدُّ أداة لرعاية المصالح الاجتماعية، فيحق لها منع العمل المحرم، ومراقبة الأعمال المشروعة حتى لا تنحرف، ومنع المعاملات المالية المحرمة كالربا، وتحديد الأجور عند الحاجة، والأسعار عند الضرورة، وتلغي الوسطاء والسماسرة أو تحدد عددهم، وتجبر على البيع أو التأجير عند الحاجة، كما أنها تجبر على العمل الذي تكون الأمة في حاجته، كل ذلك في حدود المصلحة.

357	**حسن على عنانزة** **أثر العولمة على اقتصاديات الدول الإسلامية،رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، ورياض المومني، 2002م، الصفحات 159.**

تتناول هذه الدراسة موضوع العولمة وأثرها في اقتصاديات الدول الإسلامية، حيث تم تناول هذا الموضوع في ثلاثة فصول:

وقد ناقش الفصل الأول العولمة مفهومًا، وتطور آليات، ومؤسسات، إضافة إلى أثر التكتلات الاقتصادية فيها، وإبراز الدور الذي تقوم فيه هذه المظاهر في تجسيد معالم النظام العالمي الجديد، بينما نافش الفصل الثاني الواقع الاقتصادي لبلدان العالم الاسلامي.

أما الفصل الثالث فقد ناقش أهم الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعولمة.

وتخلص الدراسة إلى أن العولمة وما جلبته للعالم الإسلامي وما رافقها من آليات، ومؤسسات، ليست في صالح العالم الإسلامي ولا في صالح اقتصادياته، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات العالم الإسلامي، وفي المقابل فقد ركزت هذه الدراسة على سبل مواجهة العولمة، مثل: قيام سوق إسلامية مشتركة، وتنمية الموارد البشرية، وتشجيع الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتعميق الوعي بالهوية الإسلامية في محاولة للوصول إلى وحدة اقتصادية إسلامية شاملة.

358 **حسن محمد العمري**
الفكر الاقتصادي عند ابن القيم، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: فخري أبو صفية، 1997م، الصفحات 128.

تتناول هذه الدراسة جوانب من الفكر الاقتصادي عند ابن قيم الجوزية من خلال كتبه المطبوعة، دون الكتب المخطوطة؛ لذلك فإن هذه دراسة جزئية لفكر هذا العالم الجليل.

وتتحدث الدراسة عن عدد كبير من المواضيع، ومنها: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الحسبة، ودور المحتسب عند ابن القيم، ومنها مراقبة الأسعار، وأحكام التسعير، وأهم ضوابط النشاط الاقتصادي، والتي منها النهي عن العقود المحرمة والاحتكار. وتتناول الدراسة موقف ابن القيم من بعض الظواهر الاقتصادية: كالفقر، والغنى، والملكية.

وتعرضت الدراسة إلى مفهوم الكسب عند ابن القيم ومشروعيته وأحكامه ورأيه في المفاضلة بين مجالات الكسب، وإلى موضوع التخصص وتقسيم العمل وأهميته كما يراها ابن القيم، وإلى رأيه في إسهام العمل مع عناصر الإنتاج الأخرى في العملية الإنتاجية، وتدخل الدولة في سوق العمل. وتعرضت الدراسة إلى موضوع الربا والنقود عند ابن القيم من حيث رأيه في أحكام الربا والحيل الربوية في المعاملات الاقتصادية. فضلاً عن ذلك تعرضت الدراسة إلى خصائص النقدين: الذهب، والفضة، ودور النقود في الحياة الاقتصادية كوحدة حساب ووسيط للتبادل.

359 **حسن محمود العمري**
نظرية استقرار النقد عند المقريزي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الرؤوف الخرابشة، ورياض المومني، 1996م، الصفحات 130.

تتناول الدراسة آراء المفكر والمؤرخ العربي المسلم تقي الدين المقريزي حول النقود من حيث دورها وأهميتها في التعامل.

وتتعرض الدراسة بداية إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي للنقود، ثم تستعرض تاريخياً نشأة النقود منذ كان التعامل بين الأفراد يتم على أساس المقايضة إلى ما هو عليه الآن. فضلاً عن ذلك، تتحدث الدراسة عن أنواع النقود ووظائفها عند المقريزي، مع مقارنة بين موقف المقريزي ومواقف غيره حول الطبيعة المالية للنقود. بالإضافة إلى ذلك، تتحدث الدراسة عن قانون (جرشام) الذي يبين أثر النقود الرديئة في النقود الجيدة، مُبيِّنةً أن أصل هذا القانون يعود إلى المقريزي، وتتحدث الدراسة بشكل عام عن إسهامات هذا المفكر في النظرية الكمية للنقود.

من جانب آخر تتعرض الدراسة إلى:

- مفهوم الأزمة الاقتصادية عند المقريزي، مع بيان أسباب الأزمة وآثارها ووسائل معالجتها كما أشار إلى ذلك المقريزي.
- مفهوم التضخم، مع بيان مفهوم تثبيت النقود واضطرابه، وأسباب التضخم وآثاره ووسائل معالجته عند المقريزي.

360	**حسني عبد العزيز يحيى** **صيغ التمويل الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، إشراف: خالد أمين عبدالله وأحمد العيادي، 2009، الصفحات 232.**

تناولت هذه الدراسة بيان مفهوم رأس المال العامل في الفكر الاقتصادي، والفكر المالي، والفكر الإسلامي، وسياسات إدارة رأس المال العامل وطرق تمويله في النظامين التقليدي والإسلامي. واهتمت الدراسة بتحليل صيغ التمويل الإسلامية باستخدام منهج البحث الوصفي والتحليلي، حيث قامت الدراسة بتحليل الآثار المالية والاقتصادية المترتبة على تطبيق تلك الصيغ، وقدمت الدراسة بناء عليه نماذج لتقدير نسب الربح في البيوع المؤجلة بدلاً من الاسترشاد بعوائد الأدوات المالية في الأسواق النقدية والمالية في النظم التقليدية، كما بيَّنت الآثار الاقتصادية المتوقعة في استخدام تلك النماذج.

وختامًا، قدمت الدراسة مقترحات لتطبيق صيغ أخرى تلبي المطلب الشرعي أولاً،

ومطلب شكل التمويل النقدي ثانيًا، بحيث تتمكن المصارف الإسلامية من المنافسة بكفاءة مقارنة بالمصارف الأخرى، حيث اقترحت الدراسة تفعيل استخدام عقدَيْ السلم والاستصناع مقترنة بعقد التوريد، بدلاً من السلم الموازي والاستصناع الموازي، كما اقترحت الدراسة أسلوبًا للتمويل عن طريق رأس المال المتغير، وصكوك المضاربة لتوفير التمويل المطلوب بصورته النقدية.

361

حسين سليمان أحمد حسين
دور السوق في تخصيص الموارد في النظام الاقتصادي الإسلامي/ دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمود السرطاوي، 1996م، الصفحات 110.

تتناول هذه الدراسة دور السوق في تخصيص الموارد في النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة مع الأنظمة الاقتصادية الأخرى. وتحاول الدراسة إلقاء الضوء على كيفية عمل جهاز الأسعار في تخصيص الموارد الاقتصادية في مجتمع إسلامي يُسمَحُ فيه للفرد بالحرية الاقتصادية بخصوص إقامة المشاريع الخاصة، ويمنع من التعامل بالربا، وممارسة الاحتكار. وتقوم الدولة فيه بأدوار محددة تلزم الأفراد بمجالات إنتاجية ضمن دائرة تحكمها القواعد والأحكام الشرعية، وتعمل على مراقبة النشاط الاقتصادي كي لا يضر بالمصلحة العامة.

وتسعى الدراسة إلى بيان الموقف الإسلامي من المشكلة الاقتصادية، وعرض ما هو متوافر في أدبيات الاقتصاد الرأسمالي من حيث: دور السوق في تخصيص الموارد، وإبراز الموقف المبدئي للنظام الاقتصادي الإسلامي من السوق من حيث اعترافه بقوى العرض والطلب كنظام للحياة الاقتصادية إنتاجاً واستهلاكاً، ودور السوق في توجيه الموارد إلى الاستخدامات التي يتولد عنها منتجات يطلبها المستهلكون، وفي عدالة توزيع السلع والخدمات على أفراد المجتمع، وفي توزيع الدخل على العناصر الإنتاجية، وبيان أثر دور الدولة في السوق الإسلامية من حيث تأثيرها في فعالية السوق بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

362 **حسين علي اليوسف بني هاني**
السياسة النقدية في الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: راضي البدور، 1989م، الصفحات 249.

تتناول هذه الدراسة السياسة النقدية في الإسلام؛ إذ تهدف إلى إبراز المفاهيم الإسلامية الخاصة بالنقود، والسياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي، بالإضافة إلى استخلاص أوجه التفرد والخلاف بين النظام الاقتصادي الإسلامي وبين ما سواه من نظريات؛ وذلك لإبراز بعض جوانب النظرية الإسلامية، ولتقديم تصور لسياسة نقدية يمكن تطبيقها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد بينت الدراسة المفاهيم الإسلامية المتعلقة بالنقود والسياسة النقدية لغة واصطلاحاً، وشرعية تدخل الدولة في شؤون الأفراد الاقتصادية، وتطور أنواع النقود ووظائفها في الفكر الاقتصادي الوضعي المعاصر.

وتتطرق الدراسة إلى أنواع النقود في الإسلام حيث اقتصرت الدراسة على أنواع النقود في صدر الإسلام وفي عهد بني أمية؛ كون هذه الفترة قد شهدت تعريب النقود وأسلمتها في الدولة العربية الإسلامية. فضلاً عن ذلك فقد شهدت تلك الفترة استقراراً في قيمة النقود، وثباتاً في سعر الصرف بشكل عام مقارنة بفترات أخرى. وتتحدث الدراسة -أيضًا- عن وظائف النقود من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي، فضلاً عن بيان حكم النقود الورقية في الشريعة الإسلامية.

363 **حسين مصطفى حسين بني نصر**
نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامّة "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: ماجد أبو رخية، 1999م، الصفحات 128.

تتناول هذه الدراسة موضوع نزع الملكية الخاصة من أجل تحقيق المنفعة العامة من وجهة نظر شرعية مقارنة مع القانون المدني الأردني. وتبين الدراسة بداية حقيقة النزع، وأنه من الأعمال المستقلة، ومختلفاً عن التأميم والاستيلاء والمصادرة وغيرها.

تتناول الدراسة الرأي الشرعي الفقهي لنزع الملك الخاص للمنافع العامة حيث تعرضت لآراء الفقهاء من المذاهب المختلفة، مع إثبات أدلة كل رأي، ومناقشة تلك الآراء، والوصول إلى رأي مرجَّح. وتتناول الدراسة -أيضاً- القيود الواردة على عملية النزع، وكون الإجازة الشرعية للنزع ليست مطلقة وإنما تتم ضمن ضوابط. بناءً عليه تمت مقارنة كل المواضيع السابقة مع القانون المدني الأردني الذي تبين أنه متفق بشكل عام مع الرأي الشرعي الفقهي.

وقد توصلت الدراسة إلى: أولاً، إن النزع للمنفعة العامة جائز في الشريعة ضمن ضوابط، بحيث إذا اختلت، بعضها أو جميعها، كان النزع غصباً ومحرماً حيث عَدَّهُ بعض الفقهاء من قبيل الإكراه بحق، أو من قبيل العقود الجبرية. ثانياً: إن النزع للملك الخاص واستملاكه للمنافع العامة لا يتعارض مع الأصل العام الذي لا يبيح أخذ مال الغير بغير طيب نفس، وإنما يأتي من باب تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، من باب تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

364	**حسين يوسف محمد عبيدلي** **المخارج الشرعية ضوابطها وأثرها في تقويم أنشطة المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف محمد صقر، وزكريا القضاة، 2009م، الصفحات237**

استهلت الرسالة ببيان المخارج الشرعية، وذكرت المصطلحات المرادفة لها، وفصلت القول في أركان المخرج وأقسامه وأسبابه إلى أن توصلت إلى نتيجة مفادها: أن كل مخرج قصد به المكلف رفع الحرج عن نفسه وكان مآله لا يتناقض مع مقاصد الشريعة فهو مخرج مقبول شرعاً، وما عدا ذلك من تحوير المعاملة إلى وسائل مقبولة في الظاهر مردودة في الباطن فهي مخارج مرفوضة؛ لمناقضتها لأصل "العبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني"، وقد أجرت هذا الأصل على كل منتج مالي جديد بمفرده أو حديث بتركيبه، وذلك بإخضاعه لتحقق أركان المخرج فيه من سلامة قصد صاحبه والوسيلة المستخدمة فيه وتحقيقه لمقاصد الشارع، أي باختصار رفع كفاءته الإنتاجية مع تحقق المصداقية الشرعية فيه.

365 **خالد الكسواني**
السوق في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: بشير الزعبي، 1992، الصفحات 101.

تتناول الدراسة السوق في الاقتصاد الإسلامي مبينة أن السوق من المواضيع التي تطرقت لها الشريعة الإسلامية، حيث وضعت لها مبادئ المنافسة، وأعطت المجتمع في الوقت نفسه حق التدخل لضمان سيادة المنافسة وعلاج قصور السوق.

تبين الدراسة أن الإسلام قد وضع العديد من القيود؛ لمنع الغش والاحتكار والربا وغيرها، والضوابط؛ لتنظيم السوق، ومنها نظام الحسبة والتسعير والتعاون. وتبين الدراسة أن السوق الإسلامية باستطاعتها وفقاً لضوابطها أن تحقق الثمن العادل. وتعرف الدراسة السوق على أنها المكان الذي تتبادل فيه السلع والخدمات بين مشترين وبائعين، حيث يتحدد السعر والكمية، وتعمل السوق -أيضًا- على إيجاد التوازن بين العرض والطلب للسلع والخدمات وتوزيع الموارد الاقتصادية.

وتشير الدراسة إلى أن للسوق أنظمة عديدة يسيطر منها في عالم اليوم الرأسمالية كون آلية السوق (السعر) هي العنصر الرئيس في النظام الرأسمالي، حيث يقوم التبادل على السعر الذي يتحدد بقوى العرض والطلب، إلا أن هذه الآلية اعتراها كثير من القصور بعد تعاظم دور الشركات الكبرى.

366 **خالد تيسير راشد العقيلي**
معايير التمويل في المصارف الإسلامية "حالة الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 2009م، الصفحات130.

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

استعراض مفهوم التمويل وخصائصه ومصادره.

الكشف عن المعايير التي يمكن تطبيقها في المصارف الإسلامية في الأردن عند منح التمويل.

تفصيل معايير التمويل في المصارف الإسلامية بأسلوب استثماري حقيقي يحفظ المال، وينميه بضمانات كافية.

وهذه الدراسة تضيف للدراسات السابقة ما يأتي:

بيان واضح لمعايير التمويل المتعلقة: بالمشروع، والعميل، والمصرف، حيث تناولت الدراسة بالتفصيل المعايير المذكورة، على عكس الدراسات السابقة التي بحثت المعايير بشكل محدد وبسيط.

بينت أن تطبيق المعايير أمر ضروري عند منح التمويل للعملاء، ولا بد من التزام المصارف الإسلامية بها.

تناولت البيانات، والمعلومات اللازمة لتطبيق هذه المعايير في المصارف الإسلامية، عكس الدراسات السابقة التي جاءت ببيانات ومعلومات محددة.

أشارت إلى بعض صيغ التمويل المطبقة في المصارف الإسلامية، وعدم تطبيقها في بعض الصيغ الأخرى.

367	**خولة فريز النوباني** **عقد التأمين في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،كلية الشريعة، إشراف: محمد عثمان شبير، 1995م، الصفحات 116.**

تتناول الدراسة موضوع عقد التأمين في الشريعة الإسلامية حيث تتعرض بداية إلى حقيقة التأمين من حيث معناه، وحقيقته القانونية، والعناصر الرئيسية التي يقوم عليها العقد، وخصائص العقد، وأنواع عقد التأمين من حيث موضوع التأمين، ومن حيث الهيئات التي تمارس تطبيق هذا النظام.

وتتناول الدراسة الحكم الشرعي لعقد التأمين، مع الحديث عن محل الخلاف بين العلماء؛ إذ تشير إلى أن التأمين كموضوع لا خلاف على شرعيته، أما التأمين التجاري بوضعه الحالي فهو وسيلة غير مشروعة لغاية مشروعة. وتبين الدراسة آراء العلماء وأسباب اختلافهم مع ذكر أدلة القائلين بالتحريم وأدلة القائلين بالجواز، ومناقشتها، ثم

خلصت الدراسة إلى الرأي الراجح معتمدة على تمحيص الأدلة والردود عليها وعلى واقع حال شركات التأمين التجاري، مؤكدة أن هناك الكثير من الأنظمة الشرعية التي تغني عن الدخول في الشبهات.

وتتناول الدراسة البديل الإسلامي عن التأمين الممنوع شرعًا، وتعطي فكرة عن معالم البديل الشرعي المحقق للهدف بوسائل شرعية، وبينت ذلك من خلال التأكيد على ضرورة الالتزام بالنظم الإسلامية، كالزكاة والعاقلة وغيرها، والتأكيد على ضرورة توسيع فكرة التأمين التعاوني.

368	**داوود المندعي** **تاريخ اليمن الاقتصادي من القرن الرابع إلى القرن السادس للهجرة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، إشراف:عبد العزيز الدوري، 1997م، الصفحات 390.**

تتناول هذه الدراسة تاريخ اليمن الاقتصادي من القرن الرابع إلى القرن السادس الهجري.

فتتناول بداية النظام الزراعي، بما فيه ملكية الأرض وطرق الاستغلال والري وغير ذلك، والإنتاج الزراعي والحيواني البري والبحري والعوامل البشرية والكوارث التي أثرت في الإنتاج. وتتناول الدراسة بعد ذلك موضوع التجارة، حيث ربطت بين العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى عودة النشاط التجاري ومن ثم استمراره وازدهاره. وتعرضت الدراسة إلى التجارة الداخلية من حيث الطرق والتموين الداخلي والأسواق وأساليب التعامل التجاري ووحدات الكيل والوزن، ثم تعرضت للتجارة الخارجية من حيث العلاقات التجارية مع الدول الأجنبية والعربية والإسلامية، مشيرة إلى الصادرات اليمنية.

وتتناول الدراسة الصناعات المختلفة، والثروة المعدنية وطرق استخلاصها والصناعات القائمة عليها، والضرائب من حيث أنواعها ومقاديرها وطرق جبايتها في كل دولة من الدول اليمنية خلال الفترة، والنظام النقدي مع وصف للنقود، وأسعار الصرف، والإشراف على دور الضرب.

369 **دميثان ابديوي حلوش**
سوق العمل في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إشراف: عبد السلام العبادي، 1993م، الصفحات 164.

تتناول هذه الدراسة سوق العمل في الاقتصاد الإسلامي، حيث يتحدث الفصل الأول منها عن مفهوم السوق تاريخيًا، ثم يتعرض للمنطلقات الإسلامية: كالأسس العقائدية، والضوابط الأخلاقية، والمبادئ التشريعية.

ويتطرق الفصل الثاني إلى مفهوم العمل في الاقتصاد الإسلامي والشروط الأساسية في عقد العمل، مثل: شرط التراضي، وشروط العاقدين، وشروط العمل، وشروط الأجور. وجاء الفصل الثالث ليتناول موضوع محددات عرض العمل، حيث يناقش التعليم، والرعاية الصحية، وتشجيع العمال على الحركة والانتقال، ويناقش -أيضًا- سلوك العامل المسلم من حيث الإطار العام لهذا السلوك، والعقلانية في سلوكه، وسلوك هذا العامل في حالة ارتفاع معدل الأجور.

ويناقش الفصل الرابع محددات الطلب على العمل في إطار حجم الإنتاج، والطلب على الإنتاج، والفن الإنتاجي، حيث تتعرض الدراسة إلى تحريم الربا والاكتناز، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وموقف الإسلام من الفقر، وأثر الإنفاق في الإسلام على الطلب الكلي. ويناقش الفصل الخامس مقومات سوق العمل في الإسلام ووظائفه من حيث العدد الكبير من العمال وأصحاب العمل، ووفرة المعلومات وحرية الوصول إليها، وحرية التعامل في الأسواق، وتحديد مستويات الأجور في السوق، وتحديد مستويات العمالة والتشغيل.

370 **رائد محمد مفضي الخزاعلة**
الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2001م، الصفحات 221.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الوضع الحالي للأمن الغذائي

وسياسته الاقتصادية في الأردن من خلال بيان حجم الإنتاج والاستهلاك، وتحديد نسبة الاكتفاء الذاتي وحجم الفجوة الغذائية النباتية خلال الفترة 1988–1997م، والتعرف على واقع القطاع الزراعي في الأردن بشقيه النباتي والحيواني، وتطور كل منهما عبر فترة الدراسة، والتعرف على السياسات الزراعية التي اتبعها الأردن خلال الفترة قيد الدراسة.

ولتحقيق هذه الأهداف تم اتباع أسلوب التحليل الوصفي للبيانات التي تمكَّنَ الباحث من الحصول عليها من مصادر متعددة: كمنظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)، ونشرات البنك المركزي الأردني، وغيرها.

وكان من ضمن الاستنتاجات التي توصلت إليها: إن الموارد الزراعية المتوفرة للزراعة في الأردن محدودة؛ فالأراضي المزروعة تشكل نسبة ضئيلة من المساحة الكلية، وكذلك العجز الملحوظ للموارد المائية خلال فترة الدراسة.

وأظهرت الدراسة منهج الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال اتباع سياسة استغلال الموارد بأنواعها، المتمثلة في الحث على العمل والإنتاج، وسياسة استغلال الأرض الزراعية، واتباع سياسة ترشيد الاستهلاك الغذائي.

371	**رائدة محمود اخوازهية** **شعر الشكوى الاقتصادية في صدر الإسلام والعصر الأموي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الآداب، إشراف: عفيف عبد الرحمن، 2003م، الصفحات 296.**

شكلت هذه الرسالة مجموعة من النصوص الشعرية والنثرية التي تبعثرت في الكتب والمؤلفات التاريخية والأدبية، وهي تمثل معاناة طبقة من الشعب معدمة مغيبة، لم تجد من يمدُّ لها يد العون، فالتمست في شعر الشكوى لذوي الأمر في الدولة لعلهم يجبرون فقرها وضعفها.

حاول قائلو تلك القصائد، ولاسيَّما في العصر الأموي، أن يقدموا صورة عن طبيعة الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية حاضرتها وباديتها.

وجاءت هذه الرسالة محاولة لدراسة شعر الشكوى الاقتصادية في العصر الأموي، حاضرته وباديته.

وقد جاءت في مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

خصص الفصل الأول لإلقاء الضوء على الحياة الاقتصادية في أمصار الدولة الإسلامية وباديتها، من خلال دراسة أثر الطبيعة الجغرافية في سيطرة نشاط اقتصادي معين، ومناقشة أثر الفتوح في الحياة الاقتصادية بما أوجدته من مداخيل مالية جديدة، تمثلت بالغنائم والجزية و الخراج.

وتناول الفصل الثاني أسباب الشكوى الاقتصادية من خلال مناقشة أثر الجدب في الفقر، ونظام العطاء، والنظام السياسي، والتباين الطبقي، وتفاوت الدخول.

أما الفصل الثالث فناقش شعراء الشكوى الاقتصادية من حيث الانتماءات والزمن والمكان.

وفي الفصل الرابع، وهو الذي يمثل جسم الرسالة، وفيه النصوص الشعرية في الشكوى الاقتصادية في الحاضرة والبادية، وفيه: شكوى الجدب، وشكوى الفقر، وشكوى الولاه، وشكوى الخلفاء، وشكوى العُمَّال وشكوى عُمَّال الصدقات، والشكوى من العطاء.

أما الفصل الخامس فتناول الجانب الفني في شعر الشكوى من حيث الصورة والمناخ الديني والتاريخي والواقع السياسي والاقتصادي المعيش.

372 **رائف عبد الغني جرادات**
الاقتصاد الإسلامي في مواجهة التضخم، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، وعبد الرزاق بني هاني، جامعة اليرموك، 1991م، الصفحات 114.

تتناول هذه الدراسة موقف الاقتصاد الإسلامي من التضخم وكيفية مواجهته له، وقد تعرضت الدراسة بداية إلى تعريف التضخم لغة واصطلاحًا، وإلى أسباب وأنواع

التضخم، فضلاً عن الحديث عن النقود من حيث نشأتها وتطورها ووظائفها في الفكر الاقتصادي الإسلامي، والعلاقة بين النقود وبين التضخم.

وجاء الفصل الأول ليتحدث عن ضوابط التضخم في الاقتصاد الإسلامي، حيث ناقشت الدراسة تحريم الاحتكار والربا والاكتناز والإسراف وأثر كل واحد من هذه العوامل في الحد من التضخم. وفي حالة الربا تم استخدام نموذج بياني لدالة الإنتاج والاستثمار في ظل غياب الفائدة، ونموذج رياضي مقترح لدالة الإنتاج والاستثمار، في ظل غياب الفائدة، يضمن تفادي مشكلة التضخم، ويضمن انخفاض الأسعار. وناقش الفصل الثاني آثار التضخم في الاقتصاد الإسلامي، حيث تعرض لأثره في الزكاة من حيث أثره في كل من: النصاب، والمقدار الواجب في الزكاة، وحصيلة الزكاة، والقروض، والبيوع الآجلة.

وتناول الفصل الثالث السياسية النقدية ودورها في معالجة التضخم، مع الحديث عن مفهوم السياسة النقدية وأدواتها المستخدمة لمعالجة التضخم، ثم السياسات المالية ودورها في معالجة التضخم، مع الحديث عن مفهوم السياسات المالية وأدوات السياسة المالية المستخدمة لمعالجة التضخم.

373	**رانية زيدان شحادة العلاونة** **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية – حالة الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أبو زيد، وعبد الجبار السبهاني، 2005م، الصفحات225.**

استهدفت الدراسة التعرف على ماهية المخاطر التي قد تواجه المصارف الإسلامية، وتجلية الاختلافات بينها وبين مخاطر المصارف التقليدية، كما استهدفت التعرف على مجموعة الأساليب التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدمها في إدارة المخاطر، ومعرفة ما تحقق للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن للتعامل مع مخاطرها.

وقد أظهرت الدراسة أن هناك اختلافات جوهرية بين مخاطر المصارف الإسلامية والتقليدية؛ مما يتطلب توفير مجموعة من الأساليب التي تناسب هذا النوع من

المخاطر، وتناسب الإطار العقدي الذي قامت عليه هذه المصارف. كما أظهرت أن هناك مجموعة من الأساليب المناسبة للتعامل مع المخاطر في المصارف الإسلامية، مثل: بيع العربون، وعقد التوريد، والوعد الملزم، وخيار الشرط، والعقود الموازية، والتأمين التعاوني، والضمانات الشخصية والعينية، إلخ

374	**رانية زيدان العلاونة** **مؤشرات أسعار الأسهم الإسلامية في الأسواق العالمية، تقييم شرعي اقتصادي. رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني، 2010م، الصفحات 307**

ظهرت مؤشرات أسعار الأسهم الإسلامية في الأسواق العالمية في نهاية التسعينيات تلبية لرغبة المستثمرين المسلمين، ولاستيعاب الامتداد العالمي لحركة المال الإسلامي؛ إذ قامت المؤشرات التقليدية لأسعار الأسهم بصياغة مؤشرات فرعية إسلامية منها، وقامت بصياغة مجموعة من المعايير الشرعية والمالية لهذه المؤشرات؛ حتى تبقى في المسار المنضبط بالأحكام الشرعية.

تمثلت مشكلة الباحثة في غياب نموذج ذاتي لمؤشرات إسلامية لأسعار الأسهم تنسجم مع الأحكام الشرعية جملة وتفصيلاً، واعتمدت الباحثة على المنهجين الاستقرائي، والوصفي، في التحقق من فرضية الباحثة التي مؤداها: "إمكانية صياغة بعض المعايير الشرعية والمالية التي تجعل مؤشرات أسعار الأسهم الإسلامية مؤشرات أكثر مشروعية وملاءمة لواقع حال المؤسسات المالية الإسلامية الذي يقوم على العمليات التمويلية ذات المديونية العالية".

وأوصت الباحثة بزيادة أعداد المؤشرات الشرعية لأسعار الأسهم الإسلامية؛ لأنها قليلة جداً مقارنة بالمؤشرات التقليدية، كما أوصت الباحثة مؤسسة المحاسبة والمراجعة بإعادة دراسة معاييرها الشرعية والمحاسبية بطابع جديد يحتفظ بأصالة الاجتهاد الشرعي والتطور المالي المعاصر.

375 **رجية أحمد الخادم الوجيه**
الموازنة العامّة في النظام المالي الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أبو اليقظان الجبوري ونادر مريان، 1996، الصفحات 421.

تتناول الدراسة الموازنة العامة في الدولة الإسلامية حيث توصلت إلى وجودها فكراً وتطبيقاً. وتهدف الدراسة إلى رسم صورة لموازنة الدولة الإسلامية من حيث الشكل والمضمون أخذاً بعين الاعتبار مكونات الموازنة من إيرادات ونفقات.

ثم تتناول الدراسة خصائص الإنفاق ومعاييره التي يجب أن تلتزم بها الدولة الإسلامية وتساعدها على تحقيق أهدافها، حيث تعرضت للقواعد التي تخضع لها موازنة الدولة، والمقارنة بينها وبين القواعد المتعارف عليها في الأنظمة المعاصرة. وتطرَّقتِ الدراسة بشيء من التوسع إلى موضوع تغطية العجز عن طريق إيرادات غير دورية، مثل الضرائب والقروض بأنواعها المختلفة، مبينة متى يمكن اللجوء إلى هذه الأنواع، وما هي الشروط والحدود التي يجبُ عدم تجاوزها. وتناولت الدراسة المراحل التي تمر بها الموازنة، مع وضع تبويب مناسب للإيرادات والنفقات، ووضع تصور للموازنة في ضوء ذلك.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إيرادات توجه لنفقات خاصة يجب إفرادها في موازنات مستقلة، وأن هناك فئات في المجتمع يجب أن تراعى حقوقهم، وتقدم لهم الأموال على غيرهم، وتفرض من أجلهم الضرائب.

376 **رياض أحمد عطوان**
دور التربية الإسلامية في ترشيد الإنفاق، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أبو اليقظان الجبوري ومحمد مقبل عليمات، 1997م، الصفحات 213.

تتناول هذه الدراسة دور التربية الإسلامية في ترشيد الإنفاق، حيث تحاول الدراسة الكشف عن المبادئ التربوية الإسلامية التي تساهم في توجيه هذا الجزء من النشاط الاقتصادي في نطاق الأسرة.

obeikan.com

تتطرق الدراسة بداية إلى توضيح المفاهيم والمصطلحات المستخدمة مثل: التربية الإسلامية، والمال، والإنفاق، والترشيد. ثم تتناول أهداف الإنفاق من وجهة نظر إسلامية ومستويات هذا الإنفاق، وتتناول الدراسة موقف الإسلام من الإنفاق في المصالح المرعية والعوامل المؤثرة في الإنفاق، وتستعرض مجالات الإنفاق، حيث قسمت هذه المجالات إلى ثلاثة أقسام: الإنفاق على النفس بما يحفظها ويمكّنها من أداء واجباتها، والإنفاق على الغير، ويشتمل: الإنفاق على الزوجة، والمسكن، والأبناء، والآباء، والأقارب، والإنفاق الطوعي: كالإنفاق على الفقراء، والوصية، والهبة، والوقف، والرقيق، واليتامى، وفي باب الجهاد.

وتتطرق الدراسة إلى الحديث عن ضوابط ترشيد الإنفاق من وجهة نظر التربية الإسلامية، وتتناول أهداف تنظيم الإنفاق وأهم ضوابطه، مبينة الضوابط التربوية للإنفاق من حيث المنفق والمنفق عليه، وتبين الدراسة دور الأسرة في ترشيد الإنفاق لدى أفرادها من أجل تحقيق هذه الضوابط.

377	**زكريا سلامة شطناوي** **الحيازة وتطبيقاتها في معاملات البنك الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الرؤوف الخرابشة، ورياض المومني، 1995م، الصفحات 208.**

تضمنت الرسالة مقدمة وثلاثة فصول: ضم الفصل الأول شروط صحة الحيازة في الفقه الإسلامي والقانون المدني الأردني، أما الفصل الثاني فاشتمل على أقسام العقود من حيث الحيازة وآراء الفقهاء فيها، في حين احتوى الفصل الثالث على تطبيق البنك الإسلامي الأردني على العقود التي يمارسها ومدى موافقتها للشريعة الإسلامية.

378	**زكريا سلامة شطناوي** **الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية (من منظور الاقتصاد الإسلامي)، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار حمد السبهاني، 2007، الصفحات 285.**

تترك الأسواق المالية آثارًا إيجابية تسوّغ وجود هذه الأسواق، تتمثل في: تخفيض

تكاليف التمويل بالملكية، وتوفير السيولة للمستثمرين، وكذلك في تقليل مخاطر الاستثمار المالي، وتسهيل خلق أدوات مالية تتجه إليها ادخارات الأفراد والمؤسسات في المجتمع.

ولكن نشاط هذه الأسواق، بسبب ما يجري فيه من مضاربات مالية، أسفر عن ظهور آثار سلبية في النشاط الاقتصادي، كان أبرزها: التأثير الضار في مستويات الأسعار، والآثار السلبية في عملية تحديد الفعاليات المنتجة وتخصيص الموارد. وكذلك زعزعة استقرار النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الآثار السلبية في عمليات الاستثمار الحقيقي طويل الأجل، ثم دوران رأس المال بعيدًا عن دورة الإنتاج، والآثار السلبية في توزيع الثروة، والآثار التضخمية.

وقد اجتهدت هذه الرسالة في رصد الآثار الإيجابية بهدف تعظيم الاستفادة منها، والآثار السلبية توصيفًا وتحليلاً وتسببًا بهدف الحد منها، أو تحصين الأسواق المالية الإسلامية منها. وفي كل ما تقدم سعت الدراسة إلى مناقشة هذه الآثار من منظور معياري، أي من منظور الاقتصاد الإسلامي.

وقد اقتضى رصد تلك الآثار وتقويمها من منظور إسلامي توزيع مادة هذه الدراسة على فصول أربعة: اهتم الفصل الأول ببيان مفهوم سوق الأوراق المالية، وأنواعها وشروط إقامتها. واهتم الثاني ببيان الآثار الإيجابية لسوق الأوراق المالية، وبيان دور هذه السوق في التنمية الاقتصادية. أما الفصل الثالث فقد اهتم ببيان الآثار السلبية لهذه السوق. والفصل الرابع بيَّن بعض الأزمات الاقتصادية الناتجة عن أنشطة أسواق الأوراق المالية.

وخلصت الدراسة إلى أن سوقًا إسلامية مبرأة من الآثار السلبية يلزم لها: مشروعية موضوعات التعامل، والمعاملات، والمقاصد والمآلات.

كما انتهت الدراسة إلى توصيات ونتائج عرضَ الباحثُ لها في الفصل الختامي.

379 **زكي محمود إبراهيم الزعبي**
تأصيل آراء ابن خلدون الاقتصادية: دراسة تحليلية مقارنة وتأصيلها من مصادر الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة إبراهيم، وحسين طلافحة، 1991م، الصفحات 253.

تناولت هذه الدراسة بالتحليل المقارن مع النظريات الاقتصادية الوضعية بعض الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون، ومن ثم تأصيل هذه الأفكار من مصادر الشريعة الأساسية، وقد خلص الباحث إلى أن ابن خلدون قد وضع أفكاراً ونظريات اقتصادية إسلامية المنشأ.

ومن المواضيع التي تناولها الباحث أنّ ابن خلدون قد تعرَّض لنظام النقد السائد، وبيَّن خواص النقد ووظائفه، وأنه قد وضع نظرية للريع، وبيَّن الريع التفاضلي والزمني، وأنه قد تحدث عن القضية السكانية، فأيد زيادة السكان، واعتبرها سبب زيادة الإنتاج وقوة الدولة وعمارة الأرض، وأنه قد وضع قانون تقسيم العمل، وبيَّن أنه عامل التطور والنمو الأول للمجتمعات، وبيَّن علاقته بحجم السكان، وأنه تعرض لنتائج تطبيقية، وغير ذلك من المواضيع القيِّمة، والعمل، والأسعار، والنقود، والريع، والسكان، والإنتاج، والتخصص.

وخلصت الدراسة بشكل عام إلى أن ابن خلدون ربط بين قيم الأشياء والعمل، وبيّن مصدر ثروات الدول، وحجم العمل والإنتاج، وميز بين القيمة والثمن، وأنه قد بيَّن أن قانون العرض والطلب هو المحدِّد للأسعار في ظل الظروف الطبيعية.

380 **زهر الدين بن عبد الرحمن بن هاشم**
مقاصد الشريعة في أحكام البيوع، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، 2004م، الصفحات 352.

هدفت هذه الرسالة إلى بيان أصول محاسن الدين الإسلامي العظيم، وذلك

بإبراز مقاصد الشريعة وحِكَمِها من خلال التأمل في أصول البيوع الإسلامية ومسائلها وأحكامها، كما أنها تهدف إلى بيان موقف الشريعة من بعض مسائل البيوع القديمة والمعاصرة التي يكثر السؤال عنها، وإيضاح الحِكَم المتغيَّاة وراء أحكامها، وأهمية علم المقاصد عند الفقهاء في اجتهاداتهم الفقهية.

وتحقيقًا للغرض المذكور فقد جاءت هذه الرسالة في فصل تمهيدي، وفصلين، وخاتمة.

أما الفصل التمهيدي فقد اشتمل على التعريف بحقيقة علم المقاصد والمصطلحات المتشابهة، كما اشتمل على التعريف بحقيقة البيع ومقاصد الشريعة في مشروعيته.

وجاء بعده الفصل الأول الموسوم بـ:"إثبات مقاصد الشريعة في الأحكام الشرعية" وقد اشتمل على ثلاثة مباحث وهي: الشريعة إنما وضعت لمصالح العباد في العاجل والآجل، والأصل في المعاملات الغلتفات إلى المعاني، وطرق إثبات المقاصد الشرعية.

وأما الفصل الثاني فهو بعنوان أحكام البيوع ومقاصدها الشرعية، وهو يمثل صلب الرسالة، واشتمل على مبحثين، ركَّزا على إبراز مقاصد الشريعة في مسائل البيوع وأحكامها من خلال التأمل في متن كتاب "المختار" في الفقه الحنفي، والقيام بدراسة بعض مسائل البيوع المعاصرة، وإبراز الجانب الفقهي والمقاصدي فيها.

وانتهى بعد هذه الفصول إلى خاتمة احتوت على أهم نتائج الدراسة.

381 **زياد نجيب خريس**
تحديد الأموال الربوية في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد فتحي الدريني، 1991م، الصفحات 146.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن علة الربا وتحديد الأموال الربوية من خلال فهم نصوص الكتاب والسنة وأقوال الفقهاء في ضوء معطيات العصر. وخصص الفصل الأول من الدراسة لإعطاء لمحة موجزة عن تاريخ الربا عند الأمم، وفي الديانتين

اليهودية والمسيحية، وعند العرب قبل الإسلام، مع إلقاء الضوء على التطور التاريخي في التحايل على النصوص المسيحية لتحليل الربا، وعن مفهوم الربا في الإسلام، وآراء الفقهاء في تحديد معناه، وتحديد نطاقه في القرآن الكريم والسنة الشريفة.

وناقشت الدراسة في الفصل الثاني اتجاهات الفقهاء في تعريف الربا وتقسيماتهم له، وقد تم اقتراح تقسيم جديد مدعم بالأدلة. وتعرض الفصل الثالث لآراء الفقهاء في علة الربا ومناقشتها، وتعريفات العلة عند الأصوليين وترجيح أحدها.

وفي الفصل الرابع ناقشت الدراسة تطبيقات العلة المقترحة، حيث تم تطبيق العلة على الأموال التي نص عليها حديث الأصناف الستة في حالتي اتحاد الجنس واختلافه والاستثناءات التي ترد عليه. ثم تم تطبيق العلة المقترحة على بيع الحيوان بالحيوان، وعلى بيع السلم، وقد تم تطبيقها على الصرف أيضاً.

382	**سالم بن مرزوق بن سالم الوائلي** **ضوابط الإنفاق في القرآن الكريم وآدابه، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، إشراف عبد الرحيم الزقة، 2008م، الصفحات 113.**

هذه الرسالة تهدف إلى دراسة الآيات التي ضبطت الإنفاق المقبول في القرآن الكريم، والآداب المجملة له، ذلك من أجل إبرازها ودراستها دراسة وافية، فنصوص القرآن الكريم هي أدلة التشريع مع ما صَحَّ من السنة وثبت من الإجماع وما اعتمد عليه المستنبطون، ولا يكون لهم ذلك إلا بالرجوع إلى كتاب الله تعالى.

وهذا البحث يختص بضوابط الإنفاق المقبول عند الله تعالى، الذي شرعه لعباده المؤمنين ليعلم المسلم هل إنفاقه منضبط بالضوابط التي جعلها الله تعالى في كتابه أم أنه مخالف لها؟

ومن أجل ذلك كانت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، مَهَّد الباحث للموضوع بفصلٍ تمهيدِّي عرفَّ فيه المصطلحات في خمسة مباحث: مفهوم الضوابط، والإنفاق، والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع، والآداب، والأخير الإنفاق في القرآن الكريم.

أما الفصل الأول فعنونه الباحث بضوابط الإنفاق المقبول في القرآن الكريم، وقد قسَّمه -أيضاً- إلى خمسة مباحث: ضابط التكليف، وضابط الإخلاص، وضابط الاعتدال والوسطية، والموازنة بين الكسب والإنفاق، والإنفاق فيما شرع الله تعالى.

الفصل الثاني حمل عنوان آداب الإنفاق في القرآن الكريم، وقد جعل الباحث الفصل في أربعة مباحث: الإسرار بالصدقات، وما يحبه المنفق، وعدم المن والأذى، والإنفاق في السراء والضراء.

وقد ختمت الرسالة بخاتمة بينت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وما أثمر عنه بحثه

383	**سامي حبيلي** **إدارة مخاطر السوق باستخدام عقود المشتقات المالية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمد أحمد القضاة، 2008، الصفحات 250.**

موضوع هذه الدراسة هو دراسة فقهية لإدارة مخاطر السوق باستخدام عقود المشتقات المالية الإسلامية والدراسة، الفقهية تسلط البحث على مشروعية ما تقوم به المؤسسات المالية الإسلامية أو ما تصبو إلى الاستفادة منه مما هو من نتاج المؤسسات التقليدية التي لاتلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في تصرفاتها وعقودها

تناول الباحث في هذه الدراسة أربعة فصول: خصّص الأول منها لتوضيح المصطلحات ذات العلاقة بالبحث، وهي المخاطر: أنواعها، وإدارة المخاطر، التحوط، والمشتقات المالية أو التي تعد مفاتيح للتعامل مع باقي موضوعات الدراسة، ثم جاءت الفصول الثلاثة لتتناولَ بالتفصيل عقود المشتقات المالية ودراستها من الناحية الفنية والفقهية؛ فالدراسة الفنية تعنى ببسط معالم العقد كما يُتعامَل به في الواقع، وقد اقتصر الباحث في هذا الجانب على المعالم التي تؤهل الباحث الشرعي المدرِك لها لدراسة العقد دراسة فقهية، والتي منها: التعريف، ونشأة العقد والتعامل فيه، والمصطلحات العلمية التي تتعلَّق بالعقد، وأنواع العقود، والأغراض التي تستعمل العقود لأجلها.

أما الدراسة الفقهية فيبحث فيها عن التكييف الفقهي للعقود وبيان حكمها الشرعي وموقف العلماء والباحثين منها، ثم دراسة البدائل الشرعية إن وجدت، وقد اختص الفصل الثاني بعقود الاختيار، والثالث بالعقود المستقبلية، والرابع بالعقود الآجلة، وعقود المبادلات، وفي نهاية الدراسة يعرض الباحث أهم ما توصل إليه من نتائج وتوصيات.

384	**سحاسورياني صفر الدين جعفر** **سوق رأس المال في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أبو زيد وعلي الصوا ، 2007م، الصفحات 204.**

تناولت هذه الدراسة موضوعًا مهمًا من موضوعات المعاملات هادفة بيان الادوات المالية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الاسلامية ومِن ثّمَّ الوصول إلى مدى دور الرقابة الشرعية في معاملاته.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا والمميزات لهذا السوق، كما هدفت إلى معرفة مدى دور هيئة الأوراق المالية الماليزية في تطوير سوق رأس المال الإسلامي، وإلى التعرف على ماهية الرقابة الشرعية التي تلعب دورًا بارزًا في تطوير الأدوات المالية في هذه السوق، لاسيَّما دور اللجنة الاستشارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية التي تعدُّ لجنة الرقابة الشرعية العليا في قطاع سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، إلى جانب دور المستشارين الشرعيين المستقلين عى وجه الخصوص في الأمور المتعلقة بالصكوك الإسلامية في ماليزيا.

ويركز دور الرقابة الشرعية في هذه السوق على الاتجاهين الأساسين في تقديم الأدوات المالية متوسطة الأَجل، وطويلة الأجل في ماليزيا، المقررة من اللجنة الاستشارية الشرعية، وهما:

أولاً: دراسة الأدوات المالية التقليدية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيًا: تفعيل الأدوات المالية الشرعية وتطويرها.

385 **سعيد صالح خليل**
التجارة الداخلية في دولة المماليك الثانية، (784–922هـ/ 1382–1516م)، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، إشراف: مصطفى الحياري، 1992م، الصفحات 410.

تتناول هذه الدراسة التاريخية التجارة الداخلية في دولة المماليك الثانية، وتتعرض إلى عدد من العناوين الفرعية من أجل إلقاء الضوء على النشاط التجاري أيام تلك الدولة.

فتتناول بداية الخلفية السياسية والاقتصادية للنشاط التجاري في تلك الدولة وما شهدته من أحداث وتطورات، كما تتعرض إلى المراكز التجارية، من موانئ ومدن ومحطات تجارية، على طرق القوافل، وإلى الأسواق التجارية، وظهور المؤسسات التجارية الخدمية، مثل الفنادق والخانات، في المدن الكبرى، وعلى طرق التجارة.

وتتحدث الدراسة عن المتجر السلطاني ودوره الاحتكاري، وعن فقدان المحتسب لصلاحياته، وعن السلع التجارية والأسعار وتعرضها إلى عدم الاستقرار وعلاقة ذلك بحجم الإنتاج المحلي والسياسات الضريبية. كما تتحدث عن عمل السلاطين على تنظيم تجارة الأوروبيين في الأسواق المملوكية واحتكارهم تسويق تلك السلع لصالحهم. وتم تناول النقود بوصفها جزءًا أساسيًّا من الحركة التجارية، حيث بيَّنت العلاقة بين الأسعار والوحدات النقدية المتداولة، وتأثر العمليات التجارية بالقوة الشرائية للنقود.

386 **سلمى أحمد عبد داود**
إمكانات التكامل الاقتصادي في الدول الإسلامية ودورها في التقدم التكنولوجي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 2002م، الصفحات 172.

تهدف الدراسة إلى إظهار إمكانات التكامل في تطوير التكنولوجيا ونقلها وفق الضوابط الشرعية، ومحاولة الوصول إلى شكل التكنولوجيا المطلوبة في ظل تكامل يحقق التقدم الاقتصادي والتقني، مراعيًا خصوصية البيئة الإسلامية، وقد اعتمدت

الوصف والمقارنة والتحليل، مستعينة ببيانات وإحصائيات صادرة عن المنظمات المختصة.

وتوصلت إلى أن التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ضرورة، واختيار التكنولوجيا والحصول عليها واجب شرعي شرط أن تكون وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، وأن العالم الاسلامي إن لم يوجه جهوده نحو تكامل اقتصادي سليم سيجد نفسه في عصر العولمة موجَّهًا نحو تكتلات مع دول غير إسلامية، ولغير صالح المسلمين.

387	**سلمى أحمد عبد داود** **المساعدات الإنمائية المقدمة من "البنك الإسلامي للتنمية " إلى الأردن - دراسة تقييمية مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2009م، الصفحات 195.**

تهدف الدراسة إلى بيان أشكال المساعدات الإنمائية التي تلقاها الأردن من البنك الإسلامي للتنمية منذ بداية عملياته وهي الفترة من (1976-2008م) وتقييمِها، إضافة إلى مقارنة هذه المساعدات بالمساعدات الدولية والأجنبية والعربية من حيث حجمها، وتنوعها، وأسلوبها، وآثارها الاقتصادية لترشيح أفضلها.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتصف عمليات البنك الإسلامي للتنمية، وتحلل آثارها في الاقتصاد الأردني، كما اعتمدت المنهج المقارن للمقارنة بين المساعدات الإسلامية والمساعدات الأخرى، مستخدمة التحليل الاقتصادي القياسي، ومستعينة ببيانات وإحصائيات صادرة عن المنظمات والجهات المختصة.

توصلت الدراسة إلى أن أثر المساعدات من البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي، وفي الاقتصاد الأردني أثر ضعيف مقارنة بأثر المساعدات الأخرى والمساعدات من البنك الدولي، لكن صيغها التمويلية التي تقوم على أساس شرعي أقل خطراً في وقت الأزمات بالنسبة للمساعدات الأخرى، مما يستلزم ضرورة الاتجاه نحو البدائل الإسلامية المتاحة بدرجة أكبر من الاتجاه نحو المساعدات الأخرى، كونها

قادرة على تغطية الدور الذي تقوم به المؤسسات الأخرى بشكل أكثر فعالية وإيجابية.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الإنمائية، والبنك الإسلامي للتنمية، الأردن.

388 **سمسوري شريف عبد الرحمن**
الضرائب على غير المسلمين في المجتمع الإسلامي المعاصر، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أبو اليقظان الجبوري، وعبد الرزاق بني هاني، 1995م، الصفحات 194.

تتناول هذه الدراسة موضوع الضرائب على مواطني الدولة الإسلامية من غير المسلمين في المجتمع الإسلامي المعاصر، وتحاول تقديم نظرية للفريضة المالية على غير المسلمين في المجتمع الإسلامي.

فتتناولُ بداية الضرائب على غير المسلمين في صدر الإسلام من حيث مشروعيتها. ووانتقلت الدراسة إلى بيان آراء الباحثين في جدوى تطبيق هذه الضرائب في المجتمع الإسلامي المعاصر. وبحثت الدراسة المعالم الأساسية للضرائب، حيث تناولت فيها مصادرها، وأساس فريضتها، وقواعدها، وخصائصها، وأشارت إلى سلطة الحاكم على إلايرادات الضريبيَّة ومصارفها وأثرها في المجتمع الإسلامي المعاصر.

وتوصلت الدراسة إلى أن الضرائب على غير المسلمين مشروعة وقابلة للتطور والتطبيق مع الاختلاف في كيفية تطبيقها. وتوصلت الدراسة -أيضًا- إلى أن عوامل الإنتاج هي أساس لفريضة الضرائب على غير المسلمين، وأنَّ لهذه الضرائب قواعد وخصائص لفريضتها، وأن إيراداتها يصرفها حاكم المجتمع الإسلامي لمصالح المسلمين، وأن لهذه الضريبة أثرًا في المجتمع الإسلامي المعاصر اجتماعياً واقتصادياً.

389 **سمير شاكر بسيسو**
نظاما الإقراض التقليدي والإسلامي: تطبيقات على بعض المناطق الريفية في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: زياد رمضان، 1992م، الصفحات 170.

تتناول هذه الدراسة نظام الإقراض من وجهة نظر تقليدية وأخرى إسلامية بقصد

بلورة نموذج إسلامي لتمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة في المناطق الريفية. وتقدم الدراسة للموضوع من خلال بيان الأصول الفكرية الرأسمالية للفائدة، والتعرف على موقف النظام الإسلامي منها، وبيان الأدوات المالية البديلة التي يقدمها الإسلام.

وتقوم الدراسة بإجراء مقارنة نمطية بين الإقراض بالفائدة وبين الإقراض والتمويل على أسس إسلامية، مع اختبار عدد من الفرضيات المتعلقة بدراسة العلاقة بين تفضيل الاقتراض على أسس إسلامية من ناحية وبين عدد من العوامل المستقلة التي من بينها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والدينية، مثل: مستوى الدخل؛ وربحية المشروع، ومخاطره المتوقعة، ومقدار القرض، والمستوى التعليمي للمقترض، وغير ذلك.

وتتعرض الدراسة إلى تجربة مؤسسة إنقاذ الطفل في الأردن التي تحولت إلى نظام الإقراض الإسلامي والمشاريع التي تم تمويلها في منطقة جبل بني حميدة الريفية. وتخلص الدراسة إلى أن الإقراض بالفائدة مرفوض في المجتمعات الريفية بصرف النظر عن أيٍّ عوامل، بما فيها الدينية.

390	**سمير شاكر بسيسو** **تطوير برامج التمويل الإسلامي للمشاريع الإنتاجية الصغيرة في الأردن، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات الإدارية و المالية العليا،إشراف: حنان إبراهيم النجار، 2007م، الصفحات 227.**

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير برامج التمويل الإسلامي للبنوك والمؤسسات المالية؛ للنهوض بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ وذلك لتعزيز دورها التنموي الاقتصادي والاجتماعي، حيث لاحظ الباحث من خلال مراجعاته للدراسات السابقة، والمراجعات الأدبية الأخرى، والدراسة الاستكشافيه التي قام بها، أن برامج التمويل الإسلامي للمشاريع الإنتاجية الصغيرة المعمول بها في الأردن حاليًا، محدودة العدد، وهي إما أنها غير مفعلة، وإما أنها غير موجَّهة لتخدم أو لتلائم المشروعات الإنتاجية الصغيرة.

وبذلك فقد تمت صياغة خمس فرضيات، سعت الدراسة إلى التحقق منها، تقوم على دراسة أثر المتغيرات المستقلة (خصائص المشروعات الإنتاجية الصغيرة، والضمانات التقليدية والضمانات غير التقليدية) في تجنب المصارف والمؤسسات المالية تمويل المشروعات الإنتاجية الصغيرة، وتقوم على دراسة أثر المتغيرات المستقلة (برامج التمويل الإسلامي الحالية وبرامج التمويل الإسلامي الجديدة) في تعزيز كل من الدور الاجتماعي والاقتصادي للمشروعات الإنتاجية الصغيرة.

391	**سهاد أحمد ياسين** **الموارد والنفقات المالية في خلافة الفرع السفياني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، إشراف: محمد ضيف الله البطاينة، 1998م، الصفحات 239.**

تتناول هذه الدراسة الموارد والنفقات المالية خلال فترة خلافة الفرع السفياني (نسبة إلى الخلفاء الأمويين المنحدرين من آل أبي سفيان الذين حكموا قرابة أربعة وعشرين عاماً).

تتعرض الدراسة بداية إلى: الموارد المالية من زكاة وعشور التجارة والجزية والفيء والغنيمة وأخماس المعادن والخراج والصوافي وموارد أخرى، وإلى النفقات المالية في المركز من: مال البيعة والنفقات الشرائية والنفقات الترفيهية ونفقات أبناء الخلفاء والعطايا والهبات والجوائز والنفقة على المساجد والنفقات الإدارية مثل نفقات الدواوين والنفقات الزراعية والعسكرية. ويتعرض الفصل الثالث للنفقات المالية في الولايات مثل نفقات الولاة (نفقات مؤدبي أبناء الولاة، ونفقات موائد الوالي، ونفقات بناء المدن وترميمها، ونفقات بناء دور الإمارة) وقضاء الديون والعطايا والنفقات على الأسواق والحج والمساجد والموظفين والإقطاعات وحفر الأنهر والنفقات العسكرية بما فيها رواتب العمال والولاة ودفع الفدية ونفقات السجون وغيرها.

وتتحدث الدراسة عن ما أحدثه الأمويون من تغيير شرعي في النفقات والواردات، حيث كان الخليفة لا يأخذ إلا حقًا، ولا يضعه إلا في حق، ومن ثَمَّ ترى الدراسة أنه لم يكن هناك مجال للتصرف بالأموال حسب الأهواء والرغبات.

392	**سهى نصار أحمد طلفاح** **كنز الأموال وادخارها وأثرها على الحياة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة إبراهيم، 1991م، الصفحات 135.**

تتناول هذه الدراسة موضوعين وهما: كنز الأموال من ناحية، وادخارها من ناحية أخرى، محاولة بيان أثر كل منهما في الحياة الاقتصادية بهدف الوقوف على مفهوم واضح للكنز والادخار، والآثار الاقتصادية والمالية والاجتماعية المترتبة على كلا المتغيرين.

ومن أجل تحقيق ذلك تتناول الدراسة في المبحث الأول من الفصل الأول منها مفهوم الكنز وحقيقته الشرعية، وتناول الثاني حكم الكنز وبعض القضايا المتعلقة به، وتناول الثالث عقوبة الكنز الدنيوية والأخروية. أما الفصل الثاني فقد تعرض للادخار من حيث معنى الادخار والحكم الشرعي للادخار وضوابطه وأنواعه وتقسيماته وأهميته. وتناول الفصل الثالث نظرياً وعملياً الآثار المترتبة على كنز الأموال وادخارها اقتصادياً ومالياً واجتماعياً.

وتضمن الجانب العملي مبحثاً في مدى مشروعية صناديق الادخار المعاصرة. وقد اقتصرت الدراسة العملية على دراسة صندوق ادخار جامعة اليرموك كنموذج للصناديق غير المشروعة، وعلى دراسة صندوق ادخار جمعية التكافل التعاونية كنموذج للصناديق المشروعة. وفي الخاتمة سجلت الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها والتوصيات المقترحة.

393	**سوسن محمد السعدي** **المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2010م،الصفحات154.**

نظرًا لما تحظى به السيولة من أهمية بالغة عند البنوك، فقد نصت القوانين المصرفية

على نِسَبٍ محددة للسيولة تلتزم بها، ولهذا يتم تحليل عناصر الأصول وتصنيفها إلى: نقدية بخزينة البنك، ونقدية لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، وأسهم ومستحقات لدى العملاء، وعمليات تمويل مختلفة، كالمضاربة والمرابحة والمتاجرة والمشاركة والاستثمارات المباشرة، ويحتاج جانب السيولة في البنوك الإسلامية إلى قياس وضبط، كما في البنوك التقليدية.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية، وتحديد العوامل والأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه المشكلة، بالإضافة إلى التعرف على حجم السيولة في البنوك الإسلامية، ووضع التصورات والمقترحات المناسبة.

394	**شمسية بنت محمد إسماعيل** **الربح وضوابطه في الفقه الإسلامي وتحديده في المؤسسات المالية الإسلامية (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، إشراف: علي محمد الصوا، 1999م، الصفحات 226.**

تتناول هذه الدراسة المقارنة موضوع الربح وضوابطه وكيفية تحديده في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي فضلاً عن كيفية تحديده في التطبيقات التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة.

يتناول الفصل الأول من الدراسة مفهوم الربح ومشروعيته ومبادئ استحقاقه. ويتناول الفصل الثاني ضوابط الربح في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي. ويتناول الفصل الثالث كيفية تحديد الربح في الفقه الإسلامي وتطبيقاته التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة من جهة وبين الاقتصاد الوضعي من جهة أخرى.

وتوصلت الباحثة إلى أن حرية تحقيق الربح ليست مطلقة، لا في الفقه، ولا في الاقتصاد الوضعي، وأن كُلاً منهما وضع ضوابط معينة لهذه الغاية. فأما الضوابط الإسلامية فهي أن لا يكون الربح ناجماً عن الربا أو الغبن الفاحش مع الغرر أو الاحتكار. ويتفق الاقتصاد الوضعي مع الضوابط الإسلامية باستثناء الربا، وأضاف الإسلام أن لا يكون الربح ناجماً عن الاستغلال. وتوصلت الدراسة إلى أن تحديد

مقدار الربح جائز في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

395	**شيرين محمد سالم أبو قعنونة** **إدارة المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الدراسات العليا، إشراف: يوسف علي غيظان وأحمد صبحي العايدي، 2006م، الصفحات 512.**

استهدفت هذه الدراسة موضوع مخاطر صناعة الصيرفة الإسلامية وإدارتها؛ من حيث مفهوم المخاطر في اللغة والواقع التاريخي، وفي ضوء الفقه الإسلامي من خلال ما توضحه أقوال بعض العلماء المسلمين في المخاطرة، بالإضافة إلى العلاقة بين الخطر والغرر والقواعد الفقهية التي تحكم المخاطرة والضمان، ثم البعد الاقتصادي لعلاقة المخاطرة بالربح وأثرها في تحقيق امتزاج عناصر الإنتاج، وهذا ما تناوله الفصل الأول من الدراسة.

أما البعد المصرفي للمخاطر فهو ما تصدت له هذه الدراسة في الفصل الثاني، بينما هناك مخاطر أخرى تختص بها المصارف الإسلامية، وهذا ما تمت معالجة جوانبه المتعددة في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

وفي الفصل الثالث والأخير، تم تخصيص البحث عما يكتنف صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية من مخاطر بعد عرض مزايا التعامل بكل صيغة على حدة، ثم تقويم أساليب التعامل مع مخاطر هذه الصيغ من المنظور الشرعي في إطارٍ من محاولات الهندسة المالية الإسلامية والأدوات التحويطية لإدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية.

396	**شيماء محمد سعيد خضر البدراني** **أحكام عقد الصلح – دراسة مقارنة بين القانون والشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، 2003م، الصفحات 213.**

اقتصر موضوع الدراسة على أحكام عقد الصلح في الأموال في القوانين الوضعية

مقارنة بالفقه الإسلامي وتأتي أهميته من حيث إنه يؤدي إلى إنهاء التنازع دون اللجوء إلى القضاء، ونطاق الحقوق المتنازع عليها، فضلاً عن إشاعة الأمن والسلام بين أفراد المجتمع. وقد جاءت هذه الدراسة مقارنة بين قوانين الوضعية من جهة والفقه الإسلامي من جهة أخرى؛ لذا ارتأى الباحث أن يتناول هذا الموضوع في ثلاثة فصول:

الفصل الأول تناول فيه ماهية عقد الصلح وأركانه، وقد قسَّمه إلى مبحثين: الأول تناول فيه ماهية عقد الصلح، أما المبحث الثاني فتناول فيه أركان عقد الصلح وإثباته، أما الفصل الثاني فتناول فيه آثار عقد الصلح، وقد قسَّمه إلى مبحثين: الأول: آثار عقد الصلح في الفقه الإسلامي، والثاني آثار عقد الصلح في القوانين الوضعية. أما الفصل الثالث والأخير فقد تناول فيه الطبيعة القانونية لعقد الصلح؛ أي الوسيلة التي ينهي بها النزاع، وقد قسَّمه إلى مبحثين: الأول تناول فيه الطبيعة القانونية لعقد الصلح في الفقه الإسلامي، أما الثاني فقد تناول فيه الطبيعة القانونية لعقد الصلح في القوانين الوضعية.

397	**صفيان بن حاج أحمد** **الدور الاقتصادي والاجتماعي لجمعية الهلال التعاونية الماليزية المحدودة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الله محمد الصالح، وقاسم محمد الحموري، 1998م، الصفحات 174.**

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على جمعية الهلال التعاونية الماليزية المحدودة كمثال في مجال التعاونيات الإسلامية التي تمارس نشاطاتها من خلال تطبيق نظام المعاملات الإسلامي، على اعتبار أن هذه الجمعية واحدة من المؤسسات الاقتصادية، فضلاً عن كونها مؤسسة اجتماعية.

وتسعى الدراسة إلى إبراز أهم نشاطات هذه الجمعية، وتقييم مدى التزامها بالتعاليم الإسلامية، ومدى فعاليتها في الإسهام في تطوير المجال الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع المسلمين في ماليزيا من خلال تقييم أعمال الجمعية من منظور إسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى أن نشاطات الجمعية قد اتسعت وتنوعت في مجالات عدة، كالمالي والتجاري والخدمات العامة والتدريب المهني والحرفي، حيث تغطي نسبة كبيرة من احتياجات المجتمع، وأن الجمعية تعمل على تقديم التسهيلات المادية لأعضائها على أساسٍ من التعاون، مع احتمال الربح اليسير، مع العمل على تحقيق معنى التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع من خلال الحملات والدورات.

398

صلاح الدين محمد أمين تكين
التخطيط الاقتصادي في الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، 1991م، الصفحات 110.

تتناول هذه الدراسة موضوع التخطيط الاقتصادي من وجهة نظر إسلامية، وتبين الدراسة أن الإسلام يولي اهتمامه بكل ما من شأنه إصلاح معاش الناس ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي، ومن ذلك اهتمامه بعامل التخطيط خاصة، وبالاقتصاد عامّة. وتضيف الدراسة أن في القرآن الكريم ما يدل على مشروعية التخطيط وأهميته بالنسبة للحياة الاقتصادية للشعوب وتنميتها لمواجهة الكوارث والأزمات الاقتصادية.

وتوضح الدراسة أن عدم الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي المناسب لمجتمعات الدول الإسلامية والاعتماد على فكر الآخرين ومساعداتهم هو الذي أدى إلى تخلف هذه المجتمعات، مع العلم أنه لدى البعض من هذه الدول ثروات هائلة من الموارد والمعادن النفيسة.

وقد تناولت الدراسة التخطيط الاقتصادي، معرفةً إياه لغةً واصطلاحاً، ومشروعيته، وحكمه، وبعض النماذج في التخطيط الاقتصادي في الإسلام. وتحدثت الدراسة عن المرتكزات الأساسية في التخطيط الاقتصادي في الإسلام من خلال مبادئه وأنواعه وأهدافه. وتعرض الفصل الثالث إلى التخطيط الاقتصادي في الإسلام من خلال الحديث عن بعض القطاعات، كالاستثمار والإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية.

399 **طلال ربابعة**
سياسة الإسلام في تنمية المال، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: علي الصَّوَّا، 1987م، الصفحات 232.

تتناول هذه الدراسة سياسة الإسلام في تنمية المال انطلاقاً من أن قيام المال وحفظه منوطٌ –من وجهة نظر إسلامية– بتحقيق تنمية المال بالطرق الشرعية المتحققة للغرض المقصود من وضع المال في الحياة. وقد تناولت الدراسة طرق تنمية المال المشروعة في النشاطات الاقتصادية الرئيسة: الزراعة، والتجارة، والصناعة.

تتعرض الدراسة بداية إلى طرق زيادة الإنتاج الزراعي، مثل إحياء الأرض الموات والإقطاع واستغلال الموارد المائية والاحتكار، حيث تم تعريف كل واحد منها: مع بيان حكمه، وأدلة مشروعيته، وشروط جوازه، ودور تلك الموارد في تنمية الأموال. وتتناول الدراسة التجارة كطريقة أخرى لتنمية المال من حيث تعريفها وضوابطها، مع التعرض إلى ما نهت الشريعة عن ممارسته. ويتعرض الفصل الثالث إلى الصناعة ودورها في تنمية المال. فضلاً عن ذلك تتعرض الدراسة إلى طرق تنمية الأموال غير المشروعة مثل الربا والاحتكار، وإلى الاتجار بالمحرمات.

وتناقش الدراسة ضوابط التنمية المالية ومقوماتها، مع بيان ارتباطها بالأهداف العليا للدولة، وأهمية التخطيط الاقتصادي في الشريعة ومفهوم التمويل وأهميته وضوابطه، وأهم عقوده في الفقه الإسلامي، ودور كل منها في تحويل التنمية المالية.

400 **طلال فهد فالح فهاد فراج الظفيري**
خدمة أمناء الاستثمار في تسويق العقارات مفهومها وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية "دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: عباس الباز، 2008م، الصفحات 113.

تناول الباحث في هذه الأطروحة الحديث عن خدمة أمناء الاستثمار في مجال تسويق العقارات، حيث تطرق بدايةً إلى الحديث عن الاستثمار وأهميته في الحياة، وتحفيز الشريعة الإسلامية المسلمين عمومًا إلى الاستثمار.

ثم تحدث عن المصارف التقليدية، ونشأتها، وتطورها، ثم تاريخ بروز المصارف الإسلامية، وأهم أوجه الإنفاق والافتراق بين المصارف التقليدية والإسلامية.

ثم تناول الباحث مفهوم خدمة أمناء الاستثمار، وأنواع هذه الخدمة، وأنشطتها، ثم تحدث عن تسويق العقارات من حيث كونه لقباً بعدما عرَّف التسويق على حدة، وكذا العقار.

ثم بيَّن الباحث في الفصل الثاني التكييف الفقهي لخدمة أمناء الاستثمار في مجال تسويق العقارات، وأوضح أن تكييف تلك الخدمة بين مالك العقار والمصرف تقوم إما على الوكالة أو المضاربة.

وعمد الباحث في الفصل الثالث إلى بيان الصيغ الاستثمارية الأربع في مجال خدمة أمناء الاستثمار ضمن تسويق العقارات، وهي: البيع، والإجارة، والإجارة المنتهية بالتمليك، والعارية، فشرح كل منها وعُرَّفها، وبيَّن أهم أحكامها، وما يتعلق في مجال تسويق العقارات ضمن خدمة أمناء الاستثمار. ثم ختم الباحث بحثه بخاتمة وتوصيات.

401	**عامر العتوم** **التوازن النقدي والتوازن العام من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، وسعيد الحلاق، 2009م، الصفحات230.**

للتوازن النقدي ارتباط في غاية الأهمية بالتوازن العام؛ لأن دائرة النشاط الاقتصاديّ تتكون من متدفقين: المتدفق النقدي، والمتدفق الحقيقي، وفي الاقتصاد الإسلامي يظهر الترابط بين متغيرات الاقتصاد بشكلٍ يعكس خصوصية الاقتصاد في الإسلام, فهناك ضوابط مهمة جدًا في الجانب النقدي (جانب الطلب على النقود، وجانب العرض النقدي) تختلف عن تلك التي تسود في الاقتصاد الوضعي. فهناك ضوابط لكمية النقود من خلال جعل الإصدار النقدي، وكذلك خلق الودائع حكر على الدولة، ومن خلال منع غش النقود، ومنع كسرها. وهناك ضبط لجانب الطلب على النقود، سواء بالنسبة للمعاملات أو الاحتياط أو الاستثمار، وهو ما انعكس بشكل

أساسي من خلال تحريم الاكتناز وفرض الزكاة على الأرصدة النقدية المعطلة, إضافة إلى رفض الإسلام للمضاربات في صورتها التقليدية. وهناك ضوابط ملموسة في الجانب الحقيقي سواء بالنسبة للاستهلاك وتوجيهه كَمًّا ونوعًا، أو بالنسبة للاستثمار ودور معدل الربح المتوقع في تحفيزه بدلاً من سعر الفائدة، إضافة إلى ضبط مجالات الاستثمار ووضع سلم لأولويات المجتمع. وفي الإنفاق الحكومي العام فهناك نطاق واسع بالنسبة لإيرادات الحكومة الإسلامية تجعل مجال الإنفاق أعلى منه في إطار إسلامي، وفي الغالب فإن الإسلام يتفق على ضوابط الإنفاق، سواء بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص أو قطاع العائلات.

وقد انعكست هذه الضوابط على نتائج الدراسة؛ ذلك أن آلية التوازن وطبيعته في الاقتصاد الإسلامي تختلف عن نظيرها في الاقتصاد الوضعي. فانعكس ذلك على شكل منحنى IS موجب الميل، ومن خلال بعض العوامل المؤثرة على ميله أو التي تسبب نقله. وبالنسبة لمنحنى LM فقد بقي في الاقتصاد الإسلامي موجب الميل، لكنه يربط بين معدل الربح المتوقع (بدلاً من سعر الفائدة) ومستوى الدخل. غير أن معدل الربح المتوقع يتحدد في القطاع الحقيقي وليس في القطاع النقدي كما هو الحال في نظرية (كينز)، حيث إنَّ سعر الفائدة يتحدد في سوق النقد. وتبعًا لذلك اختلفتْ طبيعة التوازن العام، سواء من حيث آلية الترابط بين المتغيرات أو آلية الترابط بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي عكست خصوصية الاقتصاد الإسلامي.

والأهم من ذلك أنك حيثما تذهبْ تجِدْ أثر أحكام الزكاة والاكتناز والصرف واضحة في الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية.

402 **عبد الحليم إبراهيم محيسن**
تقييم تجربة البنوك الإسلامية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد، إشراف: محمد خليل عدينات، 1989م، الصفحات 251.

تتناول هذه الدراسة تجربة البنوك الإسلامية بشكل تحليلي، حيث يتناول الفصل الأول منها انطلاقة البنوك والمؤسسات الإسلامية ودور القطاع الخاص في ذلك،

بالإضافة إلى الحديث عن نشاطات هذه المؤسسات من أعمال وخدمات مصرفية وأعمال التمويل والاستثمار، كمضاربة ومشاركة وبيوع. ويتناول الفصل الثاني المعايير المالية وأثرها في السياسة الاستثمارية لتلك البنوك، ومن هذه المعايير: السيولة والضمان والربحية بما في ذلك سياسة تقسيم الأرباح. ويتناول الفصل الرابع التقييم الاقتصادي للبنوك الإسلامية ما بين النظرية والتطبيق والصعوبات التي تواجهها تلك المؤسسات.

اعتمدت الدراسة في تقييمها على عددٍ من المعايير، منها: القدرة على جذب المدخرات، والتوجه الاقتصادي للبنوك الإسلامية، والدور الاستثماري لتلك البنوك، وأثر ذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. أما من حيث الصعوبات التي تواجه البنوك فقد تحدث الدراسة عن صعوبات داخلية، مثل عدم توافر الكوادر المؤهلة ومحدودية التعاون بين البنوك الإسلامية في مجالات التدريب والبحوث والتمويل المشترك وغيرها، وتحدثت -أيضًا- عن صعوبات خارجية مثل: النظرة التقليدية للبنوك الإسلامية، والصعوبات الضريبية والقانونية، وضعف الهياكل الإنتاجية والاستثمارية في البلاد الإسلامية، وعدم وضوح العلاقة بين هذه البنوك والبنوك المركزية.

403	**عبد الرزاق محمد محمد** **قضية الرزق في القرآن الكريم: دراسة موضوعية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: إبراهيم زيد الكيلاني، 1988م، الصفحات 192.**

تتناول هذه الدراسة موضوع الرزق في القرآن الكريم من منطلق أن الرزق قضية مهمة في التصور الإسلامي؛ لارتباطها الوثيق بقضية الإيمان بالله تعالى وبالقضاء والقدر، وللآثار السلوكية المرتبطة بها.

تشير الدراسة بداية إلى أن الحرص على تحصيل الرزق مشغلة للنفوس غير المؤمنة، وأن عدم الفهم الصحيح لهذه القضية يؤدي إلى خلل عَقَدَيّ وفساد اجتماعي كبير. ومن ثَمَّ تسعى الدراسة إلى تقديم تصور صحيح لقضية الرزق من خلال استعراض آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، وإلى مناقشة كثير من التصورات الخاطئة في المسألة، كإسقاط الأسباب والخوف على الرزق وغيرها.

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على جمع الآيات الكريمة التي عرضت للموضوع من أجل التعرف على العناصر الرئيسة له، ثم جمعت الأحاديث الشريفة التي تعرضت لبعض جوانب قضية الرزق.

وقد عملت الدراسة على جمع أقوال المفسرين الذين فسروا القرآن تفسيراً تحليلياً سعياً وراء معرفة المعاني الدقيقة للآيات الكريمة، فضلاً عن ذلك تستعين الدراسة ببعض الكتب المتخصصة التي تعرضت لموضوع الرزق من أحد جوانبه، كالجانب العقدي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

404	**عبدالله بن مبارك العبري** **التطبيقات الاقتصادية للقواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للضمان، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2009م، الصفحات 256.**

تناول الباحث في هذه الدراسة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للضمان، مبيناً قيمتها في ضبط الاجتهادات الفقهية، وما تحويه من جزئيات رائدة لمواكبة عصرية لكل مستجدات الساحة الاقتصادية في مجال الضمان.

وقد سلك فيها مسلك التخريج بشيء من البسط في مقدمات المسائل المطروحة؛ ليسهل التعرف على القضايا قبل التفريغ عليها، والبداية كانت مع التعريفات، والتفريق اللازم بين القواعد والضوابط الفقهية، وأهمية دراستها، ثم بعد ذلك تعرَّضَ لموضوع الضمان من حيث تعريفه، وأهميته، وموضوعاته، وعلاقته بالقواعد الفقهية.

بعدها تمت مناقشة موضوع التطبيقات الاقتصادية وعلاقتها بالقواعد والضوابط الفقهية ومدى إمكانية تقنين القواعد الفقهية، ثم مضت فصول الدراسة مقسمة قواعد الضمان إلى مجموعات مترابطة: كان أولها في ضمان الأموال، ثم في قواعد العقود المرتبطة بالضمان، وأخيراً في موجبات الضمان، ومن خلال دراسة ما سبق تبين للباحث مدى أهمية القواعد والضوابط الفقهية في ضبط الاجتهادات المعاصرة، وقدرتها على جمع شتات المسائل المتناثرة في قالب فقهي متميز، يثري أدوات البحث والاجتهاد المعاصرة بصورة تجمع بين الأصول الفقهية والمتطلبات العصرية.

405 **عبد الله عبد العزيز شاكر نجار**
الإنفاق العام وأثره في التنمية الاقتصادية في الإسلام، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمود سالم شحادة، 1989م، الصفحات 169.

تتناول هذه الدراسة موضوع الإنفاق العام وأثره في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية. معتمدة في منهجيتها على ثلاثة أبعاد: البعد النظري، والبعد التطبيقي، والبعد التحليلي.

وتتناول الدراسة بداية مفهوم التنمية الاقتصادية في الأنظمة الوضعية وفي النظام الإسلامي، من حيث الأسس والخصائص والأهداف والمعايير وأولويات التنمية الاقتصادية في الإسلام، فضلاً عن تناول مفهوم تمويل التنمية ودور الدولة في الاقتصاد. ثم تتناول الدراسة مفهوم النفقة العامة بشكل مقارن، وحض الإسلام على الإنفاق الخاص والعام، وتحديد النفقة العامة، والتقسيمات المختلفة للنفقات العامة، وأهداف الإنفاق العام ومبادئه وتكامله مع القطاع الخاص في تحقيق التنمية. فضلاً عن ذلك تطرقت الدراسة إلى حجم النفقات العامة في الإسلام ومطابقة تزايدها وذكر بعض أسباب ذلك.

وتناولت الدراسة -أيضًا- آثار الإنفاق العام في التنمية، والعوامل التي تتوقف عليها هذه الآثار، والتي تتمثل بالآثار الاقتصادية للنفقات العامة في الاستهلاك القومي والاستثمار والادخار والعمالة والتجارة الخارجية والإنتاج والدخل ومستوى الأسعار وعرض النقد وفي التوازن الكلي في الاقتصاد.

406 **عبد الله عدنان عبد الله القطان**
أحكام المقاطعة الاقتصادية في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبدالله محمد الصالح ، 2008م، الصفحات 215.

تناولت هذه الدراسة موضوع المقاطعة الاقتصادية من ناحية حكمها الفقهي

وتطبيقاتها، حيث تم تناول هذا الموضوع في ثلاثة فصول:

تناول الفصل الأول، تعريف المقاطعة الاقتصادية لغة واصطلاحًا، وأهم أقسامها، وأهدافها، وصورها عبر التاريخ. بينما تطرق الفصل الثاني للتكييف الفقهي للمقاطعة الاقتصادية من ناحية علاقتها بالجهاد في سبيل الله، وأبرز صور المقاطعة التي طبقها الرسول ﷺ في أثناء دعوته، وعلاقة المقاطعة الاقتصادية بالمصلحة، وآراء أبرز الفقهاء القدامى والمعاصرين بالنسبة لحكمها.

بينما تناول الفصل الثاني الأحكام الفقهية المتعلقة بالمقاطعة الاقتصادية، وأسباب تطبيقها ضد المسلمين وغيرهم، وأبرز الوسائل التي يتم تطبيقها من خلالها، وأبرز المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكن أن نتعرض لها حال تطبيقها، وكيفية مواجهتها.

وتخلص الدراسة إلى أن المقاطعة الاقتصادية يعتري حكمها الجواز والوجوب والحرمة على حسب ما تقتضيه المصلحة والعدالة، والظروف التي يتم تطبيقها من خلالها، وأن المقاطعة الاقتصادية لا يمكن أن تكون فاعلة ومؤثرة إلا إذا تجاوزنا أبرز المعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها الأمة الإسلامية.

407	**عبد الله محمد محمود الخطيب** **السياسة المائية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، ورياض المومني، 1996م، الصفحات 148.**

تتناول هذه الدراسة السياسة المائية في الفكر الاقتصادي الإسلامي انطلاقاً من أن لهذا الفكر نظرته المتميزة وقواعده الخاصة في هذا الأمر الهام.

فتتناول بداية مفهوم السياسة المائية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، مع بيان أهمية المياه في هذا الفكر من خلال عرض الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تعرضت لهذا المورد. وتتحدث الدراسة عن ماهية السياسة المائية وأهدافها وأدواتها. ويتناول الفصل الثاني التحليل الاقتصادي للمياه من خلال الحديث عن عرض المياه

بشقيه الطبيعي والاقتصادي، وعن الطلب على المياه، مع بيان محددات هذا الطلب وأنواعه، وعن سوق المياه في الفكر الاقتصادي ونظرة الإسلام إليه.

ويناقش الفصل الثالث السياسة المائية الإسلامية من خلال الوقوف على المشكلات التي تعترضها من تلوث وإسراف في استخدام الموارد المائية العذبة، مع التعرض لأهمية المياه اقتصادياً في النشاطات الاقتصادية المتعددة. وتبين الدراسة في الفصل الرابع سياسة ملكية المياه وتوزيعها، وأقسام هذه الملكية، وبعض الأحكام الخاصة بها، والقيود الواردة على ملكية المياه، مع بيان الحقوق المتعلقة بالمياه من شرب ومجرى ومسيل، فضلاً عن التعرض لاستغلال ثروات البحار والأسس الإسلامية لهذا الاستغلال.

408	**عبد الله محمد نوري الديرشوي** **دراسة حول صيغ التمويل الزراعي في التشريع الإسلامي وإمكانيات تطبيقها، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: أحمد ياسين درادكة، 1996م، الصفحات 435.**

تتناول هذه الدراسة الأساليب الشرعية التي يتم بمقتضاها تقديم المال من طرف لآخر بغية استخدامه في مجال الزراعة لقاء عائد مؤجل مشروع. وتبين الدراسة أن هناك العديد من الأساليب التي يمكن للطرفين المتعاقدين الاختيار من بينها كأساليب بديلة عن التمويل الربوي المستخدم من قبل البنوك التجارية والمؤسسات الإقراضية الزراعية.

وقد ناقشت الدراسة الصيغ الإسلامية الآتية: المضاربة: حيث يقدم أحد الأطراف المال والآخر العمل مع الاشتراك في الأرباح، والعنان: حيث تشترك الأطراف بالمال والعمل، والمزارعة: حيث يقوم طرف بزراعة أرض طرف آخر لقاء أجرة هي بعض ناتج الأرض، والمساقاة: حيث يدفع شخصٌ شَجَرُه إلى مَنْ يتعهده مقابل جزء من ثمره، والمغارسة: حيث يدفع شخصٌ أرضه لشخص آخر ليغرسها لقاء حصة معلومة منها، أو من الثمر، أو منهما معاً، والإجارة: وهي العقد على منفعة معلومة بعوض معلوم، ويمكن الاستفادة من هذا العقد في مجال تمويل المزارعين بما يحتاجونه من

آلات وحفر الآبار وغيرها عبر التأجير التمويلي والإيجار المنتهي بالتمليك والمقاولة، والسلم: بمعنى بيع جزء من المحصول مقدماً للحصول على المال اللازم للزراعة، والبيع المؤجل الثمن.

409	**عبد الله مرشد الصليلي تطبيقات عقود الاستصناع في مشروعات البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) ودور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويلها، الكويت حالة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف كمال حطاب ورياض المومني، 2006م، الصفحات 160.**

إن مشروعات البناء والتشغيل والتحويل هي شكل من أشكال تمويل المشاريع، تمنح بمقتضاه حكومةٌ ما لفترة من الزمن أحد الاتحادات المالية الخاصة، ويدعى شركة المشروع، امتيازًا لتنفيذ مشروع معين، وعندئذ تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدد من السنوات، وتحقق أرباحًا من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريًا، وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة، وتُعَدُّ مشروعات البناء والتشغيل والتحويل أسلوبًا من أساليب الخصخصة، ولكن تعود ملكية فصول هذه المشروعات إلى الدولة بعد عمر معين، وقد أخذت في الازدياد بشكل ملحوظ، وتوجَّهت كثيرٌ من الحكومات إلى تبنيها؛ لما لها من فوائد محققة، ووفورات تعود على الخزينة.

إن عملية دخول المصارف والمؤسسات الإسلامية في تمويل مشروعات البناء والتشغيل والتحويل والاستثمار فيها يمكن أن تتم عبر أي صيغة تمويلية مناسبة لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في شيْءٍ، وقد تم تكييف هذا الدخول من خلال أكثر من عقد من عقود المعاملات المالية الإسلامية، كالإجارة والحكر والاستصناع، وقد اختار الباحث أحد هذه العقود وهو عقد الاستصناع، وبَحَثَ في إمكانية تطبيق هذه المشروعات من خلاله، وقد جاء منهج البحث متمثلاً في ثلاثة فصول: يتناول الفصل الأول منها مشروعات البناء والتشغيل والتحويل، ثم تناول الباحث في الفصل الثاني دور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل مشروعات البناء والتشغيل والتحويل من خلال عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي، في حين يتضمن الفصل الثالث حالة تطبيقية

لمشروع من مشروعات البناء والتشغيل والتحويل الذي قامت به إحدى المؤسسات المالية الإسلامية في الكويت.

410	**عبد المجيد الدويش** **بطاقات الائتمان بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية " دراسة مقارنة "، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: محمد أحمد صقر، وأحمد السعد. 2007م، الصفحات 100.**

جاءت هذه الدراسة لعقد مقارنة بين البطاقات الائتمانية التي تصدرها كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وقد اشتملت الدراسة على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

تضمن التمهيد الحديث عن مفهوم البطاقات الائتمانية، فتم تعريف بطاقة الائتمان على أنها عبارة عن اتفاق بين طرفين، هما في الغالب المؤسسة المالية (مصدر البطاقة) والعميل (حامل البطاقة)، تلتزم فيه المؤسسة المالية بدفع ما يترتب على حامل البطاقة من مبالغ مالية لجهات تجارية، على أن تعود هذه المؤسسات المالية على حامل البطاقة باستيفاء ما دفعته عنه في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه مسبقاً، وذلك مقابل، أو لقاء، مبلغ مالي معروف أو محدد، ومن ثم تتبع المسار التاريخي الذي مرت به البطاقات الائتمانية منذ ظهورها حتى تاريخ إجراء هذه الدراسة.

411	**عبد الناصر عبد الراني صفر** **البطالة وكفاءة النظام الاقتصادي في الإسلام: رؤية إسلامية تجاه المجتمع البروناوي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، 2003م، الصفحات 145.**

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض عناصر كفاءة النظام الاقتصادي في الإسلام لتحقيق مستويات التوظيف الأعلى من خلال كفالة مستويات أعلى من الطلب الكلي من جهة، وتأمين مرونة العرض الكلي من جهة ثانية. كما تهدف -أيضًا- إلى تحليل سوق العمل البروناوي واحتمالات حدوث البطالة فيه، مع استعراض سبل التحصن منها في المستقبل.

412 **عبد الناصر فرج حامد إبراهيم**
دور التوظيف في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أبو اليقظان الجبوري، 1997م، الصفحات 176.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أحكام التوظيف وآثاره في التنمية، وإظهاره كبديل رئيس للضرائب في النظام المالي المعاصر. وتبين الدراسة معنى التوظيف مع مقارنة التوظيف والضرائب في أصل الاشتقاق وفي الوعاء والتطبيق والفارق بين معنى التوظيف في الفقه وفي الاقتصاد الوضعي. وتعرضت الدراسة إلى مشروعية التوظيف مبينة جوازه، وإلى المجالات التي يفرض لأجلها وهي: الجهاد والتكافل الاجتماعي والمصالح العامة.

وتتحدث الدراسة عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، موضحة أن فكرة الدولة الحارسة مرفوضة، وأن الدولة المنتجة لا وجود لها في الإسلام، وإنما الدولة المراقبة التي تتدخل لدفع ضرر أو جلب مصلحة. وقد وضحت الدراسة السند الشرعي الذي تعتمد عليه الدولة في تدخلها، والمدى الذي تتدخل فيه الدولة وحدوده.

وتوصلت الدراسة إلى أن التوظيف له حد يبدأ عنده، وهو النصاب الشرعي في الزكاة، وأن التوظيف لا يكون إلا على الأغنياء، وبيَّنت دور التوظيف في تحقيق سياسات اقتصادية، وجواز التوظيف للقيام بمشروعات عامة، سواء أكانت ذات نفع خاص أم نفع عام. وأوضحت أثر التوظيف في زيادة رفاه المجتمع المسلم.

413 **عبد محمود هلال السميرات**
التحوط في التمويل الإسلامي "دراسة مقارنة "، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: محمد أحمد صقر، 2009م، الصفحات 163.

تواصل تقدم المؤسسات المالية الإسلامية في الآونة الأخيرة، وأصبحت تستحدث صيغًا وأدوات مالية تواكب روح العصر، وفي ظل هذا التطور والتقدم صار هناك حاجة ملحة تملي على هذه المؤسسات استحداث سياسات قادرة على المنافسة في السوق

تتمحور في ابتكار أدوات تحوطية إسلامية تعمل على الحد من المخاطر واستقرار تلك المؤسسات.لذا تبرز أهمية هذه الدراسة في بيان أهمية استراتيجية التحوط وما ينجم عنها من حفظ للمال من المخاطر والخسارة، الأمر الذي يتطلب إيجاد أدوات تحوطية إسلامية.

وتستهدف هذه الدراسة بيان الأدوات التحوطية السائدة في السوق ومدى انسجامها مع طبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية، ثم دراسة هذه الأدوات دراسة مقارنة بين النظامين التمويليين: الإسلامي والوضعي، وتطوير هذه الأدوات بما يتناسب وطبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: اعتبار الأساليب والأدوات التحوطية الإسلامية أمرًا هامًا تتطلبه الشريعة الإسلامية والحياة الاقتصادية؛ تقليلاً لآثار المخاطر المستقبلية، وتحقيقًا للتنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي، وكذلك عدم شرعية الأدوات التحوطية التقليدية لانطوائها على الغرر والمضاربات الوهمية التي كانت من أسباب إحداث الأزمات المالية العالمية، فكان الملاذ بالأدوات التحوطية الإسلامية (كبيع العربون، والسلم، وصناديق الاستثمار، والصكوك الإسلامية، والتحوط التعاوني، وغيرها).

وتوصي هذه الدراسة بضرورة تطبيق الأدوات التحوطية الإسلامية في المجالات الاقتصادية المختلفة، ومنها المصارف الإسلامية التي جعلت جل اهتمامها بصيغة المرابحة لمخاطرها المتدنية، وقللت تركيزها على الصيغ الاستثمارية الأخرى التي ينبغي الاهتمام بها، (كالمشاركة، والمضاربة، والسلم، والاستصناع، والتأجير التمويلي، وغيرها) لمخاطرها الكبيرة التي يمكن تقليلها من خلال الأدوات التحوطية الإسلامية.

414 **عبد محمود هلال السميرات**
عمليات غسيل الأموال بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي،رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،كلية الشريعة، إشراف: أحمد السعد، وعلي مقابلة، 2003م،الصفحات 156.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان موقف الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي من

جريمة غسيل الأموال، ثم بيان آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ثم العلاج. وتبرز أهمية هذه الدراسة في كون ظاهرة غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تواجه المجتمعات والدول التي تتم فيها، بالإضافة إلى ارتباط هذه الجريمة بجرائم أخرى تهدد أمن المجتمع واستقراره واقتصاده.

وقد تم اتباع منهجية اتسمت بذكر الجانب التاريخي والجانب الاستنباطي في عرض هذه العمليات، ووصلت الدراسة إلى نتائج كثيرة منها: اعتبار عمليات غسيل الأموال جريمة اقتصادية مالية مضرة بالمجتمعات، تترك آثارًا سلبية في الدخل القومي، وفي القيم والروابط الاجتماعية، وغيرها من الآثار.

فلا بد من بيان موقف الشريعة الإسلامية من هذه العمليات، ووضع نص قانوني مستقل بهذه العمليات يستند إليه الشارع في معاقبة العصابات الإجرامية التي ترتكب مثل هذه الأعمال، ولابد من تشديد نظام الرقابة والتدقيق في مؤسسات الدولة كافة.

415	**عدنان عبد الله عويضة** **نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: عبد الجبار السبهاني،2006م، الصفحات 288.**

خلصت هذه الدراسة إلى تجلية المنطق التشريعي الذي يقرر استحقاق الربح بالمخاطرة، فتشريع الإسلام المالي يقيم تلازمًا بين استحقاق الربح بالمخاطرة، وهذا المنطق التشريعي الذي يقوم على اعتبار المخاطرة أساسًا لاستحقاق العائد الخاص (الربح) هو ما تطلق عليه الدراسة (نظرية المخاطرة). وتمثل نظرية المخاطرة إطارًا كليًا ينتظم حزمة من الأحكام والقواعد والمبادئ ذات الموضوع الواحد، وتحكمها منطقية واحدة في التشريع، وتضم نظرية المخاطرة أساسًا العدل بين العمل والجزاء، وبين الحقوق والالتزامات، وبين المغانم والمغارم، وبين الاستثمار ونتائجه، كما تؤكد النصوص الأصلية اعتبار المخاطرة من أسباب الكسب في التشريع المالي الإسلامي. وتعد الصيغ الفقهية الآتية: "الخراج بالضمان"، "والغنم بالغرم"، و"من ضَمِنَ ماله فله الربح" من أبلغ الدلالات على منطوق نظرية المخاطرة، وهناك نوع مخصص من

التكافؤ يرعاه التشريع المالي هو مقابلة المغنم (العائد) بالمغرم (المخاطرة)، أو مقابلة استحقاق الربح بالاستعداد لتحمل الخسارة، وعلى قدر المخاطرة يكون الربح.

كما تقدم نظرية المخاطرة تفسيرًا واضحًا لحكمة النهي عن بيوع معينة كونها تقوم على أساس فكاك التلازم بين المغانم والمغارم، وفكاك التلازم غير معهود في الشريعة، ومخالف لمقتضى العدل؛ لذلك كان النهي عن بيع الأشياء قبل وجوده، والنهي عن ربح ما لم يضمن، وكان التنصيص على استحقاق الربح بالمخاطرة (مَنْ ضَمِنَ مالاً فله ربحه)؛ وأهم ما يميز عمليات الاستثمار المشروعة عن الربا هو قيام الأولى على عنصر المخاطرة (الاستعداد لتحمل الربح أو الخسارة)، أما جوهر حكمة تحريم الربا فتتمثَّلُ في العائد الذي لا تقابله مخاطرة. ومن أهم منجزات نظرية المخاطرة أنها توحد مسعى الامتثال لدى أطراف الفعالية الاقتصادية من خلال المشاركة في اقتسام الناتج، كما أن لنظرية المخاطرة دورًا في التوزيع، وآثارًا في العدالة والكفاءة، وفي المصرفية الإسلامية؛ مما يسرِّع في عجلة التنمية الاقتصادية.

416	**عدنان عبد الله محمد عويضة** **سياسات التسوية الهيكلية وأثرها على التنمية البشرية في دول إسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: عبد الناصر موسى أبو البصل، وسعيد سامي الحلاق، 2000م، الصفحات 169.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف ببرامج التسوية الهيكلية من حيث مصدرها ومرتكزاتها وأهدافها الحقيقية، والكشف عن تأثيرها على مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة) في عينة الدراسة المكونة من مجموعتين من الدول الإسلامية النامية والأقل نموًا، وذلك بالاعتماد على بيانات وجداول تعكس مدى تأثير سياسات التسوية الهيكلية على مؤشرات التنمية البشرية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الإنفاق العام على التعليم والصحة، وقيم دليل التنمية البشرية).

وخلص الباحث إلى أن سياسات التسوية الهيكلية كان لها تأثير سلبي في مؤشرات التنمية البشرية، وأنها أسهمت في زيادة الشقاء والبؤس الإنساني.

وأخيرًا، قام الباحث ببيان وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي من تطبيق السياسات المذكورة، ثم قدَّم طرحًا بديلاً لمواجهة عجز الموازنة، وطرحًا بديلاً لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكلي تتمثل في برنامج إصلاح هيكلي إسلامي.

417	**عدنان محمد ربابعة** **نظرية الأجور في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، 1999م، الصفحات 122.**

تتناول هذه الدراسة نظرية الأجور في الإسلام، وبناءً عليه تعرضت إلى تعريف الأجر ومشروعيته وأنواعه والضوابط التي يضعها الاقتصاد الإسلامي على كل من المحل والعوض في الإجارة، وإلى كيفية تحديد الأجر في الاقتصاد الإسلامي بناءً على النصوص الشرعية والفقهية.

وخلصت الدراسة إلى أن الأجر يتحدد في الاقتصاد الإسلامي من خلال العرض والطلب بشرط أن لا يقل الأجر عن حد الكفاية في القطاع العام في ظل ظروف اقتصادية اعتيادية. وأما إذا انخفض الأجر عن حد الكفاية في القطاع الخاص فينظر إلى السبب: فإن كان سائغاً ففي هذه الحالة يعطى الأجير من الزكاة حتى يصل إلى حد كفايته، وإلا فإنه يحق للدولة أن تتدخل لتحديد حد أدنى للأجور بناء على مشورة أهل الخبرة.

وتعرضت الدراسة -أيضًا- إلى أشهر نظريات الأجور في الأنظمة الاقتصادية الأخرى، وإلى افتراضات كل منها، وأهم الانتقادات الموجهة إليها، وإلى كيفية تحديد الأجر في سوقي المنافسة التامة والاحتكار.

وخلصت إلى أن نظرية الأجور في الاقتصاد الإسلامي تعترف بأهمية النقابات العمالية وبدورها في تحديد الأجور، مع رفض استخدام الإضراب كواحدة من الوسائل؛ وذلك لما فيها من إضرار بالمصلحة العامة.

418 **عدنان محمد يوسف ربابعة**
استراتيجيات التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي – دراسة تقديرية وتأصيلية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك،كلية الشريعة، إشراف: عبد الجبار السبهاني، عبد الرؤوف الخرابشة، 2007م، الصفحات 238.

تكمن مشكلة الدراسة بأن البلدان الإسلامية بالرغم من أنها غنية بالموارد الإقتصادية المختلفة إلا أنها ما زالت متخلفة، وهذا يعود بشكل أساسي إلى تبنيها لاستراتيجيات وضعية في تنميتها الاقتصادية.

وترى الدراسة أن التنمية في بلدان العالم الإسلامي تبقي على تبعية اقتصادياتها للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وترسيخ قسمة العمل الدولي المفروضة، وقد تناولت هذه الدراسة تلك الاستراتيجيات وتقييمها من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي والإسلامي، وخلصت إلى عدم ملاءمتها للتطبيق في بلدان العلم الإسلامي وإن أمكن الاستفادة من بعضها في بناء استراتيجية للتنمية الاقتصادية من منظور إسلامي.

إن استراتيجية التنمية الاقتصادية في الإسلام هي التنمية الشاملة، وهي تَعُدُّ التنمية الاقتصادية جزءًا من تنمية شاملة تتضمن التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... كما تَعُدُّ الإنسان خليفة في الأرض؛ ولهذا تشمل الجوانب الدنيوية والأخروية.

419 **عزمي حاج متالي**
البنك الإسلامي البروناوي: تقويم فقهي واقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، إشراف: عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، وزكريا القضاة، 2005م، عدد الصفحات 147.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع الحال كما هو في مسيرة عمل البنك الإسلامي البروناوي في التقويم الفقهي من جهة، والتقويم الاقتصادي من جهة ثانية. كما تهدف -أيضًا- إلى تحديد مواطن الخلل والقصور، واستشراف آفاق حلها لتطوير مسيرة البنك وتحديثها، والعمل على إظهار إيجابيات البنك الإسلامي البروناوي، ومحاولة تقديم مقترحات لإصلاح بعض السلبيات؛ وذلك تشجيعا للمجتمع البروناوي على التعامل مع البنك الإسلامي البروناوي في مجالات الاستثمار والتمويل الإسلامي كافة.

420	**علاء الدين محمد مصلح** **نظرية توزيع مصادر الإنتاج الطبيعية في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، 2007م، الصفحات 232.**

اهتم الإسلام بتوزيع مصادر الإنتاج الطبيعية توزيعًا عادلاً عبر ثلاث قنوات:

الأولى: الملكية العامة. ثانيًا: الملكية الخاصة. ثالثًا: ملكية الدولة، معتمدًا على أسس معينة ينعكس أثرها في المجتمع استغلالاً أمثل للمسخرات، وتنمية الثروة، وإعمار الأرض، وتوفير فرص العمل لكل صاحب كفاية وقدرة. وقد كان للنظام الاقتصادي الإسلامي السبق في ضبط توزيع الثروات الطبيعية، من أرض ومعادن ومياه وغيرها، وقد ضمنت الشريعة العدالة في توزيع هذه الثروات.

تهدف هذه الدراسة إلى استنباط القواعد الكلية المعتمد عليها في توزيع الثروات الطبيعية في الإسلام من خلال النظر في الأحكام الشرعية الجزئية، وقد تبيَّن للباحث من خلال البحث أن عملية التوزيع تعتمد على أسس رئيسة ثلاثة: هي العمل النافع، والمصلحة العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

421	**علي محمد أحمد ابو العز** **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي،رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، إشراف: د.محمد خالد منصور، 2006م، الصفحات 199.**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان محاسن الدين العظيم، وإبراز مقاصد الشريعة من خلال البحث في مسائل التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي.

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة، حيث جاء في الفصل الأول التعريف بهذه التجارة وإعطاء نبذة عن ظهورها، وتطورها، وآلية التعامل معها، وتوضيح مفهومها، وتكييفها الفقهي، وإبراز أهميتها وخصائصها ومزاياها وأشكالها وواقعها في الدول الإسلامية، لاسيَّما في الأردن، وذكر أهم مخاطرها ومعوقاتها وبيان حكمها الفقهي.

أما الفصل الثاني فقد تناول عقد التجارة الإلكترونية: مفهومه، وأركانه، والآثار المترتبة عليه.

أما الفصل الثالث فتناول الوسائل التي يصح الاعتماد عليها شرعًا في إثبات عقد التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، ثم جاءت الخاتمة التي تقدم أهم نتائج الدراسة.

422	**علي محمد علي المومني** **التطبيقات المعاصرة لعقدي المزارعة والمساقاة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمود السرطاوي، 1993م، الصفحات 147.**

تتناول هذه الدراسة التطبيقات المعاصرة لعقدي المزارعة والمساقاة في الاقتصاد الإسلامي، حيث تتعرض الدراسة للموضوع من خلال مناقشة العديد من المواضيع الفرعية. وتقدم الدراسة بداية لمحة عن القطاع الزراعي العربي ومعوقاته بشكل عام، والأردني بشكل خاص، والزراعة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، وزيادة الدخل القومي، والقطاع الزراعي في المنظور الإسلامي.

تناقش الدراسة طبيعة عقد المزارعة ومشروعيته ومقوماته وشروطه وأحوال المزارعة وصورها وانتهاء المزارعة، وطبيعة عقد المساقاة ومشروعيته ومقوماته وشروطه والآثار المترتبة على هذا العقد ونفقات وأعمال المساقاة وانتهاء العقد. وتناولت الدراسة بعد ذلك الآثار الاقتصادية لعقدي المزارعة والمساقاة وتطبيقاتها المعاصرة.

وخلصت الدراسة إلى أن التطبيق العملي لهذه الشركات في الواقع المعاصر ما زال دون المستوى المأمول، وأنها بحاجة إلى جهود وتمويل كبيرين كي ترقى إلى المستوى المطلوب، وأن جزءًا من مسؤولية التمويل تقع على عاتق المؤسسات المالية الإسلامية التي بإمكانها التوسع في استثماراتها وإدخال برامج للاستثمارات الزراعية ضمن فعالياتها الاستثمارية.

423	**علي محمد عواد الغدران** **الآراء الاقتصادية لأبي الأعلى المودودي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، ورياض المومني، 1997م، الصفحات 199.**

تتناول هذه الدراسة الآراء الاقتصادية للمفكر الإسلامي أبي الأعلى المودودي، رحمه الله. وبعد تقديم نبذة عن هذا المفكر تتعرض الدراسة لآرائه في خمسة فصول:

فتتناولُ الدراسة بداية المشكلة الاقتصادية من حيث طبيعتها وعناصرها وأركانها وعلاجها في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، والمشكلة الاقتصادية عندَ المودودي والحل الإسلامي لها، ورأي المودودي في أسس الاقتصاد في المدارس الثلاثة من حيث الحرية الاقتصادية، والملكية الخاصة، وسوق المنافسة، وسوق العمل، وتدخل الدولة، وغيرها. وتعرض الدراسة لآراء المودودي في: الربا، والنظريات المبررة للتعامل بالفائدة، وعن عوائد رأس المال، وأضرار الربا وأحكامه، ثم حكمة تحريم ربا الفضل وأحكامه، وفي الزكاة وتحديدًا في زكاة المصانع وزكاة أسهم الشركات، فضلاً عن طرق مكافحة التهرب من دفع الزكاة، وفي ملكية الأرض في الإسلام، حيث يناقش تأميم ملكية الأرض وحدود إصلاح النظام الإقطاعي ومناهجه.

وتخلص الدراسة إلى أنه لم يكن للمودودي رأي صريح في موضوع الندرة، وأنه يرى أن الإسلام يعترف بالحرية الاقتصادية المقيدة، وبدور الدولة في الاقتصاد، وأن المودودي قد بيَّن فشل نظريات تبرير الربا، وأن مشكلة ملكية الأرض تحل إسلامياً انطلاقاً من نظامه.

424	**علي محمد الغدران** **تطوير بيع الوفاء وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني،2009م، الصفحات182.**

هدفت الدراسة إلى تطوير بيع الوفاء بإزالة أسباب فساده، وجعله عقدًا صحيحًا

يمكن الاستفادة منه في المصارف الإسلامية، ببيان الجدوى الاقتصادية للتمويل بهذا العقد، وآليات توفير السيولة النقدية لقطاعات المجتمع كافة.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه بالإمكان إبعاد بيع الوفاء عن شبهة الربا، بوضع ضوابط تغير طبيعة البناء الذي يقوم عليه، وتعديل بعض آثاره لجعله بيعًا حقيقيًا، ويمكن للمصارف الإسلامية الاستثمار من خلال هذه الصيغة، وتوفير التمويل اللازم لفئات المجتمع كافة، سواءًا أكانوا أفرادًا، أم تجارًا، أم شركات، أم حكومات.

425	**علي محمد محمود بني عطا** **قواعد الصرف وأحكامه في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمود الخالدي، 1990م، الصفحات 189.**

تتناول هذه الدراسة موضوع الصرف وأحكامه في الإسلام، حيث تتعرض الدراسة بداية إلى معنى الصرف لغة، وإلى تعريف الصرف من حيث كونه أخذ مال بمال من الذهب والفضة من جنس واحد متماثلين أو من جنسين مختلفين متماثلين أو متفاضلين.

وتبيَّن الدراسة أن عقد الصرف عقد مشروع، وأن له شروطاً لازمة كي يكون العقد صحيحاً. وتشير الدراسة إلى أن معاملات الصرف مهما تنوعت فإنها لا تخرج عن بيع نقد بنقد، سواء اتحد الجنس أم اختلف.

وتناقش الدراسة عدداً من المواضيع مثل: القيمة الداخلية للنقود، والقوة الشرائية للنقود وعلاقتها بالمستوى العام للأسعار، والتوسع في إصدار النقود وأثر ذلك في توزيع الدخل والثروات. وتبيَّن الدراسة أن من أهم وظائف السلطات النقدية في الدولة الإسلامية التحكم في إصدار النقود، وأن استقرار قيمة النقود هدف لا غنى عنه في الاقتصاد الإسلامي لعلاقة ذلك باستقرار النشاط الاقتصادي وعدالة التوزيع. وتبين الدراسة أن الإسلام يجيز الصرف على أساس السعر الحاضر بحالتيه: التبايع، والتواعد، بينما يحرم الإسلام الصرف على أساس السعر لأجَل؛ لأنه يؤدي إلى الربا، ويحرم السير على نظام سعر الصرف الموحد.

426 **عماد رفيق خالد بركات**
استثمار أموال الزكاة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أبو يحيى، ونادر علي مريان، 1995م، الصفحات 148.

تتناول هذه الدراسة مشروعية استثمار أموال الزكاة، ودور هذه الأموال في تمويل الاستثمار. وقد جاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة. أما الفصل التمهيدي فقد تعرض فيه الباحث إلى معنى الزكاة لغة واصطلاحاً، ثم تطرق إلى حكمها، وحكمة مشروعيتها، ومفهومها كعبادة مالية، وبيَّنت -أيضًا- وعاء الزكاة، وبعض المفاهيم المتعلقة بها: كمسؤولية الدولة عنها، ومصارفها، وكيفية وجوبها، وتعلقها.

وتناقش الدراسة في الفصل الأول مشروعية استثمار أموال الزكاة موضحة مفهوم الاستثمار من حيث تعريفه وأهميته وأهدافه وأنواعه، ثم تناولت مشروعية استثمار أموال الزكاة من قبل المستحقين بعد قبضها، ومشروعية استثمار أموال الزكاة من قبل المالك قبل إخراجها، ومشروعية استثمار أموال الزكاة من قبل الدولة بعد جبايتها، ثم بينت ضوابط ذلك الاستثمار والسياسة العامة له ودور المصارف الإسلامية فيه.

وأما في الفصل الثاني فإن الدراسة تتناول مصادر تمويل الاستثمار وموقع الزكاة منها، وتناقش الدراسة مصادر التمويل في الاقتصاد الوضعي وموقعها في الاقتصاد الإسلامي، ثم عرضت مصادر التمويل في الاقتصاد الإسلامي، وتبين الدراسة أهمية الزكاة بوصفها مصدرًا دوريًا داخليًا.

427 **عماد محمد الضيافلة**
سلوك المنتج في الاقتصاد الإسلامي/ دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 1998م، الصفحات 141.

جاءت هذه الدراسة لإبراز التصور الإسلامي لسلوك المنتج، حيث بيَّنت الدراسة ضوابط سلوك المنتج وهدفه من مزاولة العملية الإنتاجية ووضعية توازنه في السوق

الإسلامية. وقد اعتمد الباحث أسلوب الدراسة المقارنة لبيان مواطن الضعف والقوة في بعض الأفكار الاقتصادية المتعلقة بالموضوع، مع بيان موقف الاقتصاد الإسلامي منها.

تشتمل الدراسة على ثلاثة فصول: حيث جاء الفصل التمهيدي موضحاً لمفهوم الإنتاج وعناصره والعوامل المؤثرة فيه. وأما الفصل الثاني فقد بيَّن ضوابط ومحددات سلوك المنتج وأهدافه من الإنتاج في الأنظمة الاقتصادية المختلفة. وأما الفصل الثالث فقد بيَّن وضعية المنشأة الإسلامية في السوق من حيث التكاليف والتوازن والضمانات.

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإسلامي يتفق مع غيره من الأنظمة حول الاهتمام بالإنتاج وبذل كل الأسباب الممكنة في سبيل تنميته وتحسينه، إلا أن الإسلام يضع إطاراً خاصاً للعملية الإنتاجية يختلف فيه عن الأطر الموجودة في الأنظمة الوضعية. وأن الإنتاج في الإسلام يجب أن ينسجم مع القواعد الكلية للشريعة الإسلامية، فهو وسيلة لا غاية، وهدفه خدمة الإنسان وتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية له.

428	**عمر يوسف عبد الله عبابنة** **الأزمة المالية المعاصرة "2008" تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني، 2008م، الصفحات 265.**

هدفت هذه الدراسة إلى التنويه بخطورة الأزمات المالية العالمية وأثرها المباشر في اقتصاديات العالم الإسلامي بوصفه جزءًا من المنظومة الاقتصادية العالمية، وإظهار تفوق النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي نظريًا على الأنظمة الوضعية في إدارة الاقتصاد العالمي، والتي أصبحت هذه الأزمات نتيجة حتمية لها، بحيث تسهم هذه الدراسة في تهيئة البيئة الفكرية والعلمية لتقبله بديلاً عن الأنظمة الوضعية، وقد جاءت ضمن المحاور الآتية:

المحور الأول: ناقش ماهية الأزمة المالية العالمية المعاصرة"2008" وذلك ببيان مفهوم الأزمة وخصائصها وأنواعها وعلاقتها بدورات الأعمال والمراحل التي تمر بها، وبين المراحل التي مرت بها الأزمة المعاصرة منذ نشأتها وحتى ظهورها.

openkan.com

المحور الثاني: دار هذا المحور حول النظم التمويلية والنقدية ودورها في الأزمة المالية من منظور إسلامي، حيث ركزت الدراسة على واقع هذه النظم، والآثار التي رتبتها على الاقتصاد، ودورها في إحداث الأزمة المالية، فبيَّنت اعتماد النظام التمويلي على ثالوث مذموم هو الربا والميسر والغرر، ثم بيَّنت الدراسة واقع النظام النقدي المعاصر الذي تميز بتعويم أسعار الصرف وهيمنة الدولار عليه، ثم عرضت دور هذه النظم في إحداث الأزمة، والآثار التي ترتبت عليها، والتقدير الإسلامي لها.

المحور الثالث: ناقش الواقع التوزيعي والاستهلاكي ودورهما في الأزمة بوصفهما من الأسباب البنيوية لها؛ فالتوزيع البعيد عن العدالة والكفاءة يجعل الثروة حكرًا على الأقلية، ويؤدي إلى صياغة الطلب بنحو سلبي، وينقص من مستواه، مما يؤدي إلى الأزمة؛ لأنه يلجئ إلى الاقتراض والديون، وكذلك يرسخ النزعة الاستهلاكية بعيدًا عن الإمكانات المادية، مما أسهم في تسويق الاقتراض، ويسَّر أسبابه، ثم عرض هذا المحور النظرة الإسلامية لهذا الواقع.

المحور الرابع: تناول الأسواق المالية ومعاملاتها ودورها في الأزمة المالية، وبيَّن أنها تقوم على إنتاج أدوات مالية قوامها الربا والقمار والتغرير بعيدًا عن القطاع الحقيقي وهي تعيد توزيع المخاطر على نحو أناني يتعذر تحمُّلُهُ من أي طرف من أطراف العملية الاقتصادية، ثم عرض الضوابط الشرعية للتعامل فيها.

429

عنان فتحي السروجي
مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النِّسَب المالية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، إشراف: منذر المومني، 2004م، الصفحات 97.

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة (1992–2001م)، باستخدام مجموعة من النسب المالية، وهي: نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب النشاط، ونسب السوق. وقد تم استخدام كل من التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، حيث تم وصف النسب المالية الخاصة بالبنك الإسلامي

الأردني مقارنة بالنسب الخاصة بالمصارف التقليدية باستخدام المتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف الذي يقيس المخاطرة.

وأوصت الدراسة بضرورة استمرار المصارف الإسلامية بأدائها وكفاءَتها من أجل توليد مزيد من الأرباح، وعليها أن تزيد فعاليتها في إدارة أصولها، مع أخذ السيولة بعين الاعتبار، ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون الحاجة إلى كسر ودائعها لدى المصارف الأخرى، بالإضافة إلى ضرورة التركيز بشكل أكبر على تفعيل دورها في السوق المالي.

430	**غدير أحمد الشيخ خليل** **العوامل المؤثرة على طلب التمويل ومنحه في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، 2006م، الصفحات 137.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالعوامل المؤثرة في طلب التمويل في البنوك الإسلامية بدراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للفترة (1985–2005م) وذلك من خلال دراسة بعض العوامل واختبارها، مثل أثر انتشار الوعي المصرفي، وأثر انتشار فروع البنك، وأثر الوازع الديني لدى الأفراد، وأثر منافسة البنوك التقليدية للبنك الإسلامي.

وترتكز الدراسة على معرفة مدى ميل البنك الإسلامي نحو الأدوات الاستثمارية قصيرة الأجل وطويلة الأجل من خلال استعراض معدل نمو استثمارات البنك الإسلامي الأردني عبر فترة الدراسة. وبيَّنت الدراسة أن الوازع الديني وعدد الفروع ترتبط بعلاقة طردية مع حجم التمويل المطلوب في البنك الإسلامي الأردني، كما خرجت هذه الدراسة بنتيجة مفادها أن البنك الإسلامي الأردني يركز على التمويل قصير الأجل متمثلاً بالمرابحة أكثر من غيرها من الأدوات الاستثمارية التي تُعَدُّ طويلة الأجل، مثل المشاركة والمضاربة، وأوصت الدراسة بأن تعمل البنوك الإسلامية على مراعاة منافسة البنوك التقليدية لها حتى لا تخسر زبائنها لصالح البنوك التقليدية وذلك من خلال جودة الخدمات المصرفية، والسرعة في إنجاز المعاملات، وتبسيط الإجراءات، وزيادة السرعة لتحقق لعُملائِها الراحة والرضا.

431 **غسان طاهر منصور طلفاح**
القيمة والأثمان في فكر أبي الفضل جعفر بن علي الدمشقي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الرؤوف خرابشة، وهشام صالح غرايبة، 1993م، الصفحات 157.

تتناول هذه الدراسة موضوع القيمة والأثمان في فكر أبي الفضل جعفر بن علي الدمشقي، رحمه الله، حيث تقدم الدراسة بداية نبذة عن هذا المفكر وعن كتابه ومنهجه.

وتتناول الدراسة بداية الأثمان (النقود) من وجهة نظر إسلامية، وموقع النقود وتطورها ووظائفها عند الدمشقي، فضلاً عن الحديث عن الحاجة والتخصص وتقسيم العمل بما في ذلك نشأة التبادل. ويتناول الفصل الثاني عدداً من المواضيع، منها: موضوع القيمة في الفكر الاقتصادي الوضعي من حيث المفهوم والتطور التاريخي وأهم النظريات التي عالجت هذا الموضوع، والقيمة في الفكر الاقتصادي الإسلامي من حيث مفهوم القيمة والتطابق بين السعر والقيمة وأنواع القيمة ومصدر القيمة التبادلية ومحدداتها في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وموضوع القيمة في فكر أبي الفضل من حيث مفهوم القيمة وكيفية التعرف على القيمة المتوسطة للسلعة، ومصادر تكوين القيمة، والحاجة والرغبة والطلب، واستثناءات قانون الطلب، ولغز القيمة، وعوامل تحديد كل من القيمة والأسعار في السوق مثل التكاليف والعوامل الطبيعية وأذواق المستهلكين والتوقعات وعدد البائعين والمشترين والعوامل السياسية والأمنية ودخول المستهلكين وأسعار السلع الأخرى، والدمشقي ومصطلحات تغير الأسعار، والعوامل المؤثرة في قيمة العقارات.

432 **فادي عبد الرحمن**
التمويل التضخمي من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أبو زيد، 2007م، الصفحات159.

تضمنت الدراسة ثلاثة محاور: تناول الأول التمويل التضخمي وأهميته ومدى

الحاجة إليه وموقف الفكر الاقتصادي منه مرورًا بأهم إيجابيات وسلبيات هذا التمويل على واقع الاقتصاد، والثاني بحث في موقف الاقتصاد الإسلامي من التمويل التضخمي وواقع هذا التمويل على الاقتصاد الإسلامي، موضحًا من خلاله موقف الاقتصاديين الإسلاميين المؤيدين له، مع بيان حججهم، مقارنة بموقف الاقتصاديين الإسلاميين الرافضين له، والحكم الشرعي بناء على قواعد السياسة الشرعية.

كما تناول المحور الثالث البدائل الشرعية للتمويل التضخمي بناء على الحكم الذي اكتسبه التمويل التضخمي بعد عرضه على قواعد السياسة الشرعية موضحًا موضوع الصكوك والسندات الإسلامية وكيف أنها تكون بديلاً تستطيع الدولة من خلالها تمويل المشاريع التنموية.

433	**فاطمة أحمد موسى خضر** **مسؤولية الدولة عن شؤون الزكاة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: عبد المجيد الصلاحين، 1997م، الصفحات 182.**

تتناول الدراسة موضوع مسؤولية الدولة بمعناها الاعتباري عن شؤون الزكاة من وجهة نظر الفقه الإسلامي. وتهدف الدراسة إلى إظهار مدى مسؤولية الدولة، وعلى رأسها الحاكم، عن أمور الزكاة من جباية وإنفاق. وتتعرض الدراسة بداية إلى الزكاة لغة واصطلاحاً، ومكانتها في الإسلام، والزكاة كعبادة وكحق مالي.

وتتناول الدراسة بداية علاقة الحاكم بجمع الزكاة، ودور الدولة في جباية الأموال حيث بيَّنت أقسام أموال الزكاة، وحكم جمعها من قبل الإمام، ودور الحاكم في إرسال السعاة وتوظيف عُمَال الجباية، مع الحديث عن اللجان المعاصرة القائمة على جمع الزكاة، وحكم أخذ الزكاة من الأرصدة.

وتتعرض الدراسة بعد ذلك إلى دور الدولة في أوجه إنفاق الزكاة وإيصالها إلى مستحقيها، مع التركيز على "المؤلفة قلوبهم"؛ كون الدولة هي التي تتولى -في الغالب- أمر هذا المصرف، وإلى دور الحاكم في صرف أموال الزكاة ونقلها وحكم استثمار

الدولة لأموال الزكاة. وخلصت الدراسة إلى أن الحاكم يتحمل قدراً كبيراً من شؤون الزكاة، وتوصي بإعادة النظر في صرف الزكاة من الناحية الإدارية، وعقوبة الممتنع عن دفع الزكاة علناً، واستخدام الوسائل الإعلامية للحث على دفع الزكاة.

434 **فالح بدر الحميدي السبيعي**
الرقابة القانونية على البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات القانونية العليا، 2008م، الصفحات 137.

إن الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية على المصارف التقليدية والإسلامية تحظى بأهمية قصوى؛ مما جعل معظم دول العالم تمنح المصارف المركزية سلطات واسعة للرقابة على أعمال المصارف التجارية، باعتبارها المسؤولة الأولى عن تنفيذ أهداف السياسة النقدية.

وأهم صور الرقابة هي الرقابة الميدانية "التفتيش" التي يقوم بها البنك المركزي على البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في بداية كُلِّ سنة. وهذه رقابة حكيمة وإشراف فعال، مصحوب بوسائل الضبط الداخلية المناسبة، وإدارة للمخاطر، والمراجعة الخارجية، ومزيد من الشفافية، وسوف يساعد هذا في تقويم حركة التمويل الإسلامية، ويخفف من احتمالات الفشل، ويتيح لها تحقيق أساس العدالة الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء تحريم الربا، وتحقيق العدالة الاجتماعية بالالتزام بتعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وهذا يبرز لنا دور هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من مدى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال الأعمال المصرفية التجارية الاستثمارية التي تقوم بها المصارف الإسلامية.

435 **فتحي خليفة محمد عقوب**
التسويق في الاقتصاد الإسلامي أحكامه وضوابطه، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب و رائف حسين، 2000م، الصفحات 227.

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لصياغة مفهوم واضح للتسويق الإسلامي، وتحديد بعض الأطر الشرعية التي تنظم هذه العملية وتضبطها بما يتفق والأهداف

الإسلامية في المجال الاقتصادي عامة. وتتجلى أهمية البحث في إبراز البديل الإسلامي للنظام القائم في مجال التسويق، وذلك ببيان خصائص النظام التسويقي الإسلامي وما يتمتع به من عناصر إيجابية لها تأثيرها الواسع والعميق في توجيه الحياة الاقتصادية برمتها.

يرى الباحث أن على رجل التسويق الإسلامي أن يوجه نشاطه التسويقي وما يقوم عليه من عمليات وسياسات في البيع والإعلان والترويج والتوزيع الوجهه الإسلامية المحكومة بالقيم الإسلامية التي تمثل ثوابت الحياة الإسلامية، مع المحافظة على أهدافه الاقتصادية المادية.

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وذلك من خلال وصف النظام التسويقي وأهم مكوناته بداية بمفهوم التسويق بالاستعانة بدراسات التسويق الوضعي، ثم مقارنة ذلك بالمنهج الإسلامي، مع الاستشهاد بالوقائع التاريخية أو المعاصرة، ومحاولة إبراز التميز الإسلامي في ذلك.

ولتحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى الربط بين ركني العملية التسويقية، وهما الاستهلاك والإنتاج، حيث إن التأثير العميق للتسويق الإسلامي وتوجيهه للحياة الاقتصادية برمتها يكمن في تحقيقه التوافق بين هذين الجانبين.

436

فتحية حامد قيسية

تطبيق الجودة الشاملة في البنك الإسلامي الأردني (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عماد بركات ورياض المومني، 2007م، الصفحات 176.

لقد أخذ مفهوم الجودة الشاملة بالانتشار حتى بات تطبيقه أمرًا مرغوبًا، بل واجبًا أحيانًا في معظم المؤسسات؛ وذلك لما له من أثر عظيم على قدرتها التنافسية. ولما كان تطبيق هذا المفهوم يستدعي الالتزام بقواعد ومعايير دولية للحصول على شهادات في هذا المضمار، كان لزاما على المؤسسات التي تخضع لضوابط أخرى، كخضوع المصارف الإسلامية لضوابط الشريعة الغراء، أن تقوم بدراسات تتحرى آثار الخضوع لنوعين من الضوابط.

ويهدف هذا البحث إلى المساهمة في تطوير مفهوم الجودة في النظام المصرفي الإسلامي بشكلٍ ينسجم مع المفاهيم الأساسية لنظام الجودة الشاملة، ويحفظ له تميزه وخصوصيته المنبثقة من التزامه بالقواعد الشرعية الإسلامية، وذلك من خلال استعراض خصائص هذه المؤسسات، ومراجعة الدراسات الميدانية ذات العلاقة، للوقوف على مستوى جودة الخدمات التي يقدمها.

437	**فداء إسحاق شاهين** **نظرة إسلامية لمفهوم الاستثمار الرأسمالي وطرق تقييمه: حالة دراسية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: زياد رمضان، 1993م، الصفحات 196.**

تتناول هذه الدراسة مفهوم الاستثمار الرأسمالي وطرق تقييمه من منظور إسلامي. وتهدف الدراسة إلى: أولاً، اختبار عدد من الفرضيات المتعلقة بالاستثمار الإسلامي من حيث اختلاف مفهومه عن غيره، ودرجة تطبيق المؤسسات المالية والإسلامية في الأردن للطرق المعروفة في تقييم الاستثمار الرأسمالي، وإمكانية تطوير طرق التقييم تلك لكي يمكن استخدامها إسلامياً. ثانياً، بلورة نموذج لتعديل الطرق المستخدمة في تقييم الاستثمار بحيث يمكن استخدامها إسلامياً عن طريق إيجاد سعر خصم إسلامي لاستخدامه كوسيلة لعكس البعد الزمني في تلك الطرق.

وتبين الدراسة أن المؤسسات المالية الإسلامية الأردنية تقوم باستخدام الطرق التقليدية والحديثة في تقييم استثماراتها الرأسمالية. وتقدم الدراسة نموذجاً مطوراً لتحديد سعر خصم على أساس إسلامي أطلق عليه اسم "نموذج التكاليف الإسلامية". وتبين الدراسة أن سعر الخصم الإسلامي الجديد هو وسيلة التعديل التي يمكن إدخالها على الطرق الحديثة في تقييم الاستثمار التي تعتمد على وجود معدل خصم بحيث تصبح هذه الطرق قابلة وملائمة للاستخدام من منظور إسلامي.

438 **فدوى سليمان طعان عبيدات**
المنهج الإسلامي في إشباع الحاجات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، وعبد الرزاق بني هاني، 1996م، الصفحات 157.

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على المنهج الإسلامي في إشباع الحاجات، وطرح وجهة نظر الإسلام في معالجته لهذا الأمر الذي حاولت الأديان والنظم الفلسفية والاقتصادية العمل على حل هذه المشكلة أو التخفيف من حدتها دون جدوى.

ويبين هذا البحث سبق الإسلام وواقعيته في نظرته إلى الحياة والإنسان والفرد والمجتمع والمال والعمل. ويبين البحث أن المعالجة الإسلامية تتناول الحاجات وبيان دورها في حياة الإنسان المادية والروحية، حيث جعلت عدم إشباع الإنسان لحاجاته تعطيلاً لهذا الإنسان عن ممارسة مهامه، وعلى رأسها مهمته التعميرية للأرض، التي تعد عبادة وفريضة.

وتناولت الدراسة الموضوع تحت عناوين عدة، منها: الحاجة لغة واصطلاحاً، وانتقاء الحاجات وأنواع الأموال كوسيلة لإشباع الحاجات، والحاجات بين التنظيم والإهدار، ودور الحاجة في الإنتاج من حيث عمارة الأرض، وضمانة استغلال الموارد المتاحة، وفي التوزيع، بين الفكر الوضعي والإسلامي، وفي الاستهلاك متعرضة لمفهوم الاستهلاك وأهدافه وترشيده، وتوازن المستهلك، ومستويات الاستهلاك وضوابطه من حيث السلوك الرشيد للمسلم، وضوابط تتعلق بالمستهلك وبالشيء محل الاستهلاك.

439 **فدوى سليمان عبيدات**
مؤسسات الوقف الإسلامي وتقييم دورها الاقتصادي – دراسة حالة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 2009م، الصفحات 262.

تهدف الدراسة إلى عرض واقع مؤسسات الوقف الإسلامي في الدول محل الدراسة، وهي (الأردن والكويت وماليزيا) وتقييم دورها الاقتصادي وكفاءة أدائها

باستخدام بعض المؤشرات ذات الصلة، وتشخيص الفجوة بين المأمول منها ودورها الفعلي كما يعكسه واقع تلك المؤسسات، وتقديم المقترحات لتفعيل دورها؛ مما يُسْهِمُ في كفاءتها وفعاليتها، وتجمع الدراسة بين الجانبين النظري والتطبيقي، وتعتمد على جرد وتحليل للموارد والاستخدامات في الدول محل الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن التجربة الوقفية الكويتية تجربة متميزة في أدائها لرسالتها الوقفية من خلال نشرها الوعي الوقفي الذي قامت به، واستثمارها للممتلكات والأموال الوقفية، وأهم من كل ذلك إنجازاتها الكبيرة وشفافيتها، كما أن التجربة الوقفية الماليزية كان لها إشراقات وإسهامات يشار إليها بالبنان على مستوى العالم العربي والإسلامي.

أما التجربة الوقفية الأردنية فإنها دون المستوى المطلوب؛ مما يستلزم إعادة النظر في بناء المؤسسة الوقفية في الأردن على أسس مؤسسية مستقلة مؤهلة تتولى شؤون الوقف إدارة واستثمارًا وإنفاقًا على أغراضه، بما يتناغم مع مصلحة كل من الوقف والواقف والموقوف عليه؛ نظرًا للدور الكبير الذي يؤديه الوقف في تنمية المجتمعات.

440	**فرحات العبار** **قضايا معاصرة في النقود وموقف الفقه الإسلامي منها: دراسة مقارنة (نوازل النقود)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، 1988م، الصفحات 547.**

تتناول هذه الدراسة قضايا معاصرة في النقود، وموقف الفقه الإسلامي منها مقارنة مع الاقتصاد الوضعي.

وتتناول الدراسة الموضوع قيد البحث من خلال مناقشة المواضيع الفرعية الآتية: النقود من حيث تعريفها وتطورها وأنواعها، ومفهوم النقود عند الفقهاء، ودورها في الاقتصاد الإسلامي، وضوابط صرفها، وموقف الفقهاء في أشكال ومادة النقود، وتحقيق علة الربا في النقدين ومذاهب العلماء فيها، والتكيف الشرعي للنقود الورقية، ووظائف النقود عند الفقهاء والاقتصاديين، ودور النقود وأهميتها في الاقتصاد

الإسلامي والعوامل المؤيدة والمحددة لهذا الدور، والصرف وضوابطه في الإسلام، وإصدار النقود في الاقتصاد الوضعي وفي الاقتصاد الإسلامي.

ومن جانب آخر تتناول الدراسة مفهوم قيمة النقود، وأثر تغير القوة الشرائية للنقود في الاقتصاد في إطار اقتصاد ربوي وآخر إسلامي، وواقعات تغير النقود في التاريخ الإسلامي، وآراء الفقهاء في تغيرات النقود الذهبية والفضية والمغلوبة الغش من حيث القيمة وغيرها، والتغيرات التي تحدث للفلوس والدراهم والدنانير غالبة الغش، وموقف الباحثين المعاصرين من موضوع التغير في قيمة النقود الورقية.

441

فهد سليم بكر الديحاني
الالتزامات المتعثرة للعملاء اتجاه المصرف الإسلامي - دراسة تطبيقية على حالة بيت التمويل الكويتي، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني، 2004م، الصفحات 228.

يهدف هذا البحث إلى دراسة اقتصادية إسلامية عن مشكلة التعثر التي تحدث عند العملاء تجاه المصرف الإسلامي، وإظهار دور التكافل الاجتماعي في الإسلام من خلال إنظار المدين (المعْسِر) -﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾- وبيان سماحة الإسلام في ذلك مقارنة بما يجري في البنوك الربوية في إرهاق المدين (المعْسِر) بالفوائد الربوية التأخيرية، وكذلك يهدف البحث إلى تفعيل القيم والأخلاق الإسلامية الواجب احترامها عند بناء العقود الشرعية بين العميل والمصرف الإسلامي.

وبيَّن هذا البحث التعريف بطبيعة المصرف الإسلامي وعمله، ثم وضح ماهية وطبيعة التعثر في المصرف الإسلامي من خلال التعرف على أهم المظاهر الدالة على التعثر، وكذلك بيان الأسباب المؤدية إلى التعثُّر، والآثار المترتبة على ذلك، سواء على مستوى العميل أو على مستوى المصرف الإسلامي، ثم أشار إلى طبيعة الالتزامات المتعثرة لصيغ التمويل المصرفية الإسلامية بين العميل والمصرف، ومن ثم قدَّم الباحث أساليب لمعالجة مشكلة التعثر من خلال المعالجة في القانون، وكذلك في الشريعة الإسلامية، مع تقديم دراسة تحليلية على بيت التمويل الكويتي.

ويخلص البحث إلى ضرورة الاهتمام بالوازع الديني والأخلاقي عند العميل، وكذلك على المصرف الإسلامي الاهتمام بكفاءة العاملين لديه؛ لأن عدم توفير هذين العنصرين يؤدي إلى حدوث التعثر الإسلامي.

442 **فيصل عبد الله بني حمد**
الأسواق الشامية في العصر المملوكي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، إشراف: عبد الله العمري، 1992م، الصفحات 294.

تتناول هذه الدراسة التاريخية الأسواق الشامية في العصر المملوكي بهدف إلقاء الضوء على النشاط التجاري والصناعي في بلاد الشام خلال ذلك العصر.

تشير الدراسة بداية إلى ترتيب الأسواق وتحلقها حول المسجد الجامع، وقسمتها إلى نوعين: الأسواق الدائمة الواقعة داخل المدينة والأسواق غير الدائمة أو الموسمية وتلك المرافقة للجيش. وتطرق الفصل الثالث لنشاط الخدمات مثل الفنادق والخانات وغيرها. وتحدث الفصل الرابع عن العوامل المؤثرة في الأسواق، ومنها الموقع الجغرافي والثروة الاقتصادية والمكانة الدينية والتسهيلات التجارية المعطاة للتجار الأجانب من بعض السلاطين. وتبيّن الدراسة أن اكتشاف الطريق التجاري حول إفريقية أثَّر بشكل سلبي في النشاط التجاري في المنطقة.

وتبين الدراسة أن بلاد الشام تمكنت من تصنيع الكثير من السلع، وأنها أجرت مبادلات تجارية مع الأسواق الخارجية. وتبين أن الأسعار لم تكن مستقرة، وأن دور المحتسب في مراقبة الأسواق كان دوراً مهمشاً؛ إذ أعطي المنصب في كثير من الأحيان إلى من يدفع الرشوة، مما كان له أثر سلبي في الاقتصاد المملوكي.

443 **قاسم عبد الحليم**
أحكام الخراج في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمود أبو ليل، 1988م، الصفحات 171.

تتناول هذه الدراسة أحكام الخراج في الفقه الإسلامي، وقد جاءت الدراسة في بابين مع المقدمة، حيث تتعرض الدراسة بداية إلى الموارد المالية العامة في الإسلام.

تتعرض الدراسة في الباب الأول منها إلى الخراج لغة واصطلاحاً، مع بيان أصل وضع الخراج، وأقسام الأرض الخراجية. ثم تتعرض الدراسة إلى حكم التصرف بالأرض الخراجية من حيث بيعها أو تأجيرها، بما في ذلك الحديث عن مسألة اجتماع العشر والخراج، ومن حيث إقطاعها حيث أشارت الدراسة إلى مصير الأرض الخراجية. وقد تطرقت الدراسة في بابها الثاني إلى طرق فرض الخراج: خراج الوظيفة، وخراج المقاسة، وإلى الأسس التي تراعى في تقدير الخراج وطرق جبايته، حيث تبين الدراسة أن العدالة كانت الأساس الذي روعي في فرض الخراج، سواء أكان ذلك في جانب تقدير الخراج أم في جانب جبايته.

فضلاً عن ذلك، تحدثت الدراسة عن مصرف الخراج مع بيان أُثر ذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث بينت الدراسة أن الخراج كان من أهم الموارد التي اعتمد عليها بيت المال في الدولة الإسلامية. وفي الخاتمة تعرضت الدراسة إلى أهم أحكام الخراج مع مقارنتها بالضريبة العقارية كما هي في القوانين الحديثة.

444	**قاسم موسى قاسم محمد** **توزيع الثروة في النظام الإسلامي وأثره على النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد السلام العبادي، وعبد خرابشة، جامعة اليرموك، 1993م، الصفحات 194.**

تتناول هذه الدراسة قضية توزيع الثروة في النظام الإسلامي وأثر ذلك في الاقتصاد ككل. وتبين الدراسة أن مذهبية الاقتصاد الإسلامي تكمن في مبدأ التسخير والاستخلاف الإلهي، حيث يتحدد نمط التوزيع وفقاً لذلك.

وتبين الدراسة أن جميع أفراد الدولة الإسلامية شركاء في ملكية جميع أنواع الثروات الطبيعية وفي الملكية العامة، وتؤكد على اهتمام النظام الإسلامي بقضية توزيع الثروة وإعادة توزيعها، الأمر الذي يظهر من خلال تعدد وشمولية أدوات التوزيع كالزكاة وصدقة الفطر والفيء والإرث والنفقات الواجبة بين الأقارب والمنائح والأوقاف والصدقات الطوعية وغيرها.

وتبين الدراسة أن إعادة التوزيع تهدف إلى تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع وضمان حد الكفاية لكل منهم، وأن أدوات التوزيع وإعادة التوزيع الإسلامية تتصف بالمرونة: فمنها الإلزامي، والتطوعي، والاستثنائي. وتبين الدراسة -أيضًا- أن أدوات التوزيع الإسلامية تعمل على ترسيخ التنمية النفسية والاجتماعية من خلال تحميل الأغنياء مسؤولياتهم نحو الفقراء فضلاً عن أنها توفر موارد مالية للتنمية بأبعادها المتعددة.

445

كمال ارشيد مقابلة

العمل والأجور في الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، 1991م، الصفحات 237.

تتناول هذه الدراسة العمل والأجور من وجهة نظر إسلامية، حيث تعرضت بداية إلى المفهوم اللغوي والاصطلاحي للعمل، وإلى مشروعية العمل في الإسلام، وإلى العمل والإنتاج وأوجه الاستثمار، وإلى مراتب العمل وأفضل المكاسب، فضلاً عن حوافز العمل وضوابطه وقيمته من وجهة نظر إسلامية. ثم تناولت الدراسة العمل في الإسلام مقارنة مع الرأسمالية والاشتراكية.

وتناولت الدراسة سياسة الأجور في الإسلام، وعقد العمل وتقدير الأجور وحمايتها، والعلاقة بين العامل وبين صاحب العمل، والتنظيم النقابي، وحرية العمل وأثر تباين الأجور في أداء العاملين. وتناول الفصل الثالث من الدراسة دور الدولة في الرقابة على سوق العمل والأجور ورعايتها ومسؤوليتها عن العمل والعمال، حيث دار النقاش حول نظام الحسبة وعن بعض وظائف المحتسب، كتحديد ساعات العمل. وتحدثت الدراسة عن البديل المعاصر لنظام الحسبة، واعتمدت الأردن كنموذج تطبيقي، وعن موقف الدولة الإسلامية من البطالة، ونهي الإسلام عن الكنز والضمان الاجتماعي للعمال.

وخلصت الدراسة إلى أن الإسلام اهتم بشكل كبير بالعمل والأجور من ناحية، وبالعامل وصاحب العمل من ناحية أخرى، من حيث الحقوق والواجبات المترتبة على كل منهما.

446 **لطف محمد عبد الله السرجي**
مشكلات احتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، 1995م، الصفحات 183.

تتناول هذه الدراسة المشكلات القائمة في عملية حساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية. وتتمثل أهم المشكلات المعنية في ما يترتب عن خلط الودائع الاستثمارية من تداخل أرباحها واستفادة بعضها من بعض نتيجة لعدم استقرارها دخولاً وخروجاً، فضلاً عن ذلك حرمان الوديعة الاستثمارية من الربح إذا سحبت قبل انتهاء مدة استثمارها، وعدم حساب أرباح للودائع الاستثمارية إلا من الشهر التالي للإيداع.

تركز الدراسة على مشكلة التفاوت في توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين لصالح المساهمين، حيث ثبت وجود هذه المشكلة في عدد من البنوك الإسلامية. وتبين الدراسة أن أهم أسباب هذه المشكلة يكمن في اتباع بعض البنوك الإسلامية لطرق محاسبية تؤثر سلباً في أرباح المودعين، وعدم إعطاء المودعين دوراً في تحديد نصيب البنك من الأرباح مقابل إدارته لأموالهم.

وتقترح الدراسة حلولاً مناسبة مع بيان الحكم الشرعي. وتوصي الدراسة بضرورة أن تعيد البنوك الإسلامية النظر في الإجراءات والطرق المحاسبية التي تتبعها في حساب الأرباح وتوزيعها للحد من المشكلة القائمة في هذا الخصوص.

447 **مأمون صلاح سليمان المصري**
معايير وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية الخاصة وتطبيقاتها المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: قاسم الحموري، 1991م، الصفحات 217.

تهدف هذه الدراسة إلى بلورة وتحديد معدل خصم مبني على نظام المشاركة الإسلامي وذلك لاستخدامه في عملية دراسات الجدوى لتقييم المشاريع الاستثمارية الخاصة بدلاً من استخدام معدل الفائدة.

obeikan.com

وتتحدث الدراسة عن أهم المعايير الزمنية والاقتصادية المستخدمة في الاقتصاد التقليدي عند تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل حالة عدم الشك، وفي ظل حالات المخاطرة وعدم التأكد، وعن رأي الشريعة في المفاهيم الفكرية التي قدمها الاقتصاد التقليدي: كمعدل الخصم، والقيمة المالية للزمن، والقيمة الحالية. وتبين خطأ الأساس الفكري المتمثل بمعدل الفائدة القائمة عليه هذه المفاهيم وعدم ملاءمتها للشريعة. وتتناول الدراسة الأساس الفكري السليم المتمثل بالربح الاحتمالي كبديل منسجم مع أحكام الشريعة.

وتتعرض الدراسة -أيضًا- إلى مقترحات علماء المسلمين كبديل لمعدل الفائدة، والطرق والمعايير الحسابية والنظرية التي اقترحوها لدراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية، فضلاً عن بيان أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه الطرق. وتتعرض الدراسة إلى تجربة البنك الإسلامي الأردني فيما يخص موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية.

448	**مجدي علي غيث** **نظرية الحسم الزمني، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار حمد السبهاني، 2006م، الصفحات 242.**

تمثل نظرية الحسم الزمني مفهومًا كليًا وإطارًا عامًا يؤلف نظامًا حقوقيًا موضوعيًا ينطوي تحتها جزئيات موزعة في أبواب الفقه المختلفة. حقيقتها: أركان وشروط، وأحكام تقوم بين كل منها صلة فقهية تجمعها وحدة موضوعية تحكم هذه العناصر جميعًا، حيث تضافرت على إثباتها أحكام شرعية، كما قد تم تأكيدها بأدلة شرعية من الكتاب والسنة، والنصوص والنقول الفقهية التي أيدت منطوق النظرية بجلاء.

وأظهرت النظرية تفسيرًا لقيمة الزمن في البيوع، حيث يمكن أن يزداد الثمن بسبب الزمن كما في بيع التقسيط، أو ينخفض كما في بيع السلم؛ لمزية الزمن، وقدمت تفسيرًا لعدم اعتبار القيمة المادية للزمن في القرض، وكونها ملغاة لعدم انطباق شروط الحسم عليها، كما أوضحت النظرية طبيعة الحسم للديون المؤجلة بسبب تعجيل السداد، فحصرته في الديون المؤجلة الناجمة عن بيوع لا عن قروض، وهذا ما تمثله

صيغة "ضَعْ وتعجَّل" الفقهية، فإذا قضى المدين دَيْنَهُ المؤجل الناجم عن بيع، أو مات عنه، فإن عملية الحسم تتم بما يتكافأ والمدة المتبقية التي تفصل تاريخ السداد عن تاريخ الاستحقاق. وما البيع بالتقسيط، والسلم، "وضع وتعجل"، والصرف إلا تطبيقات فقهية من أبواب الفقه المالي الإسلامي على نظرية الحسم الزمني؛ ففي "ضع وتعجل" تم الحسم بما يقابل الزمن، وفي السلم تم التخفيض من الثمن بسبب الزمن، واشتراط التقابض في الصرف يبين دور الزمن لأنه إذا لم يقبض في المجلس فيتأخر القبض، وللنقد ميزة فتثبت شبهة الربا.

إن أهم ما يميز الحسم الزمني عن الربا زيادة الثمن في البيع نظير الأجل عن الزيادة في ربا النساء، وربا النسيئة متمثلٌ في الفرق الجوهري الذي يكمن في طبيعة كل منهما. وللنظرية أثر في المصرفية الإسلامية، خلال التزامها بضوابط ومعايير الحسم الزمني بما يتعلق بمماطلة العميل، والسداد المبكر للعميل، وخصم الأوراق التجارية. ومن أبرز آثار النظرية أثرها في دراسة الاستثمار، حيث تم بناءً على فكرة التفضيل الزمني خصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدل خصم مقترح بعيدًا عن سعر الفائدة للوصول إلى القيمة الحالية.

449	**مجلي زيد محمد المجلي** **المفاهيم الاقتصادية في مناهج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية في الأردن، الجامعة الأردنية، كلية التربية، إشراف: أمية باكير، 2002م، الصفحات 143.**

هدفت الدراسة إلى معرفة المفاهيم الاقتصادية المتوافرة، والواجب توافرها، في كتابي الفقه وأصوله، وفقه المعاملات للفرع الشرعي في المرحلة الثانية، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما المفاهيم الاقتصادية التي تضمنها كتابا: الفقه وأصوله، وفقه المعاملات، من خلال محتواهما؟

- ما المفاهيم الاقتصادية التي يجب توافرها في كتابي: الفقه وأصوله، وفقه المعاملات، من وجهه نظر معلميها ومشرفيها؟

- هل هناك اختلاف في تقديرات المعلمين والمعلمات والمشرفين التربويين لأهمية المفاهيم الاقتصادية؟ وما مدى ملاءمة المفاهيم الاقتصادية المتضمنة في كتابي الفقه وأصوله، وفقه المعاملات لحاجات الطلبة في المرحلة الثانوية؟

تم تطبيق الاستبانة على عينة من المعلمين والمعلمات والمشرفين التربوين، وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

جاء كتاب فقه المعاملات في المرتبة الأولى في احتوائه على المفاهيم الاقتصادية بمجموع 26 مفهومًا، في حين احتوى كتاب الفقه وأصوله على 22 مفهومًا. ومن حيث ترتيب المفاهيم الاقتصادية ضمن المجالات الثلاثة جاء مجال الزكاة والصدقات في المرتبة الأولى، ثم مجال البيع، ثم مجال المعاملات الاستثمارية.

وأشارت الدراسة إلى أن كتب الفقه الحالية المقررة على طلبة المرحلة الثانوية لا تتضمن سوى 53 في المائة من مجموع المفاهيم الاقتصادية الرئيسة الواجب توافرها.

450	**محمد أحمد عيادات** **الزكاة: تطبيقاتها العملية المعاصرة وآثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد السلام العبادي، 1995م، الصفحات 284.**

تتناول هذه الدراسة موضوع الزكاة بهدف الوقوف على فقهها وأسرارها وما ظهر من تطبيقات معاصرة، مع الاهتمام بالآثار الاجتماعية والاقتصادية.

وتناولت الدراسة في بابها الأول تعريف الزكاة ومشروعيتها وشروط وجوبها، سواء ما تعلق منها بالمكلفين أو بالأموال محل الزكاة والأموال التي تجب فيها الزكاة مع التركيز على المستحدث منها. ثم تحدثت الدراسة عن مشروعية قيام الدولة على شؤون الزكاة والأهمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك، وعن أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة. ثم عرضت الدراسة لِمصارف الزكاة مع ذكر فئات استحقاقها وفئات الممنوعين من أخذها.

وأما الباب الثاني من الدراسة فقد تعرض للتطبيقات العملية المعاصرة للزكاة،

حيث تناولت الدراسة قانون الزكاة الأردني وقانون الزكاة الكويتي وقانون الزكاة السعودي وقانون الزكاة الباكستاني، ثم تناولت الدراسة قوانين أخرى بإيجاز وذلك لاستكمال الفائدة. وهكذا فقد جاءت الدراسة محاولة لإبراز دور الزكاة قديماً وحديثاً في اقتصاديات الدولة الإسلامية، وقد جاءت الخاتمة متضمنة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

451 محمد بدوي القاضي
الزكاة وأثرها على مشكلة الفقر في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد، إشراف: محمد أحمد صقر، 1988م، الصفحات 128.

تتناول هذه الدراسة الزكاة كواحدة من أدوات السياسة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، محاولة إلقاء الضوء على إمكانية الإفادة من تطبيق الزكاة حسب القواعد الإسلامية في معالجة مشكلة الفقر في الأردن.

يتعرض الفصل الأول من الدراسة إلى الجانب الفقهي للزكاة من حيث مفهومها ومصادرها ومصارفها والفرق بين الزكاة وبين الضرائب. ويتناول الفصل الثاني الآثار الاقتصادية للزكاة على الدخل والعمالة والحد من البطالة والتضخم والتنمية والاستثمار والادخار وإعادة التوزيع. وأما الفصل الثالث فيتناول مشكلة الفقر حسب مفهومها المعاصر ومفهومها من منظور إسلامي، فضلاً عن الحديث عن الفقر في الأردن من حيث حجمه وتوزيعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية وأسبابه. وأما الفصل الرابع فقد تناول تقدير حصيلة الزكاة في الاقتصاد الأردني في حالة تأديتها عن مختلف الأموال الظاهرة والباطنة التي تجب فيها.

وتشير الدراسة إلى أن الأردن قد تنبه لمشكلة الفقر، وسعى إلى وضع الطرق والحلول، واستخدم الأدوات للحد منها، إلا أن تلك الطرق والأدوات اتسمت باعتمادها على التبرعات والهبات وتمويل بعض الجهات الرسمية، الأمر الذي أدى إلى تذبذب المبالغ المخصصة لمعالجة هذه المشكلة.

452 **محمد حسين مصطفى بشايرة**
الدور الاقتصادي لنظام الحسبة في الإسلام مقارنة بأجهزة الرقابة المعاصرة في الأردن، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: أحمد السعد، وقاسم الحموري، 2002م، الصفحات 153.

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة أدبيات الحسبة من أجل الاستعانة بالمنهج الإسلامي في وضع أسس للتطبيق المعاصر لها في الدولة الحديثة، حيث إن موضوع الحسبة هو التطبيق العملي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في مختلف مجالات الحياة.

كما أن الهدف من هذه الدراسة الاستفادة من الأعمال المختلفة التي كان يقوم بها المحتسب في أثناء الرقابة على الحياة الاقتصادية؛ من أجل وضع آلية للرقابة في الدولة الحديثة، حيث توجد ازدواجية وتداخل في العمل بين الأجهزة الرسمية، التي تقوم بالدور الرقابي، سواء على مؤسسات القطاع العام، أو الخاص.

كما بينت هذه الدراسة الآثار الاقتصادية لجهاز الحسبة التي تتمثل في إتقان الإنتاج وتحسينه، وفي ضبط النفقات العامة وترشيدها، وتحقيق العدالة الفردية والإقليمية في أثناء التوزيع، كذلك بيان دور المحتسب في التنظيمات السوقية، من حيث مراقبة القواعد الشرعية في أثناء التبادل السلعي، مثل عرض السلع في الأماكن المخصصة لها، والإعلان عنها بأمانة وصدق، وعدم التلاعب في الأسعار بحيث يتحدد السعر وفقًا لقواعد العرض والطلب.

453 **محمد ربيع العليمات**
معالجة البطالة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الرؤوف الخرابشة، ونادر مريان، 1996م، الصفحات 196.

تتناول هذه الدراسة قضية البطالة وكيفية معالجتها في الفقه الإسلامي، وتبين الدراسة أن من أهم أسباب البطالة سوء استغلال الموارد المتاحة، وتقاعس الإنسان،

فضلاً عن غياب العدالة في التوزيع، وواقع السياسة الاقتصادية المطبقة.

وبعد ذلك تبين الدراسة أن الإسلام قد شرع من الأحكام ما يؤدي تطبيقه إلى منع وقوع البطالة من خلال تشريعه للعمل وحثه عليه، وحثه على الاستغلال الأمثل للموارد وعدم التعدي على هذه الموارد. وتعد الزكاة وسيلة هامة من وسائل التشغيل والقضاء على البطالة من خلال دعمها للفقراء والمحتاجين بآلآت وأدوات تعينهم على العمل.

فضلاً عن ذلك، تبين الدراسة اهتمام الإسلام بالعلم الذي يعتبره وسيلة من وسائل تحصيل الرزق، وأن الإسلام فتح المجال واسعاً أمام حركة الأموال وتداولها؛ إذ أغلق الطريق أمام حبس النقد من خلال تحريمه للربا ومنعه للاحتكار والاكتناز، وأن الإسلام منع الطرق التي تؤدي إلى إتلاف الأموال وذلك من خلال منعه للاستهلاك الترفي القائم على الإسراف والتبذير وحجره على السفيه، إلخ. وتشير الدراسة إلى أن مجمل هذه التشريعات وغيرها تمنع من ظهور البطالة.

454	**محمد رحيمي عثمان** **صندوق الحجاج بماليزيا باعتباره مؤسسة استثمارية: دراسة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، وهشام غرايبة، 1996م، الصفحات 153.**

تتناول هذه الدراسة صندوق الحجاج الماليزي على اعتبار أنه مؤسسة استثمارية. وتهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الصندوق، مع تقييم لأدائه من حيث قدرته على إدارة مدخراته وتوظيفها، ومعرفة مدى قدرته وفعاليته في الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين الماليزيين، فضلاً عن التعرف على مدى مطابقة المعاملات التي يمارسها الصندوق مع قواعد الشريعة الإسلامية.

وقد جاءت الدراسة في خمسة فصول، حيث تناولت هذه الفصول المواضيع الآتية: مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، وتاريخ إنشاء صندوق الحجاج

الماليزي، وأهداف الصندوق، ونظامه الإداري، ووضعه المالي وخطته المستقبلية. ثم تناولت الفصول الأخرى الأنشطة المالية للصندوق من حيث قبول المدخرات، وأساليب الاستثمار المتبعة فيه، حيث تم توضيح حجم الاستثمار وعائداته.

وتبين الدراسة الأنشطة الاجتماعية التي قام بها الصندوق، وأهمها: إدارة شؤون الحج في ماليزيا وفي الأراضي المقدسة خلال موسم الحج. وتقدم الدراسة عدداً من التوصيات والمقترحات فيما يخص الموضوع.

455	**محمد سلمان خطاطبة** **التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، ومحمد صقر، 1992م، عدد الصفحات 161.**

تتناول هذه الدراسة موضوع التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن لتلقي الضوء على واقع هذا القطاع ومشكلاته، مع التركيز على المشكلة التمويلية، ومع استعراض الحل اللاربوي الملائم.

تتناول الدراسة بداية التعريف الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية الصغيرة وأهميتها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الدول الرأسمالية والاشتراكية والنامية والتمويل الربوي واللاربوي. وتتناول الدراسة -أيضًا- المؤسسات الصغيرة في الأردن من حيث خصائصها ودورها وإعدادها ومساهمتها في الناتج الوطني والمشاكل التي تواجهها. وتتم مناقشة مصادر التمويل اللاربوي مثل التمويل عن طريق المصادر الداخلية، وعن طريق نظام الشركات في الفقه الإسلامي كشركة الأموال وشركة الأعمال، وعن طريق المصارف الإسلامية بالمشاركة والمرابحة والسلم، وعن طريق الدولة، وعن طريق الزكاة.

وتحث الدراسة على التوسع في تطبيق صيغ تأجير الآلات والعمل بالمشاركة، وإلى تقديم الخبرة الفنية إلى جانب التمويل، وعلى الحاجة إلى تكوين جهاز فني للإشراف على المشاريع والعمل على حل مشكلاتها، وإلى تسهيل الضمانات المصرفية

المطلوبة من المؤسسة مع الاقتراح بالاكتفاء بالضمان الشخصي، أو اعتماد المشاركة بديلاً للضمان، أو تكوين صندوق تعاوني لتغطية المخاطر.

456

محمد سليمان مهيدات

الملكية العامة في الشريعة الإسلامية: طبيعتها والدور الاقتصادي والاجتماعي لها، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، 1991م، عدد الصفحات 171.

تتحدث الدراسة عن الملكية العامة في الشريعة الإسلامية؛ أي الملكية التي تتعلق بالأمة الإسلامية ككل ممثلة بالدولة من حيث طبيعتها والدور الاقتصادي والاجتماعي لها.

تتعرض الدراسة بداية إلى الأسباب الموجبة لقيام هذا النوع من الملكية، حيث تعزو ذلك إلى أن هناك بعض الموارد التي تتعلق بها حاجة الجماعة الإسلامية، حيث لا يجوز أن تقع تحت التملك الفردي؛ لأن ذلك يلحق ضرراً بالغير، وأن هناك موارد أخرى وجدت في الطبيعة في حالة قابلة للانتفاع بها دون جهد يبذل في الحصول عليها، وهذه لا تملك تملكاً فرديًا؛ لأن ذلك يؤدي إلى الاحتكار والإثراء غير المتوازن.

وترى الدراسة أن هذه الملكية نوعان: النوع الأول، الملكية الجماعية، ويحق لكل فرد أن ينتفع بها دون الإضرار بغير، ولا تحقق الدولة إيرادات مالية منه، والنوع الثاني، ملكية الدولة، وتشرف عليه الدولة، مع تحقيق إيرادات تتصرف بها الدولة بما يحقق المصلحة العامة. وتشير الدراسة إلى أن الملكية قد حظيت باهتمام بالغ رسمياً وشعبياً من أجل المحافظة عليها واستغلالها؛ مما كان له أثر إيجابي في نهضة الأمة اقتصادياً واجتماعياً.

457

محمد صبري ابن هارون

الأسواق المالية (الأسهم والسندات): ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمود السرطاوي، وبشير الزعبي، 1998م، الصفحات 294.

تتناول هذه الدراسة موضوع الأسواق المالية (الأسهم والسندات) من حيث

ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي. وتتعرض الدراسة بداية إلى مفهوم الأسواق المالية ومبرراتها وأنواعها وأهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية، وإلى مفهوم المال والأسهم والسندات من منظور إسلامي.

ويدور الحديث عن ضوابط الأسواق المالية من حيث الضوابط العامة، والضوابط في مجال التداول من حيث أصل المشروعية، وإرادة المتعاقدين، ومحل العقد، فضلاً عن ضوابط التعامل بالأسهم والسندات من حيث ضوابط الاستثمار والربح والتعامل بالأسهم. وتتناول الدراسة الأسهم من حيث أحكامها وأحكام التعامل بها، وكذلك السندات من حيث أنواعها وحكم التعامل بها، فضلاً عن الحديث عن أحكام التعامل بالأسهم والسندات في العمليات العاجلة والآجلة.

وتتعرض الدراسة -أيضًا- إلى إمكانية تطوير الأدوات المالية الإسلامية مثل سندات المقارضة وشهادات وودائع استثمارية وشهادات الاستثمار للبنك الإسلامي للتنمية وشهادات التأجير أو الإيجار المتناقصة والمشاركة لأجل محدد وغيرها، مع بيان الاعتراضات على بعض أنواع الأوراق المالية الإسلامية.

458	**محمد صبري عبد الغفار** **التوازن الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد جبر الألفي، ومحمد الروابدة، 1997م، الصفحات 159.**

يتناول هذا البحث المكون من أربعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، موضوع التوازن الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، فيتطرَّق بداية إلى معنى التوازن الاجتماعي لغة واصطلاحاً، وأهمية هذا التوازن، وموقف الإسلام والنظم الوضعية منه.

ثم بينت الدراسة المبادئ الأساسية للتوازن الاجتماعي، وهي: العدالة، والملكية، والتكافل، ودور كل من هذه المبادئ في تحقيق التوازن. وتتناول الدراسة الأسباب الرئيسة المؤدية إلى اختلال التوازن الاجتماعي وهي: الظلم الاجتماعي بما فيه النظام الربوي الطبقي، ثم الظلم الاقتصادي بما فيه الاحتكار والاكتناز، ثم الظلم السياسي

بما فيه الاستعمار واستغلال النفوذ السياسي والرشوة، ثم السلوك الاستهلاكي بما فيه الإسراف والتبذير والترف من جهة، والبخل والشح والتقتير من جهة أخرى.

وتحدثت الدراسة عن وسائل تحقيق التوازن الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي عن طريق الدولة المسؤولة عن توزيع الموارد بالعدل، وضمان حد الكفاية لكل رعاياها، وكذلك الرقابة على النشاط الاقتصادي، ثم الزكاة التي يجب أن تصرف لمستحقيها، ثم الميراث الذي يعمل على إعادة توزيع الثروة بين ورثة المتوفىَّ.

459	**محمد عبد الحليم الصمادي** **العاملون في المصارف الإسلامية وأثرهم في تطوير أدائها (حالة الأردن)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2008م، الصفحات 151.**

بدأت المصارف الإسلامية تجربتها في النصف الثاني من القرن الماضي وبدايات هذا القرن في بيئة تسودها البنوك الربوية، وفي ظل قوانين مصرفية لا تتناسب مع أسس المصارف الإسلامية وقوانينها وأهدافها؛ مما جعل هذه المصارف تواجه العديد من المشكلات والعوائق، سواءً منها المشكلات الخارجية أو الداخلية.

وقد كان من أهم المشكلات التي واجهت المصارف الإسلامية عدم توافر العنصر البشري الملائم لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، فالخبرات واردة من المصارف التقليدية، وأسس التعليم قائمة على تدريس الاقتصاد الوضعي. فكان على هذه المصارف الاستعانة بهذه الخبرات وتوظيف هؤلاء الخريجين؛ مما انعكس سلباً على مسيرة هذه المصارف.

ونظراً لأهمية العنصر البشري، ودور العاملين، في مسيرة العمل المصرفي الإسلامي، جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع العاملين في المصارف الإسلامية – في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تم عمل دراسة ميدانية لواقع العاملين في كلٍّ من: البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، والبنك العربي الإسلامي الدولي.

460	**محمد عبد الكريم المومني** **التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية (11-23هـ) رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: نجاح عبد العليم أبو الفتوح، 2009م، الصفحات 243.**

تناولت هذه الدراسة الأحداث التاريخية ذات البعد الاقتصادي التي حدثت خلال المدة 11- 23هـ، وقد هدفت الدراسة إلى إظهار الطريقة التي تعامل بها المسلمون الأوائل مع المستجدات الاقتصادية خلال المدة الواقعة ما بين العامين الحادي عشر والثالث والعشرين الهجريين. كما هدفت الدراسة إلى استجلاء موقف الخليفتين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب -رضي الله عنهما- من الأحداث الاقتصادية، مع بيان السياسة الشرعية ونطاقها، حيث كانت كنزًا في اجتهاد الخليفتين رضي الله عنهما.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة والتوصيات، أهمها: اهتمام الخليفتين أبي بكر وعمر، رضوان الله عنهما، بالموارد الاقتصادية للدولة، والعمل على توجيه تلك الموارد لخدمة الأجيال الحاضرة، والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

461	**محمد عزت محمد السيد** **الإنفاق في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،كلية الشريعة، إشراف أحمد فريد، 1992م،الصفحات 187.**

تناولت هذه الدراسة موضوع الإنفاق في القرآن الكريم لتبين الأثر العظيم والأهمية الكبرى لهذا الموضوع؛ إذ تتحقق به مصالح عظيمة، وحاجات ملحة، وتندفع به مشكلات وآفات تؤدي بدونه إلى الدمار والهلاك. وقد تعرَّضت الدراسة بداية إلى معنى الإنفاق لغة واصطلاحًا، ثم تحدثت عن وضع الإنفاق وحالته قبل الإسلام.

وتعرضت الدراسة إلى بيان أقسام الإنفاق وطرقه وسبله الواجب منها والمندوب، والدوافع التي جاء بها القرآن الكريم ليسهل على النفس إخراج المال وإنفاقه في سبل الخير مشتملة على المرغبات على الإنفاق، والمرهبات لتركه، والتخوف من عاقبة

ذلك. وبيَّنت الدراسة -أيضًا- شروط قبول الإنفاق كونه عملاً ينتابه القبول والرد والصحة والبطلان.

وناقشت الدراسة مسالك الناس في الإتفاق، حيث خلصت إلى أنهم ثلاثة أصناف: مؤمن، ومنافق، وكافر، حيث بينت الدراسة سلوك كل واحد منهم. وتحدثت الدراسة عن موارد الإنفاق وبينت أن الإنفاق، يكون في كل شيء تتحقق به المصلحة وتحصل فيه المنفعة للمنفق والمنفق عليه، وأن للإنفاق مواضع محددة، وله أهله ومصارفه ومستحقوه، ولا بد من مراعاة ذلك حتى يكون الإنفاق فيهم دون غيرهم، ولكي تتحقق المصلحة المرجوة منه.

462	**محمد علي العمري** **صيغ استثمار الأملاك الوقفية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد السلام العبادي، 1992م، الصفحات 235.**

تتناول الدراسة الأملاك الوقفية بهدف بيان صيغ الاستثمار الممكنة شرعاً لهذه الأملاك.

وتتناول الدراسة بداية طبيعة الوقف في الشريعة الإسلامية من خلال بيان تعريف الوقف ومشروعيته وانعقاده وأركانه وشروطه والآثار المترتبة على انعقاده وقيود التصرفات التي تجري عليه. وتتعرض الدراسة بعد ذلك إلى صيغ استثمار الأملاك الوقفية، حيث تبين أن هناك نوعين من هذه الصيغ: نوعًا يشتمل على تلك الصيغ التي يمكن بموجبها استثمار الوقف وتنميته ذاتياً من فوائض ريعه، وهذه الصيغ هي: الاستبدال والإجارة. والنوع الثاني يشتمل على تلك الصيغ التي يمكن بموجبها استثمار الوقف وتنميته بتمويل خارجي، وهذه الصيغ هي: المضاربة والشركة والاستصناع والمشاركة المتناقصة والمزارعة والمساقاة والمغارسة والبيع التأجيري أو الإجارة المتناقصة.

وتتعرض الدراسة إلى بعض التطبيقات العملية المعاصرة لاستثمار الأملاك الوقفية، وتحديداً في الأردن ومصر، وذلك من خلال عرض الصيغ الاستثمارية

المستخدمة للأملاك الوقفية، والنماذج المتعلقة بها، مع بيان أجهزة استثمار الأملاك الوقفية في كل من الدولتين المذكورتين.

463 **محمد علي صالح سميران**
الديون الخارجية بين الإسلام والنظم الوضعية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الرؤوف الخرابشة، 1991م، الصفحات 274.

تتناول هذه الدراسة موضوع الديون الخارجية التي تعاني منها العديد من الدول الإسلامية وغيرها من وجهة نظر إسلامية، ومن وجهة نظر الأنظمة الوضعية.

وتلقي الدراسة الضوء على معنى القرض، وحكمه، ودليل مشروعيته، والشروط التي تضبط التعامل بالقرض في الإسلام فيما يتعلق بالعقد والعاقدين والمال المقرض. وتبين الدراسة موقف الإسلام الرافض للإقراض على أساس الفائدة من خلال بيان حكم دخول الربا في العقود الشرعية وعلاقة الربا بالنقود. وتسلِّط الضوء على النظريات الوضعية التي سعت إلى التماس المبررات للتعامل بالربا، وفندتها إسلامياً.

وتتطرق الدراسة إلى الأسباب التي تدفع بالدول إلى الاستدانة الخارجية، مثل وجود برامج طموحة للتنمية، وتباين توزيع الموارد بين الدول، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وغياب عوامل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، والابتعاد عن تعاليم الإسلام. وبيَّنت الدراسة المضاربة التي تنجم عن المديونية الخارجية: من تدهور للاقتصاد الوطني، وإضعاف المدخرات المحلية، وظهور أنماط استهلاكية ترفية، فضلاً عن الحديث عن حلول لمشكلة المديونية إسلامياً ووضعياً.

464 **محمد عودة العمايدة**
علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، وراضي البدور، 1991م، الصفحات 189.

تتناول هذه الدراسة موضوع العلاقة القائمة بين البنك المركزي من جهة، وبين

البنوك الإسلامية من جهة أخرى. وتنطلق هذه الدراسة من ثلاث فرضيات، وهي: أولاً: أن البنوك المركزية تتعامل مع البنوك الإسلامية والبنوك الربوية مستخدمة الأساليب ذاتها دون تمييز. ثانياً: أن هناك ضرورة لرقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية. ثالثاً: أنه عند أسلمة النظام المصرفي في دولة ما بالكامل فإن أسلمة الرقابة على البنوك ستتغير.

وقد تعرضت الدراسة بداية إلى "البنك" بشكل عام ونشاطاته وأنواعه، ثم إلى البنك الإسلامي من حيث نشأته وخصائصه وتطوره وأعماله، وإلى البنوك المركزية من حيث التعريف بها ونشأتها ووظائفها والسياسات والأساليب والأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية.

وتناقش الدراسة في فصلها الثالث علاقة البنك المركزي بالبنوك الربوية والإسلامية، ودواعي وأسباب تدخل البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، ودواعي وموجبات خضوع البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي، وعلاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية في الدول التي تم فيها أسلمة النظام المصرفي بالكامل، وفي الدول التي أنشئ فيها بنوك إسلامية بقوانين خاصة، وفي الدول التي أنشئ فيها بنوك إسلامية بقوانين استثنائية مؤقتة.

465	**محمد فاروق محمد شبول** **قضايا أثر الأجرة على عرض العمل في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، وحسين طلافحة، 1993م، الصفحات 113.**

تتناول الدراسة أثر الأجر على عرض العمل في الاقتصاد الإسلامي. وتنطلق الدراسة من مقارنة مسألة العمل بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي. وترى الدراسة أن الاقتصاد الإسلامي ينظر إلى العمل من منطلق أنه من القربات التي يتقرب بها الفرد المسلم إلى الله، وأنه يحصل على الثواب من العمل نفسه، ومن خلال الإنفاق في وجوه الخير؛ مما يعطي العامل منفعة موجبة تدفعه إلى الأمام، مثيرة للدافعية نحو العمل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن عرض العمل للفرد المسلم موجب الميل، حيث يدفعه إلى الأمام نحو المزيد من العمل، ولا يرتد به إلى الخلف نحو الخمول والكسل. بناءً عليه، فإن عرض العمل عند المسلم سيكون ذا مرونة عالية عند مستويات أجور منخفضة، لكن هذه المرونة تتناقص مع تزايد الأجر، وقد تصل إلى الصفر عند أجر مرتفع جداً.

وتبين الدراسة أن أثر الإحلال عند العامل المسلم أكبر منه عند العامل غير المسلم، وأن أثر الدخل عند العامل المسلم يكون أقل منه عند العامل غير المسلم. إضافة إلى ذلك، يصبح وقت الراحة سلعة رديئة بعد الوصول إلى حد ما منه، وعليه يكون عرض العمل للفرد المسلم موجب الميل ومرناً ولا يرتد إلى الخلف.

466	**محمد فريد أحمد** **مديونية الدولة ومعالجة الإسلام لها/ دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمد حسن أبو يحيى، 1996م، الصفحات 370.**

تتناول هذه الدراسة موضوع المديونية متعرضة للمديونية القائمة التي تعاني منها الدول الإسلامية؛ فتعرضُ بدايةً مشكلة المديونية بأبعادها المتعددة والآثار المترتبة عنها على الدول والشعوب.

ينصب اهتمام الدراسة على العثور على حلول شرعية ناجعة لهذه المشكلة عن طريق التعرض للموضوع من جانب اقتصادي، وآخر فقهي، بشيء من التفصيل، جمعاً بين فقه الواقع وفقه النصوص واجتهادات الفقهاء للخروج بالأمة الإسلامية من فخ هذه المشكلة المستعصية. ويحاول الباحث إبراز طرق الخلاص من المديونية من خلال استقراء الحلول الممكنة لها شرعاً على شكل خيارات ووسائل تعد خطوات واستراتيجيات معالجة للمشكلة بصورة جذرية وشاملة.

وتناقش الدراسة المواضيع الآتية: واقع المديونية في الدول الإسلامية، وخيارات معالجة المديونية من قبل الأنظمة القائمة وموقف الإسلام منها، ومعالجة الإسلام

للمديونية والعجز في ميزانية الدولة، كي والوسائل التمويليه البديلة والمتجددة، وكيفية تشغيل المصادر الممكنة تشغيلاً أمثل. فضلاً عن ذلك تتحدث الدراسة عن أنواع الديون وذمة الدولة تجاهها، وأسباب ثبوت الدين في الذمة، والأموال القابلة للثبوت ديناً في ذمة الدولة.

467	**محمد محمود أحمد طلافحة** **قاعدة: (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة) وتطبيقاتها الفقهية والقانونية في مجال المعاملات المعاصرة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل إبراهيم أبو شريعة، ومحمد عقلة الإبراهيم، 2001م، الصفحات 248.**

درس الباحث في هذه الرسالة قاعدة: "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة" وتطبيقاتها الفقهية والقانونية في مجال المعاملات المعاصرة. واشتملت خطة الدراسة على مقدمة، وفصل تمهيدي، وفصلين آخرين، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

وضع الباحث مقدمة بيَّن فيها: أهمية الموضوع وسبب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة الدراسة.

وفي الفصل التمهيدي: تناول عموميات القاعدة الفقهية من حيث معناها، وأهميتها في الفقه الإسلامي، وجعل بحث ذلك في مبحثين: المبحث الأول: معنى القاعدة الفقهية، والمبحث الثاني: أهمية القاعدة الفقهية في الفقه الإسلامي.

وعالج في الفصل الأول: الجانب النظري التأصيلي لقاعدة: (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة) من حيث معناها، ودليلها، وأهميتها، وتطورها في كتب الفقه الإسلامي وقواعده. وجعل بحث ذلك في ثلاثة مباحث: المبحث الأول: التعريف بها، والمبحث الثاني: دليلها وأهميتها، والمبحث الثالث: تطورها في كتب الفقه الإسلامي وقواعده.

وذكر في الفصل الثاني: التطبيقات الفقهية والقانونية للقاعدة في مجال المعاملات المعاصرة. وقد جعل بحث ذلك في مبحث تمهيدي، وستة مباحث أخرى.

468

محمد مطرود السميرات

الاحتكار بين الشريعة والنظم المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: إسماعيل أبو شريعة، وخليل حماد، 1994م، الصفحات 118.

تتناول هذه الدراسة موضوع الاحتكار من وجهة نظر شرعية مقارنة مع وجهة نظر الأنظمة المعاصرة. وقد اعتمدت الدراسة في جانبها الفقهي على آراء المذاهب المتعددة، وعلى آراء الفقهاء المحدثين أحيانًا، وفي جانبها الاقتصادي على آراء علماء الاقتصاد الوضعي.

تتعرض الدراسة بداية إلى مفهوم الاحتكار في الشريعة والاقتصاد المعاصر مع تبيان حكمه. وتناولت الدراسة إلى ما يجري فيه الاحتكار عند علماء الشريعة وآراء الفقهاء فيه، وإلى أنواعه وما يجري فيه في الاقتصاد المعاصر، وحق الدولة في محاربة الاحتكار، ووسائل محاربته في الإسلام، ووسائل الحد من الاحتكارات في الاقتصاد المعاصر، وأثر الاحتكار في السوق، وفي الإنتاج، وفي توزيع الدخل والثروة.

وخلصت الدراسة إلى أن الإسلام قد وضع وسائل وقائية وعلاجية عديدة للتعامل مع الاحتكار حال وقوعه، وأن تلك الوسائل منوطة بالحاكم المسلم كي يستخدمها، وبيَّنت الدراسة بعض الآثار الاقتصادية للاحتكار، المتمثلة في فقدان السلع من الأسواق، وارتفاع الأسعار، وهدر الموارد الاقتصادية، والتفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع. فضلاً عن ذلك، ترى الدراسة أن الأضرار الاجتماعية للاحتكار تتمثل في عدم استقرار المجتمع وعدم توفر الأمن، الأمر الذي يتسبب في كثرة الجرائم وظهور الطبقات الفقيرة.

469

محمد نوري شيخي كولر

الحاجات العامّة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، 1993م، الصفحات 184.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الحاجات العامة في الاقتصاد الإسلامي، حيث

تتناول في فصلها الأول، بصورة مقارنة بين الفكر الوضعي والإسلامي، مفهوم الحاجة، والحاجات العامة، وعناصرها، وطبيعتها، وخصائصها. ويتعرض الفصل الثاني للحاجات العامة وأجهزة تلبيتها في المجتمع المعاصر والإسلامي، حيث يبين تطور الحاجات العامة مع ظهور الدولة، وأن طبيعة الدولة تؤثر في كيفية تمويل هذه الحاجات وتلبيتها كونها حاجات مكتسبة ومستمدة من المعيشة المشتركة، وهي ذات طابع اجتماعي، ومِنْ ثَمَّ فإنه لا يمكن إشباعها بمعرفة السوق، ولكن بمعرفة الدولة عن طريق قيامها بمرافق الخدمات العامة. ويتحدث الفصل الثالث عن إشباع الحاجات العامة في المجتمع الإسلامي والمعاصر، مركزاً على المجتمع الإسلامي، ومبيناً غايات تحقيق إشباع تلك الحاجات والمظاهر التنظيمية المؤدية إلى ذلك، وضوابط تحقيق ذلك.

وتعرضت الدراسة -أيضًا- إلى الحاجات العامة، وأصول الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مع التركيز على الاقتصاد الإسلامي؛ لأنه يعكس تأثير تحقيق إشباع الحاجات العامة في المجتمع الإسلامي من خلال توضيح علاقة المال بالحاجات العامة، وتأثير إشباع تلك الحاجات في الإنتاج، وترشيد الاستهلاك، والتوزيع.

470	**محمود أحمد محمود أبو رمان** **الاستثمار في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: هايل عبد الحفيظ داود، 2007م، الصفحات 240.**

تناولت هذه الدراسة موضوع الاستثمار في الفقه الإسلامي؛ نظرًا لأهميته البالغة في دعم حركة النشاط الاقتصادي، لاسيَّما بعد أن كثرت الاستثمارات المالية، وتشعبت كثيرًا، وأخذت أشكالاً وصورًا جديدة، فكانَ لابُدّ من التأصيل لهذه الاستثمارات، ووضع الإطار العام الذي يحدد ويضبط العملية الاستثمارية، ويؤدي إلى تحقيق التنمية المشروعة والمنشودة، إضافة إلى أنه يسهم في قوة المجتمعات وزيادة مواردها ومشاريعها التنموية.

وتناولت الدراسة الضمانات التي يقدمها المنهج الإسلامي للاستثمار، والتي إذا أحسن التعامل معها تكون ضمانات إيجابية، وتكفل نجاح العمليات الاستثمارية،

وتحقق دعمًا للاقتصاد، وقوة تلك المخاطر التي يتعرض لها رأس المال المستثمر.

وتناولت الدراسة مقاصد الاستثمار في الشريعة الإسلامية، وبيَّنت أن العلم بها يهم جميع المسلمين، وهذه المقاصد هي:

مقصد حفظ المال، ومقصد الربح، ومقصد الحفاظ على ديمومة تداول المال وتقلبه، ومقصد إبعاد الضرر عن الأموال وحرمة أكلها بالباطل، ومقصد تحقيق الرفاهية.

وتناولت الدراسة أبرز أشكال الاستثمار في الفقه الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية.

471	**محمود سليم الشويات** **تفعيل نظام التأجير التمويلي في مؤسسات التمويل الإسلامية، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني و كمال حطاب، 2004م، الصفحات 197.**

نظرًا لتركيز التمويل الاستثماري في مؤسسات التمويل الإسلامية ضمن إطار ضيق " أسلوب المرابحة "، وما يتطلبه هذا الأسلوب من ضمانات مادية لا تتوفر لدى شريحة عريضة من أفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى حرمانهم من الحصول على تمويل ميسر ومناسب؛ لهذا جاءت هذه الدراسة للتعريف بنظام التأجير التمويلي، وتوضيح حقيقته، وبيان مزاياه، ولاستشراف مواطن القصور التي تحول دون تفعيل تطبيقه في مؤسسات التمويل الإسلامية، والسماح له بأخذ مكانه المناسب بين الأساليب الاستثمارية ذات الطابع الإسلامي.

توصل الباحث إلى أن هذا النظام يشتمل على مقومات بقائه واثبات وجوده في مؤسسات التمويل الإسلامية، دون حاجته للتطوير، وإنما تعترضه بعض العقبات: منها ما هو بيئي، ومنها ما هو تنظيمي إداري، ومنها ما هو قانوني، وإذا تمت معالجتها ستفتح المجال أمام طالبي التمويل، ممن لا يملكون الضمانات الكافية التي تتطلبها الأساليب التمويلية الأخرى، إذ إن هذا النظام يضمن نفسه بنفسه؛ مما سيكون له أثر كبير في توجيه التمويل لصالح الشرائح الفقيرة في مختلف مناحي الحياة، وبالأخص مجالي الإسكان والعمل.

472 **محمود عبد الحفيظ محمد باكير**
الأضرار الاقتصادية للإدمان في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2000م، الصفحات 148.

تناول هذا البحث موضوع الأضرار الاقتصادية للإدمان على الخمر والمخدرات والدخان في الاقتصاد الإسلامي.

وقد تكوَّنَ من فصل تمهيدي، وثلاثة فصول أساسية؛ فقد تناول في الفصل التمهيدي بيان الحكم الشرعي في الخمر والمخدرات والدخان، وهو الحرمة.

ثم بيَّن الأَضرار التي يسببها الإدمان على الضرورات الخمس.

وفي الفصل الأول من البحث بيّن الأضرار الاقتصادية للخمر، حيث وضَّح ضرره على عناصر الإنتاج الأربعة (العمل، والتنظيم، والأرض، ورأس المال) وقبل ذلك بيَّن مفهوم كل عنصر وأهميته في الإسلام، ثم تحدث عن علاج الخمر وإدمانها في ضوء الإسلام وهديه وتشريعه.

الفصل الثاني تحدث فيه عن المخدرات وضررها على الاقتصاد من خلال إعطاء لمحة عامة عن المخدرات: أنواعها، وأسباب انتشارها، وحجم مشكلاتها عالميًا وعربيًا ومحليًا، ثم تحدث عن أضرار المخدرات على ميزانية الدولة، وبالذات النفقات الصحية والاجتماعية، وكذلك ضررها على عناصر الإنتاج، وفي نهاية الفصل تحدث عن علاج الإدمان على المخدرات.

الفصل الثالث تناول فيه أضرار التبغ والتدخين الاقتصادية على الميزانية وعلى عناصر الإنتاج، ثم ختم الفصل ببيان الحلول المقترحة لعلاج التدخين والحد من انتشاره.

473 **محمود عبد الكريم إبراهيم بدوي**
التسعير في الشريعة الإسلامية مقارناً بالقانون الوضعي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: عبد العزيز الخياط، 1985م، الصفحات 250.

تتناول هذه الدراسة موضوع التسعير من وجهة نظر الشريعة الإسلامية مقارنة مع وجهة النظر الوضعية.

وتتعرض الدراسة بداية إلى التسعير لغة واصطلاحاً عند الفقهاء والاقتصاديين، وإلى حكمه في الشريعة والقانون الوضعي، وإلى أساليب التسعير: كوضع حد أعلى أو أدنى للسعر، والتسعير الربحي والودي، فضلاً عن الحديث عن التسعير غير المباشر. وتتحدث الدراسة عن تنظيم التسعير في الشريعة والقانون الوضعي، والحالات التي يجب فيها التسعير. وتناقش الدراسة -أيضًا- الاحتكار لغة واصطلاحًا، وشروطه، وحكمه في الشريعة الإسلامية. وتتحدث الدراسة عن نظام الحسبة من حيث نشأته وتطوره وشروط المحتسب وآدابه وواجباته واختصاصه ودوره في مراقبة الأسعار والعقوبات المقررة على المخالف للتسعير في الفقه والقانون.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التسعير هو إلزام الناس بثمن معين، وأن الحكم فيه هو عدم جوازه في الأحوال العادية إلا إذا امتنع أصحاب السلع عن بيعها مع حاجة الناس إليها بسعر مرتفع، وأن التسعير قد يتم بشكل مباشر من خلال وضع حد أعلى أو أدنى للسعر، أو بشكل غير مباشر من خلال قيام الدولة بجلب السلعة وعرضها بسعر أقل من سعر السوق، كما يتم عن طريق تقنين السلع النادرة.

474	**محمود عبد الكريم ارشيد** **الملكية في فكر باقر الصدر، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد جبر الألفي، 1996م، الصفحات 218.**

تتناول هذه الدراسة موضوع الملكية من خلال دراسة مقارنة بين وجهات نظر مدرسة أهل السنة، ممثلة بالفقه الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، ومدرسة الشيعة الإمامية؛ وذلك من أجل الوقوف على أوجه الاتفاق والافتراق بين المدرستين في ما يخص المطالب المعروضة ضمن إطار الدراسة.

تعتمد الدراسة أساساً؛ من أجل المقارنة بين المدرستين حول موضوع الملكية من وجهة نظر المدرسة الشيعية الإمامية، الآراء المطروحة من قبل محمد باقر الصدر بخصوص الموضوع في كتابه "اقتصادنا" تحت عنوان "توزيع ما قبل الإنتاج" في الجزء الأول، وما جاء تحت عنوان "توزيع ما بعد الإنتاج" في الجزء الثاني من الكتاب المذكور.

وقد تناولت الدراسة أنواع الملكية (العامة والخاصة والدولة) من حيث تعريفها وأدلة مشروعيتها وخصائصها في فصلها التمهيدي. وقد تعرضت الدراسة في فصولها الأخرى إلى المواضيع الآتية: أنواع الملكية في فكر الصدر، وتقسيم الأراضي، وملكية الموارد الأولية في الأرض، والإقطاع عند كل من الصدر والإمامية وأهل السنة، وربط نظرية التوزيع بنظرية الملكية من خلال عوائد عناصر الإنتاج (دراسة مقارنة)، وحيث تمت مناقشة العناصر الآتية: أجور العمال، وعائد رأس المال، وريع الأرض.

475 **محمود علي الجبالي**
الأسواق المالية في الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، 1991م،الصفحات 161.

تتناول الدراسة إمكانية إقامة سوق مالية إسلامية معاصرة توفر الإطار الشرعي الملائم للمؤسسات الإسلامية القائمة التي شهدت توسعاً أفقياً لكنها لم تتوسع عمودياً من خلال إقامة البنوك المركزية الإسلامية والأسواق المالية لتمويل المشاريع طويلة الأجل. وتتناول الدراسة مفهوم السوق المالية لغة واصطلاحاً، ونشأتها، وتطورها.

وتعرضت الدارسة إلى موضوع الشركات لتبين تلك التي يعد الاستثمار فيها حراماً، وتلك التي يعد فيها مباحاً. وتناولت الدراسة شركات الاستثمار الإسلامية ومعاملات الأسواق المالية. وتتعرض الدراسة -أيضًا- إلى رأي الفقهاء في إصدار الأسهم بأنواعها وتداولها، وفي إصدار حصص التأسيس وعمليات السوق المالية، وأدلتها من القرآن والسنة، وفي الشركات الحديثة وسنداتها.

وقد وضعت الدراسة تصوراً مقترحاً لسوق مالية إسلامية معاصرة بأدواتها وضوابطها وهيكلها التنظيمي، مع وصف وظيفي لهذا الهيكل، ووصف للأدوات التي يقترح تداولها في السوق، من أسهم وشهادات إيداع ومضاربة ومشاركة ومرابحة وسندات خزينة مخصصة للاستثمار الإسلامي، وتعرضت الدراسة إلى المعوقات التي تواجه قيام هذه السوق.

476 **محمود علي جرادات**
وسائل تفعيل تمويل المشاريع الصغيرة من منظور الاقتصاد الإسلامي. رسالة دكتوراه جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2008م، الصفحات 254.

تناولت هذه الرسالة موضوعاً تنبع أهميته من الاعتقاد بأن سياسة تمويل المشاريع الصغيرة المتبعة حالياً لم تحقق الأهداف المرجوة، منها وأنه يمكن الاعتماد على البدائل التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة.

وعليه، ووفقاً لأهمية الموضوع فإنه تم تحديد الهدف الذي تسعى إليه هذه الرسالة، وهو تحديد وسائل تفعيل تمويل المشاريع الصغيرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال استعراض وتحليل المرتكزات الاقتصادية الكلية الإسلامية الداعمة لإنشاء المشاريع الصغيرة، وكذلك إظهار مزايا التمويل الإسلامي، وتوضيح آلية تطبيق الصيغ التمويلية لحشد الموارد اللازمة لتمويل المشاريع الصغيرة.

وفي إطار تفعيل تمويل المشاريع الصغيرة من منظور الاقتصاد الإسلامي فقد تم تقديم اقتراح لإنشاء مؤسسة تمويل متخصصة، وتم وضع المكونات والمقومات الأساسية لها، وفي هذا الإطار -أيضًا- تم إجراء دراسة ميدانية هدفت إلى استطلاع آراء وقياس اتجاهات الإدارة العليا في صندوق التنمية والتشغيل نحو التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة.

477 **محمود فهد أحمد العموري**
الوعد الملزم في صيغ التمويل المصرفي الإسلامي، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب وعبد الجبار السبهاني، 2004م، الصفحات 106.

تناولت هذه الدراسة إلزامية الوعد في صيغ التمويل المصرفي الإسلامي – المرابحة للآمر بالشراء، والاستصناع، والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، والإجارة المنتهية بالتمليك – بهدف بيان الآثار الاقتصادية التي تترتب على لزوم الوعد وجودًا وعدمًا.

كما هدفت هذه الدراسة إلى بيان أحكام خاصة بالوعد من حيث لزومه وعدمه، وتعتمد كباقي الأحكام في الفقه الإسلامي لبيان ما يحتاج إليه من الأحكام الشرعية للمعاملات المالية التي يدخل في تركيبها الإلزام بالوعد، وقد تمثلت هذه الأحكام بلزوم الوعد في صيغ التمويل المصرفي الإسلامي أعلاه.

وخلص الباحث إلى وجوب الإلزام بالوعد في هذه الصيغ التمويلية؛ تحقيقًا للآثار الاقتصادية الإيجابية المترتبة على لزوم الوعد، وتجنبًا للآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على عدم لزوم الوعد في هذه الصيغ.

478	**محمود فهد العموري** **عقود الخيارات المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2008م، الصفحات 139.**

ظهرت عقود الخيارات بوصفها أداة من أدوات السوق المالي اعتباراً من عام (1973م) وسيلة تحوطية يستخدمها المستثمرون للحماية من مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية، والمضاربون لتعظيم أرباحهم.

تهدف الدراسة إلى بيان وتحليل حقيقة هذه العقود تمهيدًا لتجلية الأحكام الشرعية المتعلقة بها؛ وذلك لمعرفة مدى صلاحيتها كأداة شرعية من أدوات الاستثمار في الأسواق المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى تحريم التعامل بعقود الخيارات بصورتها الحالية وتحريم تداولها بيعًا وشراءً.

وأوصت الدراسة بضرورة تغيير المستثمرين أغراضهم من الخيارات من المجازفة والحصول على فروق الأسعار، إلى الأغراض المقصودة شرعاً من العقود الشرعية، المتمثلة بالتملك الفعلي للاسترباح مع تحمل الضمان.

كما أوصت الدراسة باستبعاد تداول عقود الخيارات من الأسواق المالية الإسلامية، واستبدالها بالصيغ الشرعية الآتية: تنفيذ الصفقة بصورة بيع العربون مع خيار الشرط، أو تنفيذها باستخدام العقود المستقبلية.

479 **مشهور أحمد حمادنة**
فعالية بيوت وصناديق الزكاة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب وزكريا القضاة، 2003م، الصفحات 179.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة فعالية مؤسسات الزكاة من خلال المقارنة بين مؤسستين هما: صندوق الزكاة الأردني، وبيت الزكاة الكويتي، وقام الباحث -أيضًا- للإجابة عن أسئلة الدراسة بتحليل لمهام ومسؤوليات المؤسستين، ومدى تحقق هذه المهام، وأثر المتغيرات الاقتصادية والمالية في كل من الدولتين، على درجة تحقق تلك المهام والمسؤوليات.

وأظهرت الدراسة النتائج الآتية:

- هناك تفاوت في فعالية كل من صندوق الزكاة الأردني وبيت الزكاة الكويتي بصورة إيجابية لصالح مؤسسات الزكاة الكويتية.
- هناك ضعف في درجة تحقق أهداف مؤسسة الزكاة الأردنية أكثر منه في بيت الزكاة الكويتي، بسبب مُقوِّمات عِدَّة مؤثرة في مستوى يحول دون تحقيق الصندوق لأهدافه مقارنة مع الأثر المنخفض للمعوقات التي تواجه بيت الزكاة الكويتي.
- إن للنشاط الاقتصادي وتباين معدل دخل الفرد وحجم الدخل القومي وتعدد السكان أثرًا في تفاوت فعالية المؤسستين.
- أظهرت الدراسة درجة منخفضة من رضا المستفيدين من خدمات صندوق الزكاة الأردني، في حين هي أعلى في بيت الزكاة الكويتي.

480 **معن خالد القضاة**
منهج القرآن في تحقيق الأمن الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد جبر الألفي، 1996م، الصفحات 118.

تتناول الدراسة منهج القرآن الكريم في تحقيق الأمن الاقتصادي، مبينة أن

للقرآن الكريم منهجاً خاصاً يعتمد على ثلاثة محاور: المحور الأول هو توفير مصادر الأمن الاقتصادي التي تشتمل على: المصادر الاقتصادية، من تنمية وحث على العمل وضبط لإصدار النقد وإباحة المعاملات التي يحتاجها الناس، والعسكرية، من غنيمة وفيء وجزية، والاجتماعية، من زواج وإنجاب، والإدارية، من اختيار الكفاءات والتخطيط والرقابة، والروحية، من شكر واستغفار، وتشمل -أيضًا- تصحيح المفاهيم الخاطئة.

وأما المحور الثاني فهو المحافظة على هذا الأمن بالوعظ، والتذكير بقصص الأمم السابقة، وبتوثيق المعاملات وضبطها، ومنع بعضها، واعتماد الخطاب الأخلاقي، والدعوة إلى حسن التعامل المادي.

وأما المحور الثالث فهو بيان مجالات الإنفاق وفئاته، التي باعتبار الجهة المسؤولة عن التوزيع، تنقسم إلى قسمين: الأول مسؤولية الدولة، مثل جمع الزكاة وتوزيعها والتوظيف ومصارف الفيء والجزية، والثاني هو المسؤولية المشتركة بين الدولة والمجتمع، وتشمل: عدم فعل محظورات الملكية، والإنفاق، والترغيب في الإنفاق، وأداء الحقوق، وتشمل: نظام الميراث، والكفارات، والفداء.

481	**مفلح فيصل الجراح** **دور البنك الإسلامي الأردني في التنمية الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، 2008، الصفحات 226.**

تهدف الدراسة إلى بيان دور البنك الإسلامي الأردني في التنمية الاجتماعية من خلال عرض أعماله وخدماته التي يقوم بها، كما تهدف إلى التعرف على قطاعات التنمية الاجتماعية التي يسعى البنك لتحقيقها، والوقوف على حجم المشروعات الموجهة في إطارها، والتعرف على الآليات العملية التي يقوم بها البنك لتحقيق أهدافه الاجتماعية والعمل على تطويرها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية لا تنفصل عن التنمية الاجتماعية

بأي حال، كما ظهر من الدراسة أن البنك الإسلامي الأردني يسهم بإحداث التنمية الاجتماعية من خلال نشاطاته الاستثمارية، وكذلك نشاطاته الاجتماعية المباشرة: كالقرض الحسن، والتأمين التبادلي، والبحث العلمي، والتدريب، والتبرعات. وغير المباشرة المتمثلة في: الاستثمارات المحلية، وتمويل الصناعات الصغيرة، وتبين أن هناك معوقات تقلل من قدرة البنك على تحقيق التنمية الاجتماعية.

482

منصور بن حامد بن حسين العمرو
أثر البيوع المنهي عنها في معاملات الأسهم وعلاجها في الفقه الإسلامي – دراسة تطبيقية في سوق المال السعودي، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف:عبد المجيد الصلاحين، 2007م، الصفحات 327.

تناولت هذه الدراسة أثر البيوع المنهي عنها في معاملات الأسهم وعلاجها في الفقه الإسلامي.

فبيَّن الباحث أهم البيوع التي جاء النهي عنها شرعاً، بعد أن قسَّمها إلى: البيوع المنهي عنها بسبب الربا، وبسبب الغرر، وبسبب الجهالة، وبسبب التغرير، وبسبب الضرر في معاملات الأسهم.

وبيَّن الباحث أثر الخلاف في أحكام هذه البيوع على صحة معاملات الأسهم، وقد يكون أثر حكم البيع بطلانه أو انفساخه أو وقفه على إجازة من له خير، وقد لا يؤثر النهي على العقد مطلقًا إلا من جهة الإثم إذا كان النهي لأمرٍ خارج عن العقد.

وبيَّنت الدراسة العلاج الفقهي للبيوع المشمولة بالدراسة، حيث تكون للفقهاء شروط بالقول بالجواز، وبيَّنت علاج آثار النهي، كالتخلص من المال المحرم، وأوضحت أن من هذه البيوع ما لا يمكن علاجه إلا بالبعد عن البيع الذي نهي عنه، كما في الشركات التي تقوم على نشاط محرم شرعًا.

وقام الباحث بتطبيق معاملات البيوع المنهي عنها في سوق الأسهم السعودي.

483	**منصور علي محمد القضاة** **بطاقات الائتمان (الاعتماد) تطبيقاتها المصرفية: البنك الإسلامي الأردني/ دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، 1998م، الصفحات 361.**

تتناول هذه الدراسة موضوع بطاقات الائتمان (الاعتماد) وتطبيقاتها في البنك الإسلامي الأردني. وتهدف الدراسة إلى التعرف على بطاقات الائتمان وأنواعها المختلفة ومنظماتها ونشأتها وتطورها ونظامها وفوائدها الاقتصادية التي تعود على الأطراف المتعاملة بها ومساوئها التي تحد من انتشارها.

وتتطرق الدراسة إلى التعامل بهذه البطاقات من خلال تجربة البنك الإسلامي الأردني؛ وذلك للتعرف على الأنواع المستعملة والجوانب التشغيلية الخاصة بالمعاملة. وتقدم الدراسة رؤية إسلامية حول التكييف الشرعي لبطاقة الائتمان حسب نوع الاستخدام، حيث تشير إلى أن التكييف الذي يغطي جميع مراحل البطاقة من الإصدار إلى الاستخدام وإلى السداد هو الكفالة، وأن الرسوم المستوفاة من قبل البنك هي ثمن للبطاقة وخدماتها، ولا ترتبط بالمبلغ المضمون؛ لأنها تؤخذ عند الإصدار سواء استخدمت البطاقة أم لا. وأما العمولة التي تؤخذ من التجار فتكيف شرعاً: إما على أنها سمسرة، وإما على أنها صلح حطيطة قام به البنك نيابة عن العميل. وتبين الدراسة أنه يمكن تطوير بطاقة الائتمان بأسلوبين: على أساس فكرة البيع بالتقسيط، وعلى أساس فكرة البيع بالمرابحة.

484	**منصور علي القضاة** **التصنيف الشرعي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية ودوره في تطوير أدائها، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: رياض المومني، وزكريا القضاة، 2009م، الصفحات 403.**

تهدف الدراسة إلى إيجاد معايير لتصنيف المنتجات المالية الإسلامية وفقا

لاعتبارات مقاصد الشريعة العامة، وسلامة ميكانيكية التنفيذ، وضمان سلامة المآلات؛ كي نرتقي بالنوعية الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية؛ لأنه لم يحظ هذا الجانب بالعناية المطلوبة حتى يتم التوافق مع رسالة هذه المؤسسات.

استعرض الباحث منتج المرابحة للآمر بالشراء كأحد المنتجات المالية الإسلامية، ووضع له مجموعة من المعايير القياسية الشرعية التي يمكن من خلالها الحكم على هذا المنتج، وإعطاؤُهُ التصنيف الشرعي المناسب مقارنة مع غيره من المنتجات.

ومن خلال هذا المثال، وغيره من الأمثلة، توصلت الدراسة إلى أن عنصر المشروعية قابل للقياس في المؤسسات المالية الإسلامية؛ لذا هنالك إمكانية لتطبيق معايير نوعية ترصد واقع المنتج المطبق بثلاثة أبعاد مهمة.

485	**منى مصطفى عبد الغفور جرادات** **أثر القيم الإسلامية على التنمية الاقتصادية، الأردن نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الهادي علي النجار، 2005م، الصفحات 162.**

هدفت هذه الدراسة إلى غايتين رئيستين: أولاهما: معرفة أثر القيم الإسلامية في التنمية الاقتصادية وسياستها، وثانيهما: تطوير إطار مفاهيمي للتنمية مستمد من القيم الإسلامية، ثم الاعتماد عليه في تقييم الأداء الأردني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، للفترة الممتدة من 1990–2003م.

تمثلت المساهمة النظرية لهذه الدراسة في: تطوير نموذج لتأثير القيم الدينية الإسلامية على سياسات تنموية، وتطوير مفهوم إسلامي للتنمية، وتحليل سجل الأردن التنموي في ضوء ذلك النموذج. كما اقترحت دراسات لاحقة تمثلت بتطبيق النموذج المقترح في القيام بدراسات مقارنة مع دول إسلامية أخرى في مجال الإسلام والتنمية، وفي تطبيق نموذج التنمية في مجالات أخرى.

الكلمات المفتاحية: التنمية، وأهداف التنمية، والقيم الإسلامية، والحريات المدنية والسياسية، وتنمية إسلامية.

486	**منيف محمد الشمري** **منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي – دراسة اقتصادية إسلامية لاتفاقية الخدمات، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: سعيد الحلاق، وزكريا القضاة، 2003م، الصفحات 256.**

يقدم هذا البحث دراسة اقتصادية إسلامية لمنظمة التجارة العالمية وأثرها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدًا قياس الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة لاتفاقية الخدمات، ومدى تاثير هذه الاتفاقية على التكامل الاقتصادي الخليجي في إطار تحليلي اقتصادي إسلامي، ويخلص البحث إلى أن الانضمام للمنظمة أمر حتمي، وله آثار إيجابية وسلبية على دول مجلس التعاون الخليجي، وتعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية يعتمد على التنويع الاقتصادي للهياكل الاقتصادية الخليجية، ومدى جديتها في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي.

487	**مها رياض عمر عبدالله** **صندوق النقد الدولي، تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب،2010م، الصفحات 277.**

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من قدرة صندوق النقد الدولي على المساهمة الفاعلة في إدارة الاقتصاد العالمي، ولاسيَّما خلال الأوقات الاقتصادية الحرجة، والوقوف على التقدير الإسلامي الشرعي للصندوق من حيث غاياته وأدواته وسياساته وأسلوب حوكمته، إضافة إلى تقديم نموذج إسلامي لمؤسسة بديلة لصندوق النقد الدولي.

وقد كشفت نتائج الدراسة أن الصندوق يعاني من جملة من العيوب من منظور اقتصادي، أهمها: الضعف المزمن في موارده المالية، وقصور وإخفاق أدواته وسياساته المقترحة في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ورائه الاستقرار الاقتصادي العالمي،

وضعف دوره الرقابي والإشرافي على الدول الأعضاء، كذلك فإن الصندوق من منظور شرعي تحيط به جملة من الشبهات، أهمها: تعاملاته الربوية إقراضًا واقتراضًا، وانتقاض مبدأي العدالة والحرية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء مؤسسة بديلة للصندوق أكثر عدالة ومشروعية.

488	**موسى عمر مبارك أبو محيميد** **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، إشراف: احمد محمد السعد، 2009م.**

هدفت هذه الأطروحة إلى التعرف على مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعادلة كفاية رأس المال بشقيها رأس المال التنظيمي والمخاطر الثلاثة التي وردت في المعادلة، كما أقرتها لجنة بازل، وعليه فقد تشكلت موضوعياً من المحاور الآتية:

المحور الأول: مفهوم المخاطر، وإدارة المخاطر وأنواعها، ثم التعريف بلجنة بازل، والاتفاق بأطره الثلاثة: ومراحل تطوره وصولاً إلى اتفاق بازل1 و بازل2

المحور الثاني: مفهوم المصرف الإسلامي ومصادر الأموال الخاصة به لبيان الأسباب الموجبة لإيجاد معيار كفاية رأس المال الخاص بالمصارف الإسلامية، والمعيار الصادر عام 1999م مع التغيرات التي حدثت عليه لغاية عام 2005م.

المحور الثالث: بعض صيغ التمويل الإسلامي المحددة في الأطروحة، وكيفية تطبيقها من قبل المصارف الإسلامية، مع تحليل هذه الصيغ للتعرف على المخاطر التي تتعرض لها، ومن ثم تحديد علاقة مخاطر هذه الصيغ مع رأس المال التنظيمي والمخاطر الثلاثة الواردة في معيار كفاية رأس المال.

489 **موفق محمد الدلالعة**
حماية المستهلك في التشريع الإسلامي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد السلام العبادي،1989م، الصفحات 370.

تتناول هذه الدراسة موضوع حماية المستهلك في التشريع الإسلامي مقارنة مع ما جاء في الأنظمة الوضعية. وتبين الدراسة أن المقصود بحماية المستهلك هو رعايته ومعاونته في الحصول على ما يلزمه من مواد وخدمات يتطلبها الاستقرار المعيشي والحياة في المجتمع بأسعار معتدلة، مع دفع أيِّ أخطار أو عوامل من شأنها الإضرار بمصالحه، أو تؤدي إلى خداعه وتضليله.

وتتعرض الدراسة إلى عدد من المواضيع الفرعية، ومنها: أولاً، الاستهلاك من حيث مفهومه وأهدافه وضوابطه، سواءً المتعلقة بكيفية الاستهلاك وشخص المستهلك أو المتعلقة بمحل الاستهلاك ومستويات الاستهلاك، مثل حد الكفاف والكفاية والرفاهية، وثانياً، الإنتاج من حيث مفهومه والقواعد المقررة في الحث على الإنتاج وضوابطه وعناصره وأثر ذلك في المستهلك.

وتتناول الدراسة الوسائل التي اتبعها الإسلام لحماية المستهلك ودور كل منها في ذلك مثل، تحريم الربا والاحتكار والغبن والتدليس وغير ذلك، وقواعد التعامل في العمل التجاري. وتناقش الدراسة الوسائل الاستثنائية المرنة لحماية المستهلك المتمثلة بتدخل الدولة في تطبيق نظام التسعير، بالإضافة إلى الحديث عن المؤسسات الحكومية لحماية المستهلك في التشريع الإسلامي.

490 **ميساء منير ملحم**
دراسة الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية الخاصة من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أحمد صقر، 2009م، الصفحات 334.

تهدف هذه الدراسة إلى وضع منهج لدراسة الجدوى في الاقتصاد الإسلامي يقوم

على معايير إسلامية لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية الخاصة، واستخدام معدل خصم يتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تطبيقه عملياً في تقييم هذه المشروعات، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدم جواز استخدام سعر الفائدة كسعر خصم، واقترحت الدراسة سعر خصم مقبول إسلامياً على النحو الآتي:

- إذا كان التمويل ذاتياً فإن معدل الخصم هو متوسط معدل العائد على استثمارات بديلة للمشروع المستثمر فيه.
- إذا كان التمويل خارجياً فإن معدل الخصم هو متوسط معدل الفرق بين السعر الآجل والسعر العاجل في البيوع الآجلة والسلم في مصرف إسلامي.
- إذا كان التمويل خليطاً من النوعين فإن معدل الخصم هو المتوسط الموزون لمتوسط معدل العائد على استثمارات بديلة للمشروع ومتوسط معدل الفرق بين السعر الآجل والسعر العاجل في البيع الآجل والسلم في مصرف إسلامي.

491	**ناصر سلامة عقلة نواصرة** **الآثار الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 2003م، الصفحات 147.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الآثار الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية، وتوضيحها من خلال الإشارة بشكل موجز إلى نظام الميراث في الشريعة الإسلامية، ثم استنباط ما أمكن من الخصائص الاقتصادية لنظام الميراث، مثل الكفاءة و العدالة واعادة التوزيع وتحقيق التكافل الاجتماعي وغيرها من الخصائص.

تلا ذلك مناقشة مجموعة من الشبهات التي أثارها الاشتراكيون وغيرهم، مثل قولهم: إن الميراث يعمل على ذهاب الكفاءة الاقتصادية من خلال التفتيت غير الاقتصادي، ومثل قولهم: إن نظام الميراث بَخَسَ حق المرأة وأعطاها نصف نصيب الرجل، وغيرها من الشبهات، وقد بيَّن الباحث مدى بطلان هذه الشبهات بالدليل القاطع، ثم بعد ذلك انتقل إلى بيان الآثار الاقتصادية لنظام الميراث، فأوضح أثر

نظام الميراث في الاستثمار، وأثبت أن نظام الميراث يُعدُّ حافزًا للاستثمار، كما بيَّن أثر نظام الميراث في الادخار، وأثبت أن نظام الميراث حافز للادخار، كما أثبت أن للميراث أثرًا إيجابيًا في سلوك الوارث والمورث، ثم انتقل إلى بيان أثر نظام الميراث في التوزيع وذلك من خلال بيان علاقة الميراث بهيكل التوزيع، وأثبت أن هناك أثرًا واضحًا للميراث في إعادة التوزيع، كما بيَّن أن الميراث يحقق أهداف الإنفاق العام، فهو بذلك حافز للإنفاق العام، وذلك من خلال ميراث بيت المال، وغيرها من الوسائل.

492	**ناصر محمد الحمدان** **العوامل المؤثرة على ارتفاع حجم الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلامية وإمكانية استخدام أدوات مالية حديثة للحد من هذه الظاهرة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، إشراف: حنان إبراهيم النجار، 2007م، الصفحات 184.**

تمت هذه الدراسة لبحث العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع حجم الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلامية العربية، وهدفت إلى التعرف على مدى وجود تأثير لتطوير الأدوات الاستثمارية في رفع كفاءة إدارة الفوائض النقدية في المصارف الإسلامية العربية، حيث تكونت عينة الدراسة من المصارف الإسلامية العربية التي مارست العمل المصرفي في مدة 10 سنوات أو أكثر بتاريخ البدء في هذه الدراسة.

وقد تم استخدام كل من اختبار الانحدار البسيط والانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم التوصل إلى نتائج عدَّة، أهمها:

لا يوجد تأثير لأسلوب المرابحة في رفع كفاءة إدارة الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلامية.

يوجد تأثير لنسب السيولة المفروضة من قبل البنوك المركزية المطبقة على المصارف الإسلامية في رفع كفاءة إدارة الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلامية.

وقد تم تقديم توصيات عِدَّة، أهمها: العمل على التنسيق بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية لإزالة المعوقات التي تواجهها المصارف الإسلامية.

493

نايف العميان

الخراج في عهد الدولة الأموية في الأندلس (92-422هـ/ 811-1031م)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، إشراف: محمد عبده حتاملة، 1996م، الصفحات 157.

تناولت الدراسة أهم الموارد المالية التي كانت تستوفيها الدولة من خراج وجزية وغنائم وضرائب التجارة والمعادن. وناقش الفصل الثاني جباية الخراج، وبيّن استخدام إدارة مالية متكاملة معنية بحفظ حقوق الدولة المالية وبسبل تحصيلها من الرعية، إذ كانت هناك إدارة مالية رئيسة في قرطبة، وإدارات أصغر حجماً في الولايات الأندلسية، لكلٍّ منها جهازها الإداري من الموظفين المعنيين بالجباية والإنفاق. وتعرضت الدراسة لأهمية الخراج في النواحي الإدارية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، مبينة تطور الخراج وازدياد حصيلته، وإلى أوجه إنفاقه مثل: بناء المدن والأسوار والقناطر والقلاع وتجهيز الجيش. وتبين الدراسة أثر الثورات الناجمة عن سوء سلوك الجباة ومساهمة ذلك الكبيرة في انخفاض الحصيلة، إذ لم يكن ممكناً تحصيل الأموال من مناطق قيام الثورات علاوة على الحاجة إلى إنفاق قدر من الأموال من أجل إخماد الثورات، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار، الأمر الذي أثر سلبًا في الدولة والرعية.

494

نايف عبد العزيز مرداس العجمي

تعويضات البطالة في الاقتصاد الإسلامي - دراسة تطبيقية لحالة دولة الكويت، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: سعيد حلاق ومحمد أبو زيد، 2003م، الصفحات 204.

البطالة مشكلة عالمية يعاني منها الجميع على مختلف التوجهات الاقتصادية والسياسية بما فيها الدول الصناعية؛ لذا كان من الضروري البحث عن العلاج الناجع لحل مشكلة البطالة، فكان نظام تعويضات العاطلين عن العمل من الحلول التي يعتقد أنها ذات تأثير قوي للحدِّ من آثار البطالة الاقتصادية والاجتماعية السيئة، وسيكون سببًا في إنعاش الاقتصاد.

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة اقتصادية إسلامية عن تعويضات العاطلين عن العمل في البلدان الإسلامية، ولاسيَّما في دولة الكويت، وتقديم نموذج اقتصادي إسلامي يُقننِّ هذه التعويضات، وتم تقييم بعض الأنظمة الوضعية لتعويضات البطالة في بعض البلدان الغربية ومصر.

ويخلص البحث إلى أن الدولة الإسلامية ملزمة شرعًا بتوفير العمل للراغبين والباحثين عنه ولا يجدونه، وفي حالة عدم توفير هذه الفرص فيجب عليها تقديم التعويض للعاطلين عن العمل.

495	**نايف محمد نوري الخوالدة** **أحكام استثمار أموال المستأمنين وآثارها الاقتصادية في الفقه الإسلامي – دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، إشراف: محمد سميران وابراهيم البطاينة، 2004م، الصفحات 181.**

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتمحيص وبنظرة اقتصادية عصرية الأحكام الشرعية المتعلقة باستثمار أموال المستأمنين -الأجانب بلغة العصر- وأهم الآثار الاقتصادية المترتبة على هذه الاستثمارات، والعائدة بالفائدة على المسلمين. وقد جاءت هذه الدراسة لتكشف أهم الأسس الاقتصادية المرتبطة بأموال المستأمنين وكيفية استثمارها وحفظها والمصالح المشتركة بين المسلمين وبين المستأمنين، كما قدمت الدراسة جانًبا مهمًا، وهو التسامح الديني مع غير المسلمين، وذلك من خلال إعطائهم كثيرًا من الحقوق، مثل حق الشفعة والوكالة والتكافل الاجتماعي والدية والتجارة الداخلية والخارجية وغير ذلك. وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتضمن التطبيقات الاقتصادية العصرية والآثار الاقتصادية لهذه الاستثمارات، مدعمًا بجدول يبيِّن التدفقات المالية الأجنبية في هذه الأيام إلى الدول الإسلامية. وقد اشتملت على فصل تمهيدي وأربعة فصول أخرى. وفي نهاية الدراسة بيَّن الباحث أهم النتائج الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية الإيجابية والسلبية على الدول الإسلامية للاستثمارات الأجنبية.

496 **نذير عدنان عبد الرحمن الصَّالحي**
القروض المتبادلة: مفهومها، وحكمها في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: علي محمد الصوّا، 2010م، الصفحات 202.

تناولت هذه الدراسة مسألة القروض المتبادلة من الناحية الفقهية والتطبيقية، فدرس الباحث في بدايتها تأصيل مسألة القرض ومنافعه لجميع أطراف العقد، مبيناً حكم كل نوعٍ من أنواع هذه المنافع، سواءً كانت للمُقرِض، أم للمُقتَرِض، أم لهما جميعاً.

ثم درس الباحث مسألة القروض المتبادلة، وتبين له أن المسألة عُرِفت منذ قديم الزمان، فنص عليها بعض الفقهاء، وأغفلها آخرون، إلا أنهم عَرَفوها من خلال تطبيقها الواقعي وتعاملهم بها، فَعَرَض الباحث في دراسته لآراء المجيزين، وآراء المانعين، وناقش الأقوال جميعها، وتوصل في ختام مناقشته إلى جواز التعامل بالقروض المتبادلة، ولكن ضمن شروطٍ وضوابط، وبناءً على شكلِ ومضمونِ عقد القرض المتبادل.

وبعد ذلك تعرض الباحث للتطبيقات المعاصرة للمسألة، وذلك من خلال تطبيقها في المصارف بعضها مع بعض، وتطبيقها بين المصارف والأفراد، وبين الأفراد مع بعضهم.

497 **نجود أحمد ملحم**
المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي، دراسة حالة الأردن 1990 – 2004م، دراسة اقتصادية شرعية،، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، ورياض عبدالله المومني، 2007م، الصفحات 248.

تعرضت هذه الدراسة إلى بيان أثر الديون الخارجية في أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في دول العالم الإسلامي عامة، وفي الأردن بشكل خاص، للفترة الواقعة بين (1990– 2004م). وأوضحت الدراسة أن أثر الديون الخارجية كان سلبيًا، وأدى إلى مزيد من الفقر والبطالة في دول العالم الإسلامي، بما فيها الأردن.

وقد تعرضت هذه الدراسة لأهم الحلول المطروحة لحل أزمة مديونية الدول الخارجية التي لم تنجح في حل الأزمة، بل كان لانتهاج سياسات التصحيح وإعادة جدولة الديون آثارٌ سلبية كبيرة عمقت من مديونية العالم أجمع، فكان لا بد من البحث عن حلول شرعية لحل أزمة المديونية الخارجية.

وطرحت الدراسة حلولاً وقائية للحد من وصول الدولة إلى اللجوء للقروض الخارجية، وذلك من خلال فرض الضرائب في أموال الأغنياء، وبعض العقود الشرعية التي توفر للدولة حاجتها من الإيرادات، وبيَّنت الدراسة دور السياسة الشرعية في حل الأزمات الاقتصادية في الإسلام.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد إسلامي، وديون خارجية، ودول العالم الإسلامي.

498	**نجيب سمير خريس** **دراسة العوامل المؤثرة في سلوك المكلفين بدفع الزكاة: حالة الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: قاسم الحموري، 1998م، الصفحات 112.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سلوك المكلفين بدفع الزكاة في الأردن، والأسباب التي تمنع تأديتها، والصعوبات التي تعترض تأديتها على الوجه الأمثل، وعلاقة بعض المتغيرات، مثل العقيدة والثقة بالجهات الرسمية وإلزامية الزكاة وغيرها، بتأدية الزكاة.

استخدمت الدراسة استبانةً أُعِدَّتْ لهذه الغاية، ثم تم تحليل النتائج باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية. تبين الدراسة أن نسبة الإحجام عن دفع الزكاة بين المكلفين قد بلغت حوالي 70%. وتبين -أيضًا- أن عامل العقيدة هو الأكثر تأثيراً ودافعاً لتأدية الزكاة. وأظهرت النتائج أن غالبية من شارك في العينة على علم بأن الزكاة فريضة، ولكنها تجهل في الوقت نفسه أهمية الدور الاقتصادي للزكاة، بينما تدرك البعد الإنساني فقط.

أما في ما يخص صندوق الزكاة فقد أكدت الدراسة على إِحجام المكلفين عن تأدية

الزكاة إلى الصندوق، حيث كان العامل الأهم لهذا الإحجام هو عدم الثقة بالصندوق. وبينت الدراسة أن تطبيق إلزامية الزكاة سيؤدي إلى زيادة حصيلتها، وأظهرت الدراسة وجود الرغبة لدى المكلفين في زيادة الاطلاع على أحكام الزكاة، وإيجاد الكوادر الفنية المدرَّبة على حساب الزكاة.

499	**نجيب سمير خريس** **المتاجرة في العملات، تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني، 2010م، الصفحات 228.**

جاءت هذه الدراسة لتبين الأنماط الاقتصادية للمتاجرة في العملات وتناقضها مع مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها، ولتحقيق ذلك بيَّنت الدراسة ماهية النقود ووظائفها في الاقتصاد الإسلامي والوضعي، وأظهرت إخلال المتاجرة في العملات بوظائف النقود الأساسية، كما قامت الدراسة بتحليل الواقع الاقتصادي للمتاجرة في العملات وآثارها السلبية في الاقتصاد، وبيَّنت أن المتاجرة في العملات هي أحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد الرمزي الذي انفصم عن الاقتصاد العيني الحقيقي وتسيَّد عليه، وخرجت الدراسة ببعض التوصيات، أهمها: أن تقومَ المجامع الفقهية بإصدار حكم واضح ومحدد يزيل اللبس ويفرق بينها وبين المتاجرة، والعمل على منع المتاجرة في العملات على المستوى المحلي والدولي.

500	**نضال إسماعيل خليل الحروب** **دراسة مقارنة لحقوق ملكية المياه وكفاءة الاستعمال الأمثل للمياه في ضوء النظام الإسلامي والواقع الحالي لإدارة المياه في الأردن (المياه الجوفية)، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، إشراف: عبد الفتاح القاضي وعلي الصوا، 2003م، الصفحات 179.**

هدفت الدراسة إلى مقارنة التشريعات المائية المعمول بها في الأردن مع التشريعات الإسلامية وأثرها في الاستغلال الأمثل من خلال الدراسة النظرية لهذه التشريعات،

بالإضافة إلى تحدبد حقوق ملكبة المياه الجوفية بوصفها موردًا مائيًا مهمًا، كما تم الاعتماد على بيانات أولية وثانوية لتحديد دالة التكاليف لاستخراج المياه الجوفية، وتحديد النمط الأمثل لاستخدام المياه من خلال استخدام نموذج البرمجة الخطية.

وتعدُّ التشريعات الأردنية منسجمة في الكثير من جوانبها مع التشريعات المائية في الإسلام، إلا أنها بحاجة إلى تحديد مهام الجهات المسؤولة عن إدارة الموارد المائية؛ لتفادي مشكلة تداخلها بين الدوائر المختلفة، كما أنها بحاجة إلى تفعيل مفهوم الملكية العامة للمياه، لاسيَّما أن الأردن سيكون من أكثر الدول التي تعاني من العجز المائي في عام 2025م؛ مما يستدعي تفعيل كل الوسائل التي تؤدي إلى تقليل الاستهلاك الجائر للمياه، والتي منها: رفع مستوى الوعي لحقيقة ملكية المياه، وتفعيل الوعي الديني الداعي إلى ترشيد الاستهلاك وعدم الإسراف فيها.

501	**نواف هايل التكروري** **أحكام المعاملات المالية بين دار الإسلام وبين دار الحرب، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: يوسف علي محمود، 1991م، الصفحات 280.**

اشتملت الدراسة على عدد من المواضيع، منها: تعريف دار الإسلام ودار الحرب، ودخول كل طرف إلى دار الآخر، وأثر ذلك في الأموال، والمعاملات التجارية بين أهل الدارين، وأنواع متعددة من العقود بين أهل الدارين، وصيغة تطبيقية للتعامل المالي مع اليهود في فلسطين المغتصبة.

وتبيَّن الدراسة أنه لا مانع من حيث المبدأ من دخول أي طرف إلى دار الآخر للعمل أو التجارة وغير ذلك. وتتناول الدراسة العديد من أنواع التعامل الذي لا خلاف عليه من حيث المبدأ، إذ تبين أن التبادل التجاري جائز ضمن قيود مصلحة الأمة، وأن الشراكة والوكالة بين أهل الدارين جائزة بشروط، وأما في ما يخص التعامل مع اليهود في فلسطين فإن الدراسة تبين أنه لا خلاف على المقاطعة الاقتصادية في جوانب الحياة كافَّة، وأنها واجبة على المسلمين، وأن ما يجوز لأهل فلسطين من تعامل تجاري مع اليهود مقيد بالضرورة.

502 **نور عيسى أحمد عطية**
أثر البيوع المنهي عنها على استقرار النقود والأسعار – دراسة مقارنة، الجامعة الأردنية،كلية الشريعة، 2010م، الصفحات 248.

تناولت هذه الدراسة موضوع استقرار النقود والأسعار في الشريعة الإسلامية وفي الاقتصاد الوضعي، وبيَّنت التلازم الكبير بين مجموعة من البيوع المنهي عنها والخلل الحاصل في قيمة النقود وفي الأسعار، هذه البيوع التي يتخذها النظام الاقتصادي الوضعي عمادًا له في سياسته الاقتصادية، وفي نظرياته عن حوافز الإنتاج، وعن الطلب الاستهلاكي والاستثماري، ولاسيَّما الربا والاحتكار وبيع الدين.

كما تمت دراسة مجموعة من البيوع المنهي عنها ذات الأثر البالغ في النقود والأسعار؛ مما يؤكد أن الشريعة الإسلامية مبنية على المصالح، وتراعي في أحكامها مصلحة الفرد والجماعة، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة أن حجر الأساس في استقرار أي نظام اقتصادي يكمن في طبيعة القواعد التي يبنى عليها هذا النظام، وأن الشريعة الإسلامية قد احتوت مجموعة متينة من القواعد الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار أولاً، والرخاء ثانيًا، وأن المبادئ الاقتصادية الوضعية تشتمل في ثناياها على بذور للأزمات النقدية، وأنها تؤول إلى الإخلال بالعدالة الاجتماعية.

503 **نورليا مت سعيد جعفر**
سوق المشتقات الماليزية (تقدير اقتصادي وشرعي)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال توفيق حطاب، وعلي محمد الموسى، 2007م، الصفحات 294.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم سوق المشتقات الماليزية وتاريخ نشأتها وأهميتها في الحياة الاقتصادية، ومن ثم تقديرها اقتصادياً وشرعياً.

تتناول أدوات المشتقات في ماليزيا. أولاً: في سوق منظمة وهي البورصة الخاصة بها. وثانياً: خارج البورصة (over–the–counter). وتركز الدراسة على مناقشة أدوات المشتقات المتداولة في البورصة الماليزية للمشتقات المحدودة. لذلك، جاءت هذه

الدراسة لبيان الواقع الفعلي لبورصة المشتقات في ماليزيا، وبيان الأحكام الشرعية في عقود المستقبليات والخيارات والتكييف الفقهي لها ومدى توافقها مع الشريعة، ودراسة تطور سوق المشتقات الماليزية ودورها في تطوير الأسواق المالية في ماليزيا.

المصطلحات الأساسية: البورصة الماليزية للمشتقات المحدودة، والاستثمار، والتحوط، وعقود المستقبليات، وعقود الخيارات.

504

هايل عبد الحفيظ داوود
تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية: مفهومه، آثاره، علاجه، أحكامه، دراسة فقهية مقارنة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: ماجد أبو رخية، 1997م، الصفحات 301.

تعد مشكلة تغير قيمة النقود والتذبذب المستمر في القيمة الشرائية للنقود من المشكلات الكبيرة التي تواجهها المجتمعات في عالم اليوم. ويتساءل الناس عن حكم الشريعة في تغير قيمة النقود في فترة الأجل وفي القرض أو البيع لأجل وغيرهما من الالتزامات المتعلقة في الذمة، وهل يطلب إلى الملتزم أنْ يَفِيَ بمثل ما التزم به أم بقيمته.

ويتحدث الباحث عن مفهوم النقود، وأنها قضية اصطلاحية لا يشترط فيها شكل معين أو مادة، وأن كل ما يجمع عليه الناس معياراً للأثمان يعد نقداً. ويتحدث الباحث عن السياسة الاقتصادية الإسلامية وموقفها من قيمة النقود، وأنها تعتمد تثبيت القيمة، وتتخذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك الأمر الذي يجعل من السياسات الوضعية التي تعتمد الربا والتمويل بالتضخم سياسات مرفوضة.

ويرى الباحث أن العلماء اختلفوا في كيفية قضاء الدين الثابت في الذمة إذا تغيرت قيمة النقود: بين قائلٍ بوجوب المثل وأن القول بخلاف ذلك يدخل في باب الربا، وبين قائلٍ بوجوب القيمة وأن القول بخلاف ذلك يؤدي إلى الظلم وأكل مال الناس بالباطل.

505	**هيفاء شفيق سليمان الدويكات** **عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، 2003م، الصفحات 152.**

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الخصائص التمويلية لعقد السلم التي تتيح تمويلاً نقديًا وسعة في الاستخدام بتكلفة معلومة، ومحاولة اقتراح صيغة تطبيقية متكاملة الشروط لعقد السلم يمكن الاستفادة منها في العمل المصرفي وفي أسواق السلع، وفق الضوابط الشرعية. وقد اعتمدت الدراسة الاستقراء والوصف، مستعينة بالدراسات الاقتصادية المعاصرة لإيجاد صيغة تمويلية متكاملة الشروط لعقد السلم في العمل المصرفي الإسلامي.

وتوصلت الدراسة إلى أن عقد السلم صيغة من صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي، يمكن تطبيقُهُ في المصارف الإسلامية، وهذا العقد يبين قابليته لتلبية احتياجات الأفراد والجماعات، التي يتطلبها تطور المجتمعات والصناعات، وما اقتضته المعاملات الحديثة، ثم يستعرض البحث الصيغ المختلفة لاستخدام عقد السلم في المجال المصرفي والاستثماري.

506	**وائل محمد عبدالله عربيات** **عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي ومدى الاستفادة منه في المؤسسات الاقتصادية، الجامعة الأردنية،رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمد حسن أبو يحيى، 2003م، الصفحات 177.**

يُعَدُّ عقد الاستصناع من العقود القديمة الحديثة التي بحثها الفقهاء قديمًا وحديثًا، ووجدت له تطبيقات معاصرة في العمل المصرفي الإسلامي، وهو من العقود القابلة للتطور لتحقيق الغاية المرجوَّة منه، وفي الوقت ذاته فهو أسلوب تمويلي قادر على تلبية رغبة وحاجة الكثير من المواطنين، وسد حاجات الدول وتنمية أموالها.

وعقد الاستصناع في صورته المصرفية يتضمن دخول طرف ثالث وهو المصرف،

وعندها يكون المصرف صانعًا ومستصنعًا وممولاً في آنٍ واحد، وهذه هي صورة الاستصناع الموازي.

وقد يكون المصرف صانعًا بممارسته عقد الاستصناع بنفسه فيما إذا كان يملك شركات مقاولات، وهو يملك دائرة هندسية وخبرات متطورة وعندها يكون هو الصانع، وهنا لا يفترق عن الصانع بالمفهوم القديم الا من حيث كون المصرف شخصية اعتبارية، وكونه ممولاً وصانعًا، فهذِهِ الصورة جائزة شرعًا.

أما سندات الاستصناع التي تتضمن وجوب رد قيمة السند مضافًا إليها مبالغ نقدية أخرى فهذِهِ لا تجوز شرعًا، والله أعلم.

507	**وصال درابسة** **التمويل غير الربوي في مؤسسة الإقراض الزراعي الأردنية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: زكريا القضاة، وقاسم الحموري، 1998م، الصفحات 137.**

تتناول الدراسة التمويل غير الربوي في مؤسسة الإقراض الزراعي الأردنية ميدانياً، وقد طبقت الدراسة في إقليم الشمال من الأردن على عينة مكونة من 519 مزارعًا؛ إذ استخدمت الأساليب الإحصائية المتقدمة لتحليل البيانات الإحصائية المجمَّعة.

وتحاول الدراسة أن تبيِّن الدور التمويلي للمؤسسة، والتعرف على رغبات المزارعين في تطبيق نظام التمويل الإسلامي المقترح، وأنواع العقود الإسلامية التي يفضل المزارع التعامل بها مع المؤسسة، وتقصي أهم أسباب إحجام نسبة من المزارعين عن التعامل مع المؤسسة، وأهم المشاكل التي تواجههم في التعامل مع المؤسسة.

وتظهر النتائج أن المضاربة والمزارعة والسلم -على الترتيب- أكثر العقود تفضيلاً، في حين آثرت المؤسسة تطبيق المرابحة للآمر بالشراء فقط. وتبين أن الاعتقاد الديني بحرمة الفوائد وتعقيد إجراءات منح القروض وارتفاع الفائدة على الترتيب شكلت أهم الأسباب في امتناع نسبة من المزارعين عن التعامل مع المؤسسة. وتبين الدراسة أن 96% من المزارعين يفضلون التعامل وفقاً لنظام التمويل الإسلامي المقترح.

508 **وفاء كردي عايد الرشدان**
آراء مالك بن نبي الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: كمال حطاب، 1998م، الصفحات 113.

تتناول هذه الدراسة الآراء الاقتصادية للمفكر المسلم مالك بن نبي، رحمه الله، وقد اعتمدت الدراسة على تتبع هذه الآراء الموزعة بين ثنايا مؤلفات هذا المفكر، ثم تجميعها وتبويبها.

قدمت الدراسة بداية نبذة عن مالك بن نبي والعوامل التي أثرت في تفكيره. وقد تناول الفصل الأول من الدراسة مواضيع عدّة، منها: مفهوم الاقتصاد عند مالك بن نبي وتعريفه للاقتصاد، فضلاً عن الحديث عن عدد من المتغيرات الاقتصادية، مثل العمل والإنتاج والتوزيع والاستثمار ورأس المال.

وتناول الفصل الثاني من الدراسة موضوع التنمية في فكر مالك بن نبي من حيث تعريف مفهوم التنمية وأهدافها، حيث تلقي الدراسة نظرة على اجتهاد ابن نبي في موضوع التنمية، وأثر العامل الديني وأهميته في نجاح خطة التنمية. وتعرضت الدراسة -أيضًا- إلى التنمية الاقتصادية وخصوصية المجتمع، وعلاقة التنمية برأس المال، ومرتكزات التنمية الناجحة، وشروط نجاح خطة التنمية.

509 **ياسين محمد عبود**
ربا الفضل وعلاقته بالمصارف الربوية المعاصرة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: محمد حسن أبو يحيى، 1996م، الصفحات 176.

تتناول هذه الدراسة أحد نوعي الربا، وهو ربا الفضل، حيث بينت علاقته بالمصارف الربوية المعاصرة. وتبين الدراسة بداية معنى البيع والربا لغة وشرعاً، والفرق بينهما، والأضرار المترتبة على التعامل بالربا من جميع النواحي، مع التأكيد على أن الربا محرم في جميع الشرائع السماوية.

وبينت الدراسة في الفصل الأول أنواع الربا: ربا الفضل وربا النسيئة، وأن كليهما محرم بنصوص قطعية، وخصت الدراسة ربا الفضل بالبحث، واختلاف الصحابة في ذلك، حيث تم التعرض إلى علة ربا الفضل، واختلاف المذاهب في المسألة، وقد رجحت الدراسة القول بأن علة الربا إنما هي الكيل والوزن.

وتتعرض الدراسة إلى بيان معيار التماثل بين الأموال الربوية، وتناقش علاقة ربا الفضل بالمصارف المعاصرة، حيث تبين أن الفوائد المعطاة ليست ربا فضل، بل ربا نسيئة. وتبين الدراسة -أيضًا- أن المصارف الحديثة لا تخلو من وجود ربا الفضل، بل إنَّ ربا الفضل يدخل في كثير من معاملاتها، حيث بينتها الدراسة بالتفصيل، مثل بيع الذهب والفضة والعملات، وفي الحوالات والأوراق التجارية، مثل سند السحب والكمبيالة والسند لأمر والشيك.

510	**يحيى بن حمد النعيمي** **الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تمويل رأس المال العامل، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: عبد الجبار السبهاني، 2010م، الصفحات 251.**

إن صنع المنتجات المالية في الواقع المالي يواجه تحديين رئيسين هما: تحقيق الكفاءة المالية، وتحقيق المصداقية الشرعية، وعلى هذين الأمرين تنبني الهندسة المالية الإسلامية، إذ منتجاتها متصفة بذلك، والمتتبع لمشاكل التمويل يرى قلة المنتجات في تمويل رأس المال العامل الذي يُعَدُّ الشريان الرئيس للشركات، ولاسيَّما الصغيرة منها.

وتهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار نظري حاكم للهندسة المالية الإسلامية من خلال عرض مبادئ الهندسة وضوابطها وآلياتها، كما تهدف -أيضًا- إلى بيان دور الهندسة المالية الإسلامية في تمويل رأس المال العامل من خلال عرض المنتجات التقليدية لتمويل رأس العامل وتقويمها والإبقاء على ما هو صالح منها، أو ما يمكن إصلاحه، مع تقديم بدائل أخرى جديدة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عِدَّة، من أهمها: وضع آليات للمهندس المالي

الإسلامي كي يستخدمها في هندسة المنتجات في إطار العقود المسماة، كما توصلت الدراسة إلى تقديم معايير لتحديد محاذير هندسة المنتجات في إطار العقود غير المسماة.

511	**يحيى رامز كوكش** **الصور التطبيقية لعقد الإجارة في ضوء الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: ياسين درادكة، 1994م، الصفحات 305.**

يستعرض الباحث بداية إجارة العقارات، مثل إجارة الأراضي، والأحكام المتعلقة بها، وإجارة الدور السكنيَّة والمحلات التجارية وموضوع الخلو (المفتاح). وتستعرض الدراسة إجارة المنقولات من عروض ووسائط نقل وآلات ومعدات، حيث يركز الباحث على تأجير الآلة ببعض نتاجها، ويدافع عن جوازها مع تقديم الأدلة على ذلك. ويتم تناول الأحكام المتعلقة بإجارة الأشخاص مقسمة إلى نوعين: أجير خاص، وأجير مشترك، حيث يدور الحديث عن الأجير الخاص، مع إعطاء نماذج له من خلال الإجارة على الطاعة والعلوم الشرعية والظئر والحجامة، وعن الأجير المشترك، كالسمسار والطبيب والعامل، مع بيان الأحكام المتعلقة بكلٍّ منهما. وتستعرض الدراسة الصور التطبيقية الحديثة لعقد الإجارة المستخدمة في المصارف الإسلامية، مثل: الخدمات المصرفية، من: خطابات ضمان، واعتمادات مستندية، وتأجير الصناديق، وتسليم الأوراق التجارية وتحصيلها وخصمها، وللتمويل بمقتضى عقد الإجارة: كالتأجير التشغيلي، والتمويلي، والمنتهي بالتمليك، فيعرفها، ويبين الحكم الشرعي في كل منها.

512	**يحيى محمود محمد القضاة** **الأحاديث الواردة في الأمن الغذائي، جمع وتصنيف وتخريج ودراسة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، إشراف: سلطان العكايلة، الجامعة الأردنية، 1993م، الصفحات 259.**

تتناول هذه الدراسة موضوع الأمن الغذائي بهدف بيان الوسائل التي شرعها الإسلام

لحل مشكلة الأمن الغذائي من خلال الأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بالموضوع. وقد بيَّنت الدراسة مفهوم الأمن الغذائي ومدلولاته، وعلاقته بالعقيدة الإسلامية، وحالة العالم الإسلامي وعجزه عن تحقيق أمنه الغذائي.

وتتناول الدراسة الأحاديث الواردة في الحث على إنتاج الغذاء وتوفيره في الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، وعلى التجارة بأنواعها، وعلى العمل، والنهي عن المسألة والبطالة، كتلك الواردة في الحث على استغلال الأراضي، واستصلاح الموات، واستغلال ثروات البحار، وغير ذلك.

وتتحدث الدراسة عن واجبات الدولة في تحقيق الكفاية والرخاء من خلال الأحاديث التي تحدثت عن النهي عن الاحتكار، وأحاديث التسعير وآراء العلماء فيه، وأحاديث النهي عن الغش، والأحاديث التي أوجبت على الدولة كفالة جميع المواطنين، وأمرت بتقسيم الأموال وتوزيع الثروات، وذكرت الدراسة الأحاديث التي أخبر بها النبي ﷺ عما يحدث في مستقبل الأيام من نقص الغذاء أو زيادته.

513	**يوسف عبد الله مقدادي** **التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالنظام الوضعي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد عقلة الإبراهيم، وعبد الرازق بني هاني، 1993م، الصفحات 190.**

تتناول الدراسة التجارة الخارجية من حيث مفهومها وتطورها وطبيعتها وأسباب قيامها وأهميتها وحكمها. وقد قدمت خلاصة للفكر الغربي في الموضوع والانتقادات الموجَّهة إليه. وتتناول الدراسة -أيضًا- التصور الإسلامي للتجارة الخارجية المرتكز على مبادئ وضوابط إيمانية وأخلاقية تبعد الإنسان عن المال الحرام، وتمده بقوة الإيمان والإيثار.

وتظهر الدراسة تفوق المبادئ الإسلامية على مثيلاتها في الفكر الرأسمالي المنبثق عن المنفعة الشخصية وتعظيم الأرباح، وبيَّنت أن الإسلام قد نبذ الغش

والغرر والاحتيال وتطفيف الكيل والوزن والرشوة والربا والاحتكار، ومنع كل ما يفضي إلى الحرام.

وتتعرض الدراسة -أيضًا- إلى المشاكل التي تواجهها التجارة الخارجية في دول العالم الإسلامي مثل: الاعتماد على تصدير السلع الأولية، والتبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة، وعدم التكافؤ في التبادل التجاري، ومشكلة الديون الخارجية. وقد قدَّمت الرسالة الحلول والوسائل البديلة بما ينسجم وروح الإسلام مثل: المضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والاعتمادات السندية، من خلال البنوك الإسلامية، وبعض الوسائل البديلة للفوائد.

514

محمود سليم عبد الرحمن الشويات
التكتلات المصرفية الإسلامية، واقع وآفاق، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف: محمد أحمد صقر، 2008م، الصفحات 149.

شهدت الساحة المصرفية الدولية في العقدين الأخيرين تطورات متسارعة في ظل مستجدات وتغيرات دولية ضاغطة، مصاحبة لثورات متجددة في المجالات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، ترجم كل ذلك إلى عدد من التحديات الخطيرة في مواجهة العمل المصرفي الإسلامي على الساحتين المحلية والدولية؛ لهذا جاءت هذه الدراسة لرصد المستجدات والتحديات وتقييم الآثار السلبية المتوقعة لها في ظل هذا الواقع المعيش للصيرفة الإسلامية وما تُعانيهِ من تحديات، ثم سعت الدراسة إلى استشراف الحلول الممكنة لتخفيف من حدة هذ الآثار ضمن الإمكانيات المتاحة، وتوصلت الدراسة إلى أفضل الحلول الممكنة، وأكثرها مقدرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، ويتمثل في أمرين: الأول على المستوى التنظيمي، حيث يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الدخول في تحالف استراتيجي اتحادي يضم جميع مؤسسات البنية التحتية المكملة للعمل المصرفي الإسلامي.

515	**هشام سعيد أحمد ازهر** **مقاصد الشريعة عند إمام الحرمين وآثارها في التصرفات المالية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، 2003م، الصفحات 411.**

بحثت هذه الرسالة في مقاصد الشريعة عند إمام الحرميين "الجويني"؛ هذا الإمام الذي كان له فضل السبق في وضع اللبنات الأولى لعلم مقاصد الشريعة.

كانت البداية بتمهيد تكلم فيه الباحث عن ماهية مقاصد الشريعة، وترجم فيه لإمام الحرمين، وذكر فيه حال المقاصد قبله وأثره فيمن بعده.

وتناول صلب الرسالة سمات المقاصد عند إمام الحرمين، وأهميتها، ومصطلحاتها، وطرق الكشف عنها، كما تناول البحث بعض المباحث الأصولية التي لها صلة بمقاصد الشريعة عند إمام الحرمين، فبين موقف الجويني من التعليل والقياس والاستدلال والاستحسان، كما تناول البحث المقاصد العامة عند إمام الحرمين، وتبين أن المقصد العام من التشريع هو "جلب المصالح ودرء المفاسد "وأن أبرز التقسيمات للمقاصد العامة هي "الضروريات والحاجيات والتحسينات، "وتناول البحث شيئًا من قواعد المقاصد عند إمام الحرمين، كما أورد في البحث بعض المقاصد الخاصة التي أشار إليها إمام الحرمين في مواضع متفرقة من كتبه.

obeikan.com